جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

توجهات السياسة الخارجية التركية إتجاه إفريقيا -السودان نموذج-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

إعداد الطالبتين:

- بريزة براهمي
- كريمة بوخاتم

إشراف الأستاذ:

عبد المجيد سعدي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبـــاد أميـــر	أستـــــاذ مساعد"أ"	رئيسـا
عبـد المجيد سعدي	أستـــــاذ مساعد "أ"	مشرفاومقررا
بن حصير رفيـــق	أستـــــاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

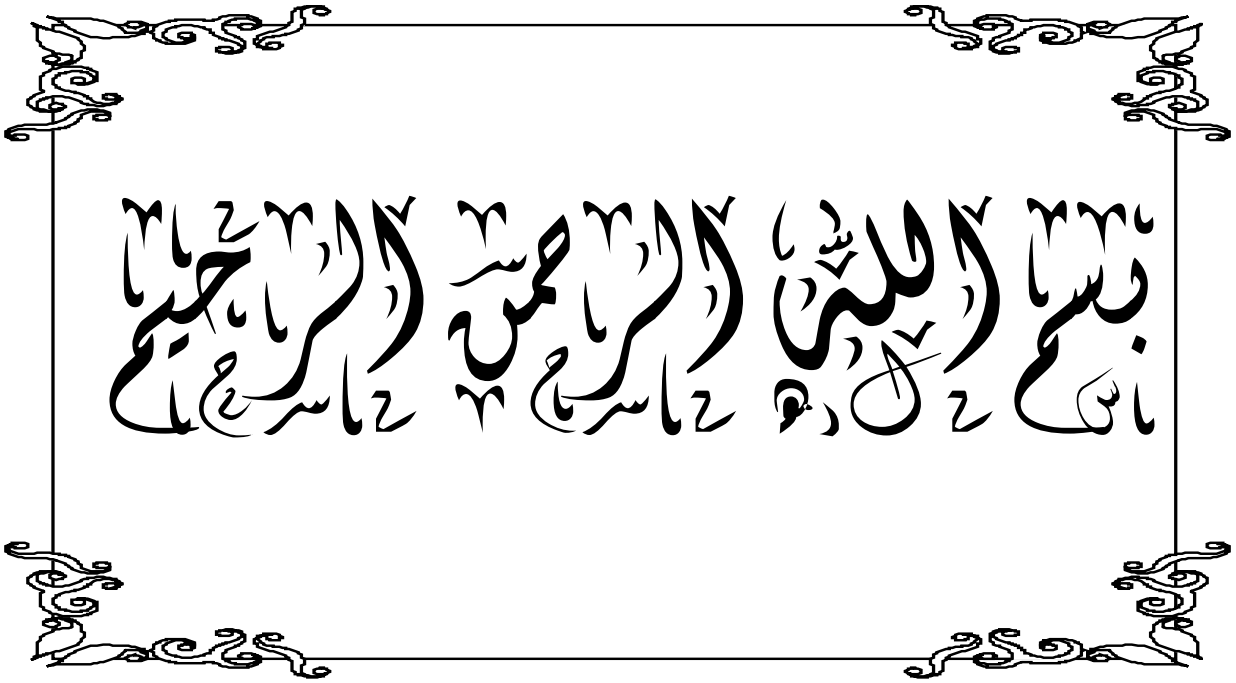
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

"كن عالما ...فان لم تستطع فكن متعلما ،فان لم تستطع فأحب العلماء ،فان لم تستطع فلا تبغضهم "

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث ،نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير.

ومن خلال هذا العمل نتقدم بالشكر الجزيل وكل عبارات التقدير والامتنان إلى :

الأستاذ المشرف عبد المجيد سعيدي الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة الذي لم يدخر أي جهد في توجيهنا

ونصحنا وإرشادنا .

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة المذكرة.

والشكر موصول أيضا إلى جميع الأساتذة الكرام في قسم العلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة –

على نضالهم في سبيل رفع العلم وأهله ...

والى كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم يد العون لنا ولو بالكلمة الطيبة .

والشكر إلى جميع الزملاء والزميلات في دفعة الماستر على روح المثابرة والسعي لتقديم الأفضل .

-جزاكم الله عنا كل خير -

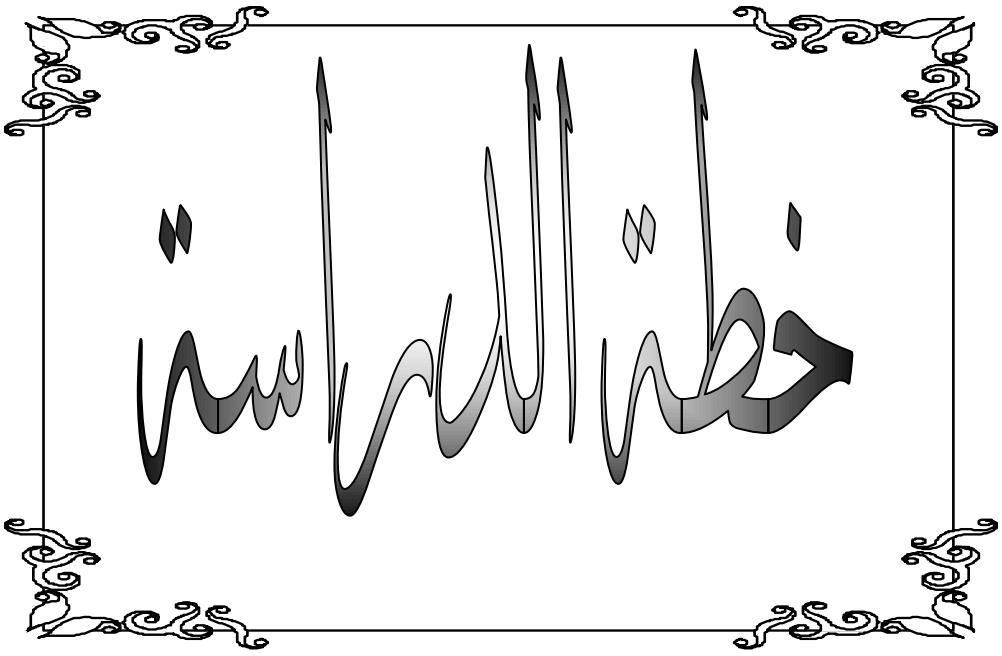
خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: السياسة الخارجية دراسة إبستمولوجية

المطلب الأول:مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني:المفاهيم المشابهة للسياسة الخارجية

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

المطلب الرابع: وسائل و أهداف السياسة الخارجية

المبحث الثاني: نظرية الدور في تفسير السياسة الخارجية

المطلب الأول:ماهية نظرية الدور

المطلب الثاني: أدوار السياسة الخارجية في العلاقات الدولية

المطلب الثالث: المتغيرات التفسيرية لنظرية الدور في السياسة الخارجية

المطلب الرابع: مسار السياسة الخارجية حسب نظرية الدور

المبحث الثالث: محددات صنع السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: المقدرات الوطنية لتركيا

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية التركية

المطلب الرابع: صناعة القرار في السياسة الخارجية التركية

الفصل الثاني:مضامين السياسة الخارجية تجاه إفريقيا

المبحث الأول: دوافع التوجه التركي نحو إفريقيا

المطلب الأول: الدوافع الإنسانية

المطلب الثاني: الدوافع الأمنية

المطلب الثالث:الدوافع السياسية

المطلب الرابع:الدوافع الإقتصادية

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا

المطلب الأول:أهمية إفريقيا في السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني:أبعاد الشراكة التركية الإفريقية

المطلب الثالث: الشراكة الإستراتيجية التركية الإفريقية

المطلب الرابع:تركيا و العالم الإسلامي(شمال إفريقيا)

المبحث الثالث: محددات العلاقت السياسية التركية– الإفريقية

المطلب الأول: المحدد التاريخي

المطلب الثاني: المحدد الدولي

المطلب الثالث:المدركات المتبادلة

المطلب الرابع: ركائز ومنطلقات العلاقات التركية الخارجية

الفصل الثالث: أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه السودان

المطلب الأول:دراسة عامة حول السودان

المطلب الثاني:جغرافية السودان

المطلب الثالث:دراسة السكان في السودان

المطلب الرابع: الإقتصاد السوداني

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للوجود التركي في السودان

المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات التركية السودانية

المطلب الثاني: علاقة السودان مع تركيا بعد استقلاله

المطلب الثالث:العلاقات التركية السودانية المعاصرة

المبحث الثالث: علاقات التعاون التركية السودانية

المطلب الأول: التعاون العسكري بين تركيا و السودان

المطلب الثاني:التعاون الإقتصادي والتجاري بين تركيا و السودان

المطلب الثالث: العلاقات الثقافية التركية السودانية

المطلب الرابع: مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه السودان

الخاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة

مقدمة

تعتبر البيئة الإقليمية للدول بما تشمله من بعد جغرافي وتاريخي أحد الركائز التي لا يستهان بها في تشكيل دور بارزا في مسار سياستها الخارجية التي تمثل أحد أهم المحاور الرئيسية المساعدة على تحديد أهداف وتوجهات الدول في تحقيق مصالحها المتعددة الأبعاد، وتعد تركيا من أكثر النماذج التي تشكل بيئتها الإقليمية والدولية محددا واضحا على سياستها الخارجية لما تكشفه هذه البيئة من مجالات واسعة للحركة والتأثير المتبادل، وقد لعبت تركيا دورًا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي و العالمي، وبما أن العلاقات الدولية تتحدد في إطار جملة من الاعتبارات المتعددة الأبعاد والتي لا تخرج عن نطاق البيئتين الداخلية والخارجية، ودراسة علاقات دولة ما يستلزم بداية الوقوف عند تحليل سياستها من خلال نظامها السياسي وما يضعه الدستور من مؤسسات لصنع قرارها الخارجي و إلى جانب الاعتبارات المتعلقة بالتفاعلات الداخلية ورؤى صانع القرار وكل القوي السياسية فالسياسة الخارجية التركية الحديثة ارتبطت بشكل أساسي بنظامها الجديد الذي أرسى قواعده الزعيم التركي السابق والمؤسس للجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك " وذلك رغم ما عرفته تركيا من تحولات في نظامها السياسي والتي انعكست على سياستها الخارجية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة .

لقد شكل البعد الخارجي أهم مؤثر على السياسة الخارجية التركية الحديثة نظرا لأنه الأساس الذي انطلق منه "أتاتورك" إضافة إلى أن الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به يؤهلها إلى أن تبني علاقات وتوجهات داخل محيطها الجغرافي والإقليمي وحتى الدولي وهذا ما سعت إليه وجعل منها دولة براغماتية ديمقراطية تطوي صفحة الماضي، وتسعى للمصالحة و الانفتاح على الجميع و تصفير المشاكل مع دول الجوار، فالمتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة أيضا فرضت عليها الاهتمام بما يحصل وكذلك لعب دور إقليمي محوري، دولي يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني من ناحية، وأن تكون فاعلا أساسيا في مسألة تسوية الصراعات الدولية والإقليمية وهذا من ناحية ثانية ولقد كان للقارة الإفريقية حظ في السياسة الخارجية التركية رغم أن العلاقات الإفريقية التركية كانت علاقات ذات عمق تاريخي ممتد، حيث تعود جذور الارتباط بين كلا الطرفين إلى عهد الإمبراطورية العثمانية وذلك في غضون القرنين الخامس والسادس عشر، فالإمبراطورية العثمانية كان لها وجود في إطار أقاليم إفريقيا شمال الصحراء، وعلى الرغم من تاريخية هذه العلاقات المتبادلة بين الطرفين، غير أنها مرت بمراحل عديدة تراوحت بين الازدهار تارة والانحصار تارة أخرى وقد حكم ذلك العديد من الاعتبارات المختلفة المتعلقة بالظروف والأوضاع المرتبطة بكلا الطرفين، ويؤرخ للعلاقات الإفريقية التركية المعاصرة منذ انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينات من القرن العشرين ولاسيما مع تبني تركيا لخطة عمل الانفتاح على إفريقيا في عام1998م، والتي ارتكزت بدورها على مجموعة من المكونات الرئيسية ولعل من بينها المكونين السياسي

والدبلوماسي. واللذان يعدان بمثابة حجر الأساس للعلاقات الإفريقية التركية المعاصرة، حيث شهد هذا البعد من العلاقات تحسنا تدريجيا ملحوظا ولاسيما منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة وتحديدا مع عمل تركيا على تعميق سياستها نحو إفريقيا سنة 2005، وعقد قمتين للتعاون بين تركيا والدول الإفريقية في2008و2014 على التوالي ويكشف ذلك عن وجود رغبة حقيقية مشتركة لتطوير هذه العلاقات المختلفة بين الطرفين وكان التوجه التركي الجديد نحو الدول الإفريقية مصوب نحو بعض الدول الإفريقية ذات المواقع الإستراتيجية المميزة خاصة السودان، فقد عرف هذا التوجه عدة تطورات خاصة وأن تركيا ترى في موقع السودان الجيو إستراتيجي وفي دوره السياسي الأمني الاقتصادي والتجاري والقارة الإفريقية، وكذلك في عضوية منظمة الوحدة الإفريقية والكوميسا ومجموعة الساحل والصحراء .ما يؤهله لأن يقدم لها ما ترغب فيه لتحقيق انفتاحها على الدول الإفريقية.لذلك كثيرا ما يستخدم الأتراك في وصفهم لعلاقتهم بالسودان نافذة تركيا إلى إفريقيا .

1- التعريف بالموضوع

يندرج موضوع الدراسة ضمن مواضيع تحليل السياسة الخارجية والتي تعد جزء من تحليل العلاقات الدولية، والتي تشكل مدخلا أساسيا من مداخل فهم العلاقات الدولية بين الدول .فالموضوع الذي نتناوله هو"توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا والتركيز على السودان كنموذج".حيث قمنا من خلال التطرق لهذه الدراسة :

إلى التعرف على مسار وتوجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا بصفة عامة والسودان بصفة أكثر خصوصية وذلك من خلال التطرق إلى محددات السياسة الخارجية التركية والعوامل المؤثرة فيها إضافة إلى أهم الأهداف ودوافع التوجه التركي نحو إفريقيا انطلاقا من العلاقات التاريخية التي تربط تركيا بإفريقيا، ومن جهة أخرى تسليط الضوء على التوجه التركي نحو السودان بناءا على الأهمية الإستراتيجية للسودان باعتبارها بوابة إفريقيا بالنسبة لتركيا .والتعرف على أهم منطلقات وأدوات التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية لتركيا لتحقيق أهدافها ومصالحها الخارجية في السودان .

2- أهمية الموضوع

يكتسب موضوع الدراسة الذي يحمل عنوان "توجهات السياسية الخارجية التركية تجاه إفريقيا_السودان _نموذجا أهمية يمكن رصدها من خلال:

-محاولة دراسة موضوع السياسة الخارجية التركية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق استراتجيات الانفتاح على العالم ومدى نجاحها في إرساء و رسم معالم سياسة خارجية ناجحة تكتسب من خلالها مكانة عالمية بين الدول .

- تأتى هذه الدراسة للبحث في مختلف الأساليب والمبادئ التي اتبعتها تركيا في تنفيذ سياستها الخارجية في إطار تعاملها مع السودان و تسليط الضوء على تاريخ علاقاتها معها والوقوف على إمكانية استثمار توجه تركيا نحو إفريقيا عموما ونحو السودان بصفة خاصة وكذلك تقديم رؤية لمستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه السودان، كما تعد هذه الدراسة إضافة ولو بسيطة في حقل العلوم السياسية لإثراء البحث والنقاش وفرصة لدراسات أخرى في المستقبل ورغم أنها دراسة متواضعة لكن قد يستفيد منها طلبة وباحثين العلوم السياسية.

3- حدود الدراسة

3-1- الحدود الزمنية

تمد حدود هذه الدراسة من حيث حيزها الزماني بين فترات مختلفة من الزمن تتراوح بين1998-2017.

3-2- الحدود المكانية

تمتد هذه الدراسة من حيث حيزها المكاني في القارة السمراء وبالتحديد السودان باعتبارها نموذج الدراسة.

4- صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة :

- محدودية الكتب والمجلات التي تناولت موضوع توجهات السياسة الخارجية تجاه إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع السودان .

- الدراسات التي عالجت هذا الموضوع شبه منعدمة، وبذلك فأكثر صعوبة واجهت هذا الموضوع هو عدم وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع بالتحديد وبشكل مباشر وهو ما دفع بنا بالإحاطة بجوانبه من خلال جمع المعلومات المتناثرة من الدراسات العامة لتوجهات السياسة الخارجية التركية واستخلاص ما تعلق بتوجهها نحو إفريقيا وبالتحديد نحو السودان.

- افتقار مكتبات المؤسسة للكتب التي تتناول موضوع الدراسة.

- مازلت هناك العديد من التطورات والتغيرات الجديدة والتفاعلات التي ارتبطت بالدراسة مما يصعب التنبؤ وحصرها بصفة عامة.

5- أسباب اختيار الموضوع

لقد قمنا باختيار موضوع توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا والسودان بالتحديد نظرًا لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

5-1- أسباب ذاتية

اخترنا هذا الموضوع نتيجة لميول ذاتي متصل بقضايا السياسة الخارجية وما يتعلق بها من محددات ومبادئ والتي تبنتها الدولة التركية في سياستها الخارجية .

5-2- أسباب موضوعية

لمعرفة أسباب توجه تركيا نحو القارة الإفريقية والأساليب التي اعتمدتها في ترسيخ سياستها وكسب مكانة داخل هذه الدول من خلال تأثيرها ومجالات تعاملها معها، والتعرف أكثر على العمق الإستراتيجي لتركيا بالنسبة للسودان ومدي ترحيبها بالسياسة التركية.

6- أهداف الدراسة

في كل دراسة علمية يتم تحديد أهداف معينة للوصول إلى النتائج المرجوة، وتتمثل أهداف دراستنا في:

-محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا.

-تحديد مبادئ وسمات السياسة الخارجية التركية

-كيفية تأثير البيئة الداخلية والخارجية في توجيه السياسة الخارجية التركية.

-معرفة أدوات واستراتجيات تركيا في علاقاتها مع الأقاليم الإفريقية.

7- المناهج المتبعة في الدراسة

مما لاشك فيه أن لكل موضوع دراسة علمية ممنهجة تتماشى مع عناصر الموضوع باعتبار أن المنهج هو الطريق الواضح الذي تتبعه الذات العارفة أي الباحث لدراسة الظاهرة، وفي هذا الموضوع استخدمت المناهج التالية:

7-1- المنهج التاريخي

رغم أننا حددنا إطارًا زمنيا وإن كان غير ثابت إلا أنه ينبغي الرجوع للماضي لفهم الدراسة أكثر وتحليلها من خلال استعراض واستقراء بعض المراحل التاريخية لتوجهات السياسة الخارجية التركية و كذلك تقديم صورة عن الظروف، والمحيط الذي يحكم في ميلاد الأحداث وتسلسلها ومحاولة الوصول إلى الأسباب المتحكمة في الظاهرة

وصولا إلى التعميم بعد استخلاص العلاقة الموجودة بين الظاهرة والإطار أو الحالة التي وجدت فيه وكذلك ربط الأحداث التاريخية ببعضها.

7-2- المنهج التحليلي

يقوم هذا المنهج بالتحقق من الدراسة ولا يكتفي بالوصف فقط، من خلال معرفة أهم العوامل التي تساعد على توضيح البيئة الداخلية والخارجية في توجيه السلوك السياسي الخارجي التركي وتفاعله مع البيئات الدولية والإقليمية.

7-3- المنهج الوصفي

من خلال وصف الأهداف التي رسمتها تركيا لتوجه ها الخارجي وجملة المبادئ التي اتبعتها لتحقيق مصالحها وكذلك وصف العلاقات الثنائية بين تركيا والسودان.

8- الدراسات السابقة

يعتبر موضوع السياسة الخارجية للدول من المواضيع التي لاقت العديد من الاهتمامات من قبل المختصين والباحثين في حقل العلوم السياسية لذلك نجد العديد من الدراسات التي عالجت موضوع السياسة الخارجية وبناءا على ذلك فقد تطلبت دراسة هذا الموضوع الاستناد إلى مراجع وأدبيات عدة من كتب ومذكرات ومجلات إضافة إلى مواقع الإنترنت من أجل الحصول على المعلومات الكافية واللازمة للدراسة وعليه سنتطرق إلى الدراسات التالية:

1- بوزيدي يحي بعنوان: السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربة بعد 2002، مذكرة ماجستير مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، بجامعة وهران، والتي تناولت الإشكالية: ما هي طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربة؟ أما أسئلتها الفرعية فكانت:

- ما هي أهم التحولات في السياسة الخارجية التركية وكيف تشكلت ؟

-كيف يؤثر البعد الحضاري على العلاقات المغاربة التركية؟ أما فرضيات الدراسة فقد انطلقت من فرضيتين هما:

- العلاقات التاريخية تركت انطباع إيجابي عن الأتراك في المنطقة المغاربة، وهذا عامل مهم يسهم في تيسير تحقيق أهداف تركيا في المنطقة .

- العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تتجه نحو التطور أكثر. حيث تلخصت هذه الدراسة حول أهداف السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة المغاربة والأهمية الجيو سياسية لها بالنسبة لتركيا وأهم الصعوبات التي تواجه تركيا في هذا التوجه.

2- وكذلك هناك دراسة مقدمة من "مركز سمت للدراسات" بعنوان: الأبعاد الجيو إستراتيجية لتطورات العلاقات التركية _السودانية، ولقد ركزت هذه الدراسة على التأريخ الزمني لتطور العلاقات السودانية التركية وأهم هذه العلاقات المتبادلة بين الطرفين .

3- أيضا هناك دراسة أخرى من إعداد (الدكتور طه عبد الرحمان ساكن) بعنوان :حاضر ومستقبل العلاقات التركية مع غرب إفريقيا_نيجيريا أنموذج_حيث ركز في هذه الدراسة على أبعاد الدور التركي في إفريقيا، بالإضافة إلى محددات الشراكة بين الطرفين كذلك تحدث عن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية بالإضافة إلى أهمية التواجد التركي في إفريقيا.

9- مشكلة الدراسة

إن تحرك تركيا وسعيها لرسم سياستها الخارجية تجاه إفريقيا وفقا لتسطير أهدافها ومصالحها داخل بيئتها الدولية وتحديد إستراتجيات جديدة جعلها تبحث عن سبل أكثر فعالية لتحقيق مبتغياها، ومنها كانت وجهتها بالدرجة الأولى تتجه نحو السودان كمدخل لهذه السياسة الخارجية . وبذلك فإشكالية البحث تتحدد وفقًا للسؤال المركزي التالي:

ما هي أولويات ومحددات توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه القارة الإفريقية والسودان تحديدًا؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية المركزية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تحاول تفكيك الانشغال الواسع الذي سيعالجه السؤال الرئيسي والمتمثلة في :

1-كيف تساهم بيئة صنع القرار في تفعيل ورسم أهداف ومبادئ السياسة الخارجية التركية ؟

2-ما هي أبعاد التوجه التركي نحو إفريقيا، وما هي أبرز المحددات التي تحكم هذا التوجه؟

3-ما هي المبررات التي جعلت من السودان تحتل درجة من الاهتمام في السياسة الخارجية لتركيا ؟

4-ما هو مستقبل توجهات السياسة الخارجية التركية نحو السودان؟

10- فرضيات الدراسة

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تستدعي جملة من الفرضيات التي تساعد على معالجة هذه الإشكالية:

1- عملت تركيا على ترسيخ وجودها في القارة الإفريقية باعتبارها منطقة مهمة تحوي الكثير من المزايا، عبر استعمال مجموعة من المحددات، الاقتصادية أو السياسية أو الجغرافية...الخ، بهدف التوغل في القارة الإفريقية من خلال دول القرن الإفريقي.

2- الأهمية الإستراتيجية للسودان جعلتها تحظى باهتمام السياسة الخارجية التركية وكذلك تزايد العلاقات الثنائية بين الطرفين.

3_كلما كان هناك امتداد للعلاقات المختلفة بين تركيا والسودان ،ساعد ذلك تحسن هذه العلاقات الى الأفضل.

11- تقسيم الدراسة

انطلاقا من العناصر المشكلة للموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول : تضمن عرضا للسياسة الخارجية من حيث تحديد مفهومها و أهم محدداتها وكذلك العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية وما هي الوسائل التي تساعد على تحقيقها بالإضافة إلى التطرق إلى أهم نظرية تفسر السياسة الخارجية وفي مبحث أخرمن هذا الفصل قمنا بعرض بسيط لأهم المبادئ السياسة الخارجية التركية وكذاك أهدافها وكيفية صناعة القرار في السياسة الخارجية التركية .

الفصل الثاني : يتناول هذا الفصل دوافع التوجه التركي نحو إفريقيا و أبعاد الشراكة التي تجمع بين الطرفين وكذلك الأهمية التي تمثلها إفريقيا بالنسبة لتركيا ، وأهم الركائز والمنطلقات التي استخدمتها تركيا في سياستها تجاه إفريقيا كما تم التركيز على البعد الاقتصادي كمؤشر لطبيعة و توجه هذه السياسة.

الفصل الثالث:في هذا الفصل نلج إلى جوهر الدراسة وهو دراسة الحالة، حيث يتناول نظرة عامة حول السودان وما يتعلق بها وكذلك تطرقنا إلى مكانة السودان بالنسبة لتركيا إضافة إلى طبيعة العلاقة بينهما وكذلك قضايا التعاون بين البلدين ومن ثم أهداف تركيا من هذا التعاون بناءا على العلاقات التاريخية التي جمعت بينهما، إضافة إلى التطرق لمستقبل توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا.وأخيرا خاتمة تتضمن جملة من الاستنتاجات .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري

للسياسة الخارجية التركية

تعد السياسة الخارجية لدولة ما بمثابة تلك الأهداف والمصالح التي تسعى للوصول إليها من خلال وضع مجموعة من البرامج والخطط، لذلك فكثير من الدول تحرص على صنع سياسة خارجية ناجحة تكسبها مكانة دولية وإقليمية وحتى عالمية.وبذلك فالسياسة الخارجية ترتبط بحجم الإمكانيات الذاتية والطموحات السياسية تجاه الأقاليم الأخرى حيث تحددها العديد من العلاقات والروابط مع فواعل أخرى خارج البيئة الداخلية، كما تحكمها مجموعة من الشروط والمبادئ التي يتبناها صانع القرار في تنفيذ هذه السياسة، ونجد أن الكثير من النظريات التي اهتمت بتفسير السياسة الخارجية باعتبارها مدخل مهم في العلاقات الدولية، ومن بين هذه النظريات نجد نظرية "الدور " التي أعطت بعدا تفسيريا لأهمية السياسة الخارجية للدول ، فهناك من الدول التي تعتمد على سياستها الخارجية لبسط نفوذها وفرض سلطتها من خلال تبنيها لإستراتجيات وسياسات متنوعة، فتركيا أحد هذه الدول فهي تحاول أن تكون لاعب دولي مؤثر في الساحة الدولية من خلال توجهات سياستها الخارجية وانفتاحها على الأقاليم المجاورة انطلاقا من جملة الأهداف والوسائل التي ساعدتها على رسم سياستها،وبناءا على ذلك فقد كان هذا الفصل بمثابة الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة حيث احتوى على ثلاث مباحث فقد تناولنا في المبحث الأول مفهوم السياسة الخارجية بصفة عامة وبعض المفاهيم المشابهة لها، كما تناولنا كذلك في هذا المبحث أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها وكذلك أهدافها، أما في المبحث الثاني فقد ركزنا فيه على نظرية الدور باعتبارها أهم تطرية تطرقت لتفسير السياسة الخارجية المرتبطة بالدول من خلال الحديث عن أدوار السياسة الخارجية في العلاقات الدولية، إضافة إلى المتغيرات التفسيرية لنظرية الدور بالنسبة للسياسة الخارجية إضافة إلى مسار هذه السياسة التي تمشي على خطا ها الدول.أما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فقد تناول الحديث عن السياسة الخارجية التركية انطلاقا من المحددات والتي تمثل أهم المقومات التي تمتلكها تركيا حيث تؤهلها إلى أن ترسم سياستها الخارجية وفقا للأهداف التي تحددها وتصنعها لنفسها.

المبحث الأول: السياسة الخارجية دراسة إبستمولوجية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تحظى السياسة الخارجية بعدة تعار يف مختلفة، وبذلك فان الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد اتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة. فيعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريف شديد العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات . ولعلى من أمثلة هذه التعريفات هو التعريف الذي يقدمه "حامد ربيع" إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها"جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية . إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية"[1].

فالسياسة الخارجية هي واحدة من العجلات التي تدفع بها العملية الدولية، لذلك فالسياسة الخارجية ليست منفصلة عن السياسة الوطنية بل هي جزء منه،حيث تتكون من مصالح وطنية التي سيتم تعزيزها فيما يتعلق بالأخر ، فجميع الدول تقريبًا تعمل على تحديد مسار سياستها الخارجية داخل حدود قوتها وواقع البيئة الخارجية.[2]

إزاء ذلك"كورت" يقدم لنا تعريفا لسياسة الخارجية بأنها "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد سلوكها تجاه الدول الأخرى على أنها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة لدولة بالطرق العلمية السلمية و الصراعية ، ويضيف "كورت" في تعريفه للسياسة الخارجية بأنها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي تدار في علاقاتها مع دول أخرى، إلا أن هذا التعريف يقتصر على جانب واحد هو أنه لا يعد القنوات القتالية أداة من أدوات السياسة الخارجية.[3]

حيث أن هذه التعريفات توزعت على اتجاهين **الأول**:ينظر إلى السياسة الخارجية كتخطيط ،**والثاني**:فهم السياسة الخارجية بأنها :"مجموعة المبادئ والقيم العامة أو الخطط السياسيةِ الخارجية والأفعال السياسيةِ الخارجية".[4]

كما نجد أن هناك من يرى أن السياسة الخارجية: "تحدد من خلال أهدافها، فهي توصف من خلال المصالح الوطنية المتوخاة من نشاطاتها في المحيط الدولي،وعلاقاتها مع وحدات النظام الدولي".

---

[1]- مُحَمَّد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، (القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ط2،1998) ، ص7.

[2] -Modeleski ، foreign policy ، (aconceptual underst anding) ، p.02.

[3]- أحمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، (المملكة الأردنية الهاشمية : دار زهران للنشر و التوزيع،2010) ، ص19.

[4]- نازلي معوض ، **بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث** ، (القاهرة : مركز الدراسات والبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ،1998) ، ص288.

ويرى "كينيث تومبسون" أن السياسة الخارجية:"تعرف من خلال النظرة الإيديولوجية، والنظرة التحليلية،أما الأولى أن السياسات التي تصطنعها الدول تجاه العالم الخارجي، وهي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة.فتصنف السياسة الخارجية على أنها استبدادية وديمقراطية وتحررية، واشتراكية ومحبة للسلام أو عدائية. وأما الثانية فتفترض أن للسياسة الخارجية عدة مقومات منها:تقاليد الدولة التاريخية ، وموقعها الجغرافي،والمصلحة الوطنية،وأهداف الأمن وحاجاته.

وتعرف السياسة الخارجية بأنها :"مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة".[1]

وتعد السياسة الخارجية جزءا من السياسة العامة للدولة،أو الخطة التي تسير بهديها الدولة في علاقاتها مع دول أخرى، فدراسات السياسة الخارجية تركز على ظاهرة القرار السياسي للدول الخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي بدون أن تشمل النظام الدولي بكامله.

ومن خلال النظر في التعريفات المعاصرة للسياسة الخارجية يمكننا اختيار عدد من التعريفات الشاملة، التي توضح حقيقة هذا المفهوم،فقد عرفها الدكتور"محمود خلف":بأنها الخطة الإستراتيجية العامة التي ترسمها دولة م ا وتنفذها بواسطة وسائل عدة أهمها العسكري والدبلوماسي."[2]

وفي تعريف السياسة الخارجية يركز الدكتور"هشام محمود لأقداحي"بأنها :"السلوك الذي تنتهجه الدولة في المجال الخارجي".وبمعنى أخر:"برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية للدولة والمحددة مسبقا.فضلا عن الوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف".[3]

وهناك من يرى أن السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يحدد علاقات تلك الدولة مع الدول الأخرى ومع الجماعة الدولية.

ووفقا لهذا الرأي فان مفهوم السياسة الخارجية يشمل العديد من المجالات،كالدبلوماسية والأحلاف، السياسة العسكرية والسياسة التجارية.حيث أن السياسة التجارية ترتبط بالجانب الخارجي من سياسة الدولة فان "دويتش"أوضح أن السياسة الخارجية لأية دولة من الدول تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها الوطنية.

---

[1]- عامر مصباح ، **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث** ، (الجزائر : قرطبة للنشر والتوزيع ،2007) ، ص.91

[2]- معز بديع راغب الشيخ ، **السياسة الخارجية المعاصرة للدول الإسلامية المتحدة** ، (د.ب.ن:الرضوان للنشر والتوزيع،د.س.ن) ، ص ص 34، 35.

[3]- هشام محمود الأقداحي ، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية** ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2012) ، ص 11.

ويرى " سنا يد ر"أن السياسة الخارجية هي:"منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أوكلاهما ثم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أوت حدث حاليا،أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[1].

حسب الدكتور "صايل زكي الخطابية" أن السياسة الخارجية :"هي العجلة التي تعمل من خلالها العملية الدولية فهي مظهر الدولة ورمز قوتها وانعكاس لصورتها في المجتمع الدولي وكلما ازدادت استقلالية السياسة الخارجية وهي الأداة واليد الطويلة التي ترسم من خلالها السياسة الدولية لدولة ما،فكلما نشطت السياسة الخارجية لدولة ما عبر ممثليها خارج الوطن كلما اتسعت السياسة الدولية لتلك الدولة و ازدهرت لتأخذ حيزًا واسعاً في المجتمع الدولي،لذا يتوجب على كل دولة أن تتبنى نمطا معينًا من السياسة الخارجية من أجل أن تتمكن من إدارة شؤونها الخارجية مع الدول الأخرى، وتعمل في الوقت ذاته لتدعيم مصلحتها الوطنية من خلال التأثير أو السيطرة على السلوك الخارجي للدول الأخرى.[2]

كما أن جورج Model ski يرى بأن السياسة الخارجية بأنها "نظام الأنشطة الذي طورته المجتمعات للتغيير سلوك الدول الأخرى وتعديل أنشطتها الخاصة بالبيئة الدولية ". وشدد Model ski في تعريفه أن السياسة الخارجية "هي فقط تلك الجوانب من السياسة التي تهدف إلى التغيير في السلوك الحالي للدول، والأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية .في الواقع تشمل كلا من التغيير في السلوك، واستمرار السلوك في أوقات مختلفة. كما أنها تشعر بالقلق على حد سواء مع التغيير والوضع الراهن بقدر ما يخدم المصالح الوطنية".[3]

وعلى حد تعبير "بادل فورد" و"لينكولن"، "السياسة الخارجية هي العنصر الرئيسي في العملية التي تترجم بها الدولة أهدافها ومصالحها إلى حد كبير ،وهي مسارات عمل ملموسة لتحقيق هذه الأهداف والضغط على مصالحها "،قد شرح "بادل فورد "و"لينكولن" وظيفتين للسياسة الخارجية:الوظيفة الأولى هي تحقيق أهدافها على نطاق واسع والوظيفة الثانية هي الضغط على المصالح الوطنية.[4]

ومن هذا المنطلق نجد العديد من المفكرين والكتاب يستخدمون مصطلح السياسة الدولية كبديل للعلاقات الدولية، لاعتقادهم بأن القوة هي المنفذ الرئيسي للظواهر الدولية، وأن العلاقات السياسية للدول هي الأهم والأجدى.

---

[1]- هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** ، (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2010) ، ص ص23،24 .

[2]- صايل زكي الخطايبية ، **مدخل إلى علم السياسة** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ،2010) ، ص 237.

[3] -George Modeleski ، A Theory of Foreign Policy ، (London : Pall Mall Press، 1962) ، pp6،7

[4]-Norman J. Padelford and George A. Lincoln، The Dynamics of International Politics ، p. 19.

ويمكن القول بأن السياسة الخارجية :هي نظام الفعاليات الذي تستمده من قبل مجتمعات بهدف تغيير سلوك دول أخرى وتكييف فعالياتها، هي بما ينسجم والبيئة الدولية . فالمهمة التي تتصدر السياسة الخارجية تتمثل في تسليط الضوء على الطرائق التي تحاول الدول من خلالها إحداث التغيير والنجاح في تغيير الدول الأخرى، لذا فإن السياسة الخارجية تنطوي على استخدام التأثير السياسي بهدف حث الدول الأخرى على ممارسة سلطتها في صنع القانون على أن ينسجم مع رغبات الدول المعنية، وأنه التفاعل بين القوى تنشأ خارج حدود البلد وأخرى تنحصر في إطارها .[1]

وتعرف السياسة الخارجية على أنها : "خطة شاملة جيدة الإعداد تستند إلى المعرف والخبرة في تسيير شؤون الحكومة مع بقية العالم،وهي تستهدف تعزيز وحماية مصالح الدول، ويستلزم هذا فهما واضحا لما تكون عليه هذه المصالح، وإلى أي مدى تأمل في استخدام الوسائل المتاحة لديها".

فالسياسة الخارجية لا يمكن أن تنفصل عن السياسة الداخلية لذلك البلد لأن السياستين الداخلية والخارجية متداخلتان في علاقتهما، وعلى أية حال فإن السياسة معنية بسلوك دولة باتجاه دولة أخرى.[2]

المطلب الثاني:السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

– علاقة السياسة الخارجية بالعلاقات الدولية

يرى الدكتور "أبو عامر" أن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولا من مفهوم العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة،أو بعبارة أكثر بساطة أنها هي التوجهات العامة التي يتم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة للسلطة، والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من أجل بلوغ هدف محدد سلفا .[3]

فالسياسة الخارجية تُصنع داخل الدولة وهي انعكاس لسياستها الداخلية،أمّا العلاقات الدولية كما عرفها" مارسيل مريل " :"كل التدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية،وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول، ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على عاتق جانبي الحدود. كما تشمل جميع الأنشطة

[1]– صايل زكي الخطايبة ، **مرجع سابق** ، ص ص 238 ،239.

[2]– **المكان نفسه**.

[3]– علاء أبو عامر ، **الوظيفة الدبلوماسية** ، (عمان : دار الشروق للنشر و التوزيع ،2001) ، ص 34.

التقليدية للحكومات الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب... الخ، ولكنها تشمل أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية ، إيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية. [1]

فالسياسة الخارجية لمجموعة من الدول تشكل جزء من العلاقات الدولية،لأن فواعل العلاقات الدولية أشمل من الدول فهي تحتوي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات... الخ،إذا فالعلاقات الدولية أكثر شمولا فهي حصيلة التفاعل الأشمل والأوسع بين قوى متعددة في النسق الدولي.[2]

– علاقة السياسة الخارجية بالدبلوماسية:

تختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية ، فالسياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى، أمّا الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية، حيث يعرف الكاتب الروسي "تنكين"الدبلوماسية بأنها :" هي النشاط بما في ذلك مضمون وإجراءات ، وأساليب هذا النشاط الذي تمارسه الدولة العامة أو الخاصة على العلاقات الخارجية الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات، وإدارة الشؤون الخارجية و، الوفود والبعثات الخاصة، والمثليات الدبلوماسية، ويحقق بوسائل سلمية أهداف شؤون السياسة الخارجيةِ للدولة، إضافة إلى ذلك فالدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية، وتستعمل وسائل سلمية.أمّا السياسة الخارجية فيمكن أن تكون سلمية أو عكس ذلك لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقا لمعيار المصلحة الوطنية.[3]

– العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية:

تطور مفهوم الإستراتيجية من خلال القادة العسكريين بداية من القرن الثامن عشر، فنجد القائد الألماني " كلاوزفيتش" "Clausewitz" يعرفها على "أنها استخدام المعارك للوصول لغرض الحرب وغرض الحرب هنا تحقيق الأهداف والمصالح الإستراتيجية للدولة ، الملاحظ أن مصطلح الإستراتيجية ارتبط في إطاره الضيق بفن القيادة العسكرية لكنه توسع وتطور بشكل كبير ، واقترن بالميادين الاقتصادية و الاجتماعية والدعائية... الخ. وأصبح يدل على أكثر من معنى تجاوز بشكل كبير المعنى الضيق الموجود في العلوم العسكرية. وبناءً ا على ما سبق يلاحظ أن الإستراتيجية أعم

[1]– سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، ط 3 ،2006) ، ص 12.

[2]– **المرجع نفسه** ، ص12.

[3]– أحمد النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص ص.45،44.

وأشمل من السياسة الخارجية لأنها تعني تحديد الأهداف العامة للدولة وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيقها ، ومن بين هذه الوسائل السياسة الخارجية ، فالدولة تحرك سياستها الخارجية كأداة من أدوات الإستراتيجية داخل إطار بيئتها الخارجية الإقليمية والدولية.[1]

لذلك يرى الدكتور "مارن الرمضاني"أن العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية هي كالعلاقة بين الوسيلة والهدف،بوصف الإستراتيجية الإطار الغذائي الذي يضم الوسيلة التي هي السياسة الخارجية .[2]

فالإستراتيجية القومية الشاملة تتفرع عنها إستراتيجيات فرعية سياسية و اقتصادية وعسكرية، والجزء المتعلق بتوجيه العلاقات الخارجية هي الإستراتيجية السياسة الخارجية التي تضعها موضع التطبيق [3]

– علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية:

السياسة الداخلية هي سلوك الدولة تجاه محيطها الداخلي سواء كان هذا السلوك ذو طابع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وهي عكس السياسة الخارجية الموجهة للبيئة والمحيط الخارجي لكن الملاحظ أن المصدر واحد وهو صانع القرار، فصنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية، ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي استمرار للسياسة الداخلية ، وعلى هذا الأساس فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي، سواء على مستوى الفرد (القيادة)، أو على مستوى الجماعة، وفي هذا يؤكد "كارل فريدريك"في كتابه عن السياسة الخارجية على العلاقة الوثيقة بين السياستين عندما قال :"السياسة الخارجية تتأثر با لسياسة الداخلية لاسيما بالنظم الديمقراطية، فكل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاد خارجية.[4]

ومما يدل على العلاقة الوثيقة بين السياستين هو ما تلجأ إليه بعض النظم خاصة الديكتاتورية منها لجوئها إلى استعمال السياسة الخارجية لحجب بعض المشاكل الداخلية الخطيرة ، ويعد الهروب إلى الأمام في نزاع دولي وسيلة

[1]– سامر مؤيد ، "الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي" ، **مجلة الفرات** ،ع06،(2009)، ص35.

[2]– سامر مؤيد ، **مرجع سابق**، ص 35.

[3]– مثنى علي المهداوي ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية "، **مجلة العلوم السياسية** ، ع،38 (2009)، ص108.

[4]– أحمد النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص64.

تستعمل أحيانا لاستعادة التضامن الوطني وتحويل الانتباه من الخلافات الداخلية كثورات و الانتفاضات، كما أن الفرق بين الداخلي والخارجي تضاءل في ظل تطور وسائل الإعلام وتأثير قوى العولمة.[1]

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

تتأثر عملية رسم السياسة الخارجية للدول بمجموعة من العوامل أو المؤثرات التي تساهم في تشكيل وتوجيه تلك السياسة، وتمثل هذه العوامل سواء كانت عوامل داخلية أو خارجيةِ-مدخلات-بالنسبة لعملية رسم السياسة الخارجية للدولة وتتفاعل هذه المؤثرات الداخلية والخارجية لتسفر في نهاية الأمر عن صدور القرار الذي يمثل الناتج النهائي لهذه العملية والذي يتم عن طريقه وضع السياسة الخارجية للدولة موضع التنفيذ.[2]

حيث يتم تحديد السياسة الخارجية من خلال جملة المبادئ، ولكن لا يمكن إنكار أن الدول لديها مصالحها الخاصة مما يستوجب عليها تبني أنواع مختلفة من السياسات الخارجية والتي تسمى بالاهتمامات المحددة التي تساعد على وضع هذه السياسات ويمكن تقسيمها كما يلي:[3]

أولا: العوامل الخارجية

1-النسق الدولي:ليس من الشك في أن السياسة الخارجية للدولة انطلاقا من كونها تمثل السلوك الخارجي للدولة وتتأثر بالحالة التي عليها النسق الدولي الذي تتفاعل الدولة من خلاله مع غيرها من الدول، فالنسق الدولي لا يعدو أن يكون محصلة تفاعل السياسات الخارجية للدول الأعضاء ، وتتحدد الصورة التاريخية للنسق الدولي تبعًا للعنصرين:

- **بنية النسق**:وذلك من حيث عدد أعضائه وعدد قوى القطبية.

- **نمط التفاعلات السائدة في إطار هذا النسق:** حيث تتمثل في القواعد السلوكية التي تحكم العلاقات بين أعضاء النسق، وقد شهدت العلاقات الدولية وهما النسق المتعدد الأقطاب، والنسق الدولي ثنائي القطبية، وتمر العلاقات الدولية في الوقت الراهن بمرحلة تحول تاريخي في صورة النسق الدولي العالمي بعد تفكك أحد قطبي

[1]- جيمس دوربّي و روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، تر: وليد عبد الحي ، (بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ،1985) ، ص12.

[2]- هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق** ، ص ص31،32 .

[3] -Chaldean foreign policy analysis، **undergraduate study in economics of London** ،(management، finance and the social science university) ،p 24.

الثنائي الإتحاد السوفيتي، وقد دفعت هذه التحولات بالبعض للقول بأن النسق العالمي الراهن قد تحول إلى أحادي القطبية وأن الوضع الراهن لا يمثل سوى مرحلة انتقالية.[1]

2-الفعل ورد الفعل: في أحيان كثيرة يكون القرار هو مجرد رد فعل من جانب الدولة لقرار خارجي اتخذته دولة أخرى في مواجهتها أورد فعل لسلوك معين من جانب دولة أخرى، وتؤكد بعض الدراسات أن السلوك العدواني أو السلوك التعاوني لدولة ما في المجال الخارجي عادة ما يكون الباعث ورائه سلوك مماثل من دولة أخرى .

ومن أبرز الأمثلة الدالة على ذلك:

- فكرة المحالفات والمحالفات المضادة (حلف وارسو 1955 قام كرد فعل على انضمام ألمانيا الغربية للحلف الأطلسي).

- قرارات السادات لطرد السوفيت جاء كرد فعل لمماطلة السوفيت في إمداد مصر للأسلحة وأمل في تحسين علاقاته للولايات المتحدة بما تلقي وعودا بتحسين العلاقات الأمريكية - المصرية في حالة قيامه بذلك- الضغط الذي مارسه وزير الخارجية الأمريكي على "جمال عبد الناصر" لحثه على الانضمام إلى حلف بغداد مقابل الحصول على السلاح الغربي دفعه إلى التحول إلى طلب السلاح من السوفيت، صفقة الأسلحة التشيكية ونفس الشي ء بالنسبة لسحب عرض تمويل السد العالي.[2]

ثانيا: العوامل الداخلية

هي تلك العناصر المادية والبشرية التي تقع داخل محيط الدولة الإقليمي وتشمل عدة نواحي وعوامل أهمها: العامل العسكري، والسياسي، و الاقتصادي، والإيديولوجي والدين، جماعات الضغط والمصالح، وأيضا الإعلام، وتتفاعل هذه العوامل وغيرها ويشترك تأثيرها على صانع القرار في السياسة الخارجية وبقية الدول .[3]

كما أن هناك من يربط العوامل الداخلية للسياسة الخارجية **بالمحددات الجغرافية** التي تشمل كل من الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية، ومن هنا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي.[4]

---

[1]- هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق** ، ص ص31،32 .

[2] - **المرجع نفسه**، ص ص33،34.

[3]- هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق** ، ص ص34،35.

[4]- عربي لادمي محمد ، "السياسة الخارجية "، **مجلة المركز الجامعي** ،(2016) ، ص ص09،10.

وأمّا تأثيرها الغير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة السياسة الخارجية فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية ويُمكّنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي، كما يساهم في بناء قوة الدولة، فالموقع الجغرافي لتركيا مثلا جعلها دولة ذات أهمية بالغة، وسمح لها من تقلد دور إقليمي مهم بحيث تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط،والقوقاز...[1]

إضافة إلى المواد الطبيعية فتوفر الدولة على مواد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول،وغاز، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب،ومواد غذائية كالقمح والذرة، توفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية تتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى،كما يُمكّنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياساتها الخارجية.[2]

محددات مجتمعية: حيث أظهرت العديد من الأبحاث الكمية اهتماما كبيراً بقياس العلاقة بين الخصائص المجتمعية للدولة وبين سياساتها الخارجية، فإذا نظرنا أولا إلى الدراسات المقارنة نجد أن النتائج التي تساعدنا على فهم السياسة الخارجية ، وقد ظهرت نتائج سلبية مشابهة تربط بين خصائص وطنية يمكن عد معظمها متغيرات مجتمعية ، وبين السلوك ألصراعي الخارجي التي يبدو أنها لا تفسر شيئًا على الإطلاق، فلا بد من تذكر أن الخصائص المجتمعية يمكن أن تؤثر على سلوك السياسة الخارجية لبعض الدول وليس لكل الدول، وإن كان هذا في العلوم الاجتماعية ينصب على فهم :متى، وأين، ولماذا تؤثر بعض المتغيرات على خيارات السياسة الخارجية ، فإن الأمر يتطلب تحليلا مفصلا لمختلف المتغيرات، وحين يربط المرء بين الخصائص المجتمعية لدولة ما،وبين الخصائص المجتمعية لدولة أخرى بشكل ثنائي، فإنه يتوصل إلى نتائج أفضل بالنسبة لتفسير السياسة الخارجية، وبعض الدراسات أثبتت أن التشابه الثقافي كان عاملا مؤديًا للسلام بين المجتمعات التي تشترك في الخصائص نفسها كنوع الحكومة،الدين، والثروة .[3]

وأظهرت دراسات أخرى أن العلاقة بين التجانس الاجتماعي لدولتين وبين الاتصال المتبادل بينهما،بمعنى آخر يزداد احتمال أن تسلك الدول المتشابهة سلوكًا تعاونيًا اندماجيا

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- لويد جينس ، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر: مُحَمَّد بن أحمد مفتي و مُحَمَّد سليم ، (الرياض : جامعة الملك سعود،1989) ، ص 67.

محددات اقتصادية: والتي تقاس بدرجة الإنتاج الكلي لدولة معينة كمعدل إنتاج الفرد ، ومعدل دخل الفرد السنوي، إنتاج السلع الإنتاجية، إنتاج السلع الاستهلاكية، تراكم رأس المال الوطني، ومعدل نمو الاقتصاد الوطني لدولة معينة، كل هذه المؤشرات لها دور في رسم السياسة الخارجية فإن كانت هذه مؤشرات إيجابية ستكون السياسة الخارجية لدولة ما في مستواها الأعلى، وإن كانت سلبية ستكون السياسة الخارجية ربما تابعة لنظام معين أي غير مستقلة.[1]

العوامل التنظيمية والحكومية: وهي المتعلقة بدوائر صنع القرار هل هي ديمقراطية–شعبية–دينية–ديكتاتورية–فردية؟، والمتعلقة كذلك بالجهاز البيروقراطي الإداري ومستوى أفراده ومنظوماته القيمة والعلمية، بالإضافة إلى دور المؤسسة العسكرية في هذا المجال، ومدى تداخلها في صنع السياسة الخارجية وبالتالي في صنع القرار في دولة معينة كما أن الأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات المصالح لها أدوار في صنع السياسة الخارجية عن طريق ممارستهم الضغط على النظام السياسي، بالإضافة إلى العوامل السابقة نجد كذلك **العامل التكنولوجي:** وهو مدى التقدم العلمي والتكنولوجي ومدى مواكبة دولة للتطور في شتى العلوم والميادين.[2]

المطلب الرابع:وسائل وأهداف السياسة الخارجية

أولا:وسائل السياسة الخارجية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات والوسائل لتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، ذلك أنه ما لم يوكل تحقيق تلك الأهداف لفاعل دولي آخر.[3]

وحتى في تلك الحالة فإن وكولة تحقيق الهدف لفاعل دولي آخر يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الأخير بحمل عبء تحقيق الهدف .

والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف، ولكن أيضا من كونها عاملا مؤثرًا في مسار السياسة الخارجية ، ومحددًا لمسار ومعالم تلك السياسة، ذلك أن توافر أداة معينة للسياسة يثرى باستعماله لتحقيق الأهداف السياسية الخارجية.

---

[1]– لويد جنسن ، **مرجع سابق**، ص67.

[2]– **المرجع نفسه** ، ص ص67،68.

[3]– مُحَمَّد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص 91.

حيث تشير العديد من الدراسات في ميدان تحليل السياسة الخارجية إلى أن هناك أربع أدوات مركزية في نجاح عمل السياسة الخارجية وهي:

1-الدبلوماسية: وتضم الموارد والمهارات التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياساتها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب،وتعتمد الوسائل الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي. [1]

ويمكن أن تكون الدبلوماسية مفروضة على الأطراف كطريق لحل الخلافات وتحقيق المصالح، ويمكن أن تكون الدبلوماسية مدعمة بعرض أو منح مكافآت أرفع عقوبات أو مدعمة بالتهديد، بالعقاب، ويمكن أن تحضر الأرضية بواسطة الدعاية والإجراءات الاقتصادية، أو بواسطة التدمير، أو بواسطة القوة. لذلك يجب أن يتضمن تحليل أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية اعتبارات البيئة المحلية لصناع القرار للدول الأخرى التي يمكن أن تكون متأثرة بالتوجه المرغوب. وهناك نوعان من الوسائل المتاحة تلك المطبقة مباشرة أو رسميا من قبل الحكومات في علاقاتها مع حكومة أخرى، وأخرى مشتقة من الوصول غير الرسمي أو عمليات الاختراق لدولة أخرى.[2]

فالدبلوماسية تعتبر إحدى أدوات السياسة الخارجية للدولة فالدول تسعى من خلال سياساتها إلى فرض إرادتها على ما عداها تحقيقا لمصالحها الوطنية، تلجأ بسبيلها إلى تحقيق هذا الهدف "فرض الإرادة" إلى إحدى وسيلتين الدبلوماسية باعتبارها فن الإقناع والإستراتيجية باعتبارها فن الإكراه... كوسيلتين مكملتين لبعضهما في خدمة هدف واحد وهو حماية المصلحة الوطنية للدولة وحماية أمنها الخارجي.[3]

2-الدعاية: تعد الدعاية من الوسائل الفعالة التي تلجأ إليها الدول من أجل تنفيذ السياسة الخارجية، ومما ساعد على زيادة أهمية هذه الوسيلة السيكولوجية هو زيادة التفاعل بين الدول والشعوب نتيجة تأثير وسائل الاتصال وأساليبها، إضافة إلى تنوع وتطور وتقنيات وسائل وأجهزة الدعاية المعاصرة، والدعاية تعني أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة تحقيقا لهدف عام معين، وتكمن أهمية الدعاية كوسيلة لتنفيذ القرار يجب و المادة الدعائية يجب أن تكون إلى حد ما معقولة أي أن المادة الدعائية يجب ألّا تخلو من الصدفة وإلا أثارها ستكون عكسية إضافة إلى قدرتها على جذب انتباه أثار اهتمامه،ويجب كذلك أن تتسم بالبساطة في

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص ص 92،93.

[2]- عامر مصباح، **مرجع سابق** ، ص 229.

[3]- **المرجع نفسه.**

العرض والتوافق مع المضمون وتأثير الدعاية على سلوك منفذ القرار فيتم عن طريق التأثير بالرأي العام والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس ضغطها فيما بعد للتأثير في سلوك متخذ القرار لتصل إلى ما تهدف إليه أو التمدد عليه في غير ذلك، وقد أوضح "هو لستي" كيفية تأثير الدعاية على القرار السياسي الخارجي عبر النموذج الأتي: قيام حكومة ما بالتأثير على مواطني دولة أخرى ثم قيام هؤلاء بالتأثير في حكومة دولتهم وبالتالي قيام هذه الحكومة بتغيير سلوكها مع مطالب الحكومة الأولى.[1]

3-القوة الاقتصادية: تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تُستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع و استهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها، ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية،وأدوات تحديد سعر الصرف والعملة الوطنية.[2]

كما نجد أن السياسة العالمية شهدت اهتماما متناميا بالأبعاد الملموسة للقوة (القوة الناعمة)، وذلك بعد أن أصابت الدول لعنة القوة الصلبة التي طالما تصدرت المشهد في السياسة الخارجية للدول وعجزت الدول عن تحقيق أهداف سياستها الخارجية اعتمادا على تلك القوة الصلبة فقط، فجاءت مرادفات السياسة الخارجية لإعطاء أهمية للأبعاد الناعمة للقوة وخاصة منذ الحرب الباردة، وتزايدت فرص القوة الناعمة في التأثير على واقع السياسة الخارجية للدول وظهرت أقطاب عالمية وإقليمية برصيد واسع من القوة الناعمة،ضاهت بها دول ارتكنت بالأساس إلى القوة الصلبة والآلات العسكرية.[3]

4-الوسائل العسكرية: كون الأداة العسكرية تعد أكثر أدوات السياسة الخارجية تكلفة وأكثرها خطورة يكون من الطبيعي ألا تلجأ الدول إليها إلا كحل أو كملاذ أخير يُمكّنها من فرض إرادتها إذا ما فشلت بقية الأدوات الأخرى كالدبلوماسية والأدوات الاقتصادية والدعائية،ومن ثم فإن التدرج الطبيعي في المفاضلة بين أدوات السياسة الخارجية المختلفة عادة ما يكون على النحو التالي:

-اللجوء إلى أساليب الإقناع بصورها وأدواتها المختلفة ؛

---

[1]- محمد سالم صالح،"القوة و السياسة الخارجية دراسة نظرية"، **مجلة الكوفا**، ع06،(د.س.ن)،ص163.

[2]- محمد السيد سليم،**مرجع سابق**،ص93.

[3]- سماح عبد الصبور عبد الحي ونادية محمود مصطفى ، **القوة الذكية في السياسة الخارجية** ، (مصر: دار النشر للثقافة و العلوم ، 2014) ، ص40.

-اللجوء إلى أسلوب الإغراء؛

-اللجوء إلى أسلوب العقوبات؛

-التهديد باستخدام القوة المسلحة؛

-الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة.[1]

ويعني البيان أن المفاضلة بين هذه الأدوات والأساليب يعتمد على العديد من العوامل،كما تحكمه اعتبارات عديدة ومتباينة منها أهمية الهدف محل الصراع، وطبيعة العلاقات بين الدولتين ومستوى القوة والقدرة المتاحة لكل طرف من أطراف الصراع...الخ.[2]

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أيضا إلى أثر عنصر التطور التكنولوجي الذي انعكس بصورة واضحة على القدرات التدميرية للأسلحة الحديثة ولاسيما ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل، كالأسلحة الذرية والنووية. وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة مخاطر الحروب أو الصراعات المسلحة مما أدى إلى نوع من التهديد لهذه الأسلحة نظرا لعدم إمكانية استخدامها من الناحية الواقعية.

وقد أدى ذلك إلى ما يعرف "بارتفاع عتبة الخيار العسكري"، وقد ساعد ذلك أيضا على تزايد مستوى الاعتماد المتبادل فيما بين الدول، وتزايد "القيود التي ترد على لجوء الدول إلى الأداة العسكرية في سياستها الخارجية "والتي يمكننا أن نذكر منها على سبيل المثال :الأخلاقيات الدولية والقانون الدولي، وضغوط الرأي العام العالمي، ومبادئ احترام السيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.[3]

الجدول رقم (01): نماذج وأمثلة لبعض أدوات السياسة الخارجية

الأداة الرئيسية	الأداة الفرعية	الأطراف	هدف السياسة الخارجية
الدبلوماسية	المباحثات المباشرة	-مجموعة 5+1الدائمون في مجلس الأمن+ألمانيا وإيران مباحثات الملف النووي الإيراني	التوصل إلى اتفاق بشان عدم استمرار إيران بأنشطتها النووية للأغراض العسكرية
العسكرية	الحصارات	-المجتمع الدولي	-ضد ليبيا لتسليم مجرمي لوكوبي

[1]- محمود الأقداحي ، **مرجع سابق** ، ص393.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص ص394،393.

[3] محمود هشام الأقداحي ، **مرجع سابق** ، ص394.

		-ليبيا	
العسكرية	استخدام القوة العسكرية	-المجتمع الدولي والعراق -دول التحالف وألمانيا	-إخراج القوات العراقية من الكويت -استسلام ألمانيا في الحرب العالمية الثانية
الاقتصادية	-الدولة الأكثر رعاية -المساعدات الاقتصادية -جدولة الديون	-usa والصين -الدول الغنية والفقيرة	-كسب الصين في مجلس الأمن -كسب مواقف الدول الفقيرة في المحافل الدولية لصالح الدول الغنية [1]
الإعلامية	الحرب النفسية الدعائية	ألمانيا ودول أوربا في الحرب العالمية الثانية	تحقيق النصر في الحرب
الاستخباراتية	-الجواسيس -الأقمار الصناعية	الإتحاد السوفيتي وأمريكا خلال الحرب الباردة	تزويد صانع القرار بالمعلومات الصحيحة عن العدو
الرمزية والمعنوية	الايدولوجيا	الصراع الفك ري بين الرأسمالية والشيوعية	انتصار الرأسمالية كما عبر عنه كما عبر عنه فوكوياما بنهاية التاريخ
العلمية والتكنولوجية	سباق التسلح	الدول الكبرى	تحقيق تفوق استراتيجي
الموارد الطبيعية	النفط كسلاح	العرب والغرب	لمنع الوقوف إلى جانب إسرائيل.

المصدر: ناجي مُحَمَّد اله شاس، **معنى ومفهوم السياسة الخارجية** ، (مداخلة مقدمة في جامعة الكويت، كلية العلوم السياسية ، د.س.ن) .

حيث يمثل هذا الجدول بعض أدوات وأهداف التي تستخدم في تنفيذ السياسة الخارجية، حيث تباينت بين أدوات سلمية وأخرى أدوات خشنة وكذلك يوضح هذا الجدول بعض الأطراف المنفذة للسياسة الخارجية.

ثانيا:أهداف السياسة الخارجية

يُعرف الهدف في السياسة الخارجية بأنه : "الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية".حيث أن الهدف الذي يرنو صانع القرار من تحقيقه هو عبارة عن جوهر ما يتصوره صانع القرار للظروف والأوضاع التي يريد إنجازها في المستقبل بواسطة التأثير على معطيات المحيط الخارجي.

من الصعوبة إمكان تحديد أهداف أي دولة من الدو ل بالإضافة إلى في السياسة الخارجية إذ أن ما يعد هدفًا لدى الوحدة الدولية قد يكون وسيلة لدى الوحدة الدولية نفسها في حقبة زمنية أخرى ، كذلك تختلف درجات تحديد أهمية الأه داف من وحدة دولية إلى أخرى ويرجع السبب في ذلك إلى تباين العناصر التي تسهم في بلورة وتحديد الأهداف، ومن ثم فإن تحليل ذلك ينبغي التمييز بين المفاهيم الآتية: القيادة، والأمن القومي، والقدرات الذاتية والإطار الدولي وخصائصه.[1]

فكل دولة تسعى إلى تبني أهداف معينة في تعاملها مع النظام الدولي وتُسخر جميع الإمكانات والوسائل منها :

1-حماية السيادة الإقليمية.

2-تنمية مقدرة الدولة من القوة.

3-زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة.

4-التوسع.

5-الدفاع عن إيديولوجية الدولة، أو العمل على نشرها في الخارج.

6-دعم التراث الثقافي والمحافظة عليه ونشر اللغة.

7-السلام كهدف للسياسة الخارجية.[2]

[1]- أحمد نوري النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص 233.

[2]- حمدوش رياض ، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ، أطروحة غير منشورة، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم السياسية ،2012) ، ص 11.

المبحث الثاني:نظرية الدور في تفسير السياسة الخارجية

المطلب الأول:مفهوم نظرية الدور

يعد مفهوم الدور (Rôle) من المفاهيم المتداولة ليس فقط في العلوم السياسية، وإنما أيضا في الدراسات التقنية والاجتماعية والتي تعتبر المجال الحيوي الأول للمفهوم، فمفهوم الدور ذو مرجعية سو سيو لوجية ارتبط مع الجهود العلمية المقدمة في علم الاجتماع التي ركزت على العلاقات التفاعلية للفرد في الوسط الاجتماعي أين حضي المفهوم بمكانة خصوصًا مع إسهامات "بارسونز"" Parsons"الذي يعتبر مفهوم الدور ذالك القطاع من النسق الترجمي الكامل للفرد فهو منضم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي مندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار، شكل مجموعة التفاعلات والسلوكية المتكاملة .[1]

ويهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان الساسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض إن دولته ملزمة بتبني أو إنجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي، فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع سواء كانت صراعية أو تعاونية .ومع النجاح الذي حققه الاقتراب في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية حاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدامه في تحليل الظواهر السياسية حيث قام "كال هلوستي"" kcal holiste" بكتابة مقال بعنوان "تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية"" National rôle comptions in the forions Policy". أكد فيها على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي الذي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة على المستوى الخارجي والذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف.[2]

[1]– صابر كزبر ، **دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الرابع 2010/2014**، مذكرة غير منشورة، (جامعة محمد خيذر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015)، ص 23.

[2]– سفيان صخري ، "اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية "، **جريدة اليوم الجزائرية**، عدد2774 ،(25 مارس 2007)، ص 08.

أمّا "ستيفن ولكر"" S.Walker" فتناوله في مقالة وعرفه على أنه:"تصورات واصفي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي. كما كان اهتمام "ستيفن" بالموضوع مستمرًا، وقام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور في كتاب بعنوان "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"" Thoiry and Policy analyse".

وقد تمحورت أبحاث أصحاب الاقتراب على أسئلة أساسية توصلوا من خلالها إلى عملية ربط أو تأكيد مدى صحة الاقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية والتي تتمثل في:

1- ما هي مصادر تصورات و إدراكات صانع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي؟

2-ما طبيعة الظروف التي نشأ وتكوّن فيها إدراك صناع السياسة الخارجية حول دولهم على المستوى الخارجي؟

3-ما تأثير عوامل ومحددات السياسة الخارجية ونشاطات الدولة الخارجية؟

4-ما مدى توافق البرامج والإستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج؟[1]

يكتسي اقتراب الدور أهمية بالغة في تحليل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث وذلك نتيجة أن مفهوم الدور ذو بعد سيكولوجي بالدرجة الأولى يتعلق بالمنظومة الإدراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية، كما يتميز الدور كأحد مكونات السياسة الخارجية للدولة بعدة خصائص أساسية هي:

أ- الدور يتجاوز حدود التصور ليرتبط بالممارسة في مجال السياسة الخارجية ، أي أن مجرد تقديم تصور لا يعني بالضرورة تحققه فأداء تنفيذ الدور يرتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك.

ب- أن تتضمن تصورات صانع قرار السياسة الخارجية الأدوار التي يؤديها الأعداء الرئيسيون في المحيط الخارجي، بمعنى أن مفهوم الدور لا يشتمل فقط التصورات المتعلقة بدور الدولة بل يشمل بالإضافة إلى ذلك تصوره لأدوار الدول الأخرى خاصة المعادية بغية الاستفادة منه في تحديد أسلوب التعامل معه.

ج- أدوار الدولة تتعدد في نفس الوقت، وهذا يعني أن الدولة الواحدة ممكن أن تقوم بأدوار متعددة في آن واحد وحجم تأثيرها.

د- من الممكن أن يتباين دور الدولة الواحدة في المستويات المختلفة إقليميًا ودوليًا. [2]

كما أن للدور مجموعة من الأهداف التي تتمثل فيما يلي:

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- إسراء عمران أحمد ، "مفهوم الدور" ، في:htt//www.elsyasi.com/article decalaspe?id=865 ،(6 فيفري 2018).

– قد يهدف إلى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري وبالتالي يتضمن دورًا نسبيا في الشؤون الدولية مثل دور الدولة (قاعدة الثورة) وتصورها لمسؤولياتها في قيادة الحركات الثورية في الخارج وإمدادها بأشكال المعونة المتنوعة

– قد يستهدف (تقديم نموذج) كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى؛

– يمكن أن يسعى إلى تكريس القوة في العلاقات الدولية؛

– قد يتخذ أهداف إيديولوجية يدافع عنها ضد أهداف إيديولوجية أخرى منافسة أو معادية.[1]

كما شمل مفهوم الدور الخارجي للوحدة الدولية الأبعاد التالية:

– تصور صانع السياسة الخارجية لمركز دولته في النسق الدولي، ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها بنفوذ ودرجة هذا النفوذ؛

– تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية الخارجية للوحدة الدولية وتتفاوت تلك الدوافع بين التعاونية أو دوافع صراعية؛

–توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغيير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفة ما في هذا النسق فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي وأدوار تتصرف إلى استمرار الوضع الراهن.[2]

المطلب الثاني:أدوار السياسة الخارجية في العلاقات الدولية

اقتضى التطبيق العملي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة أي الأدوار التي ينبغي على الدولة أن تؤديها، أو الأدوار التي تطمح الدول لتأديتها، ويمكن حصر مجمل هذه الأدوار في:

1– الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة: تبرز في دور المستقبل النشيط صانع التنمية الداخلية وحامي السيادة.

– المستقبل النشيط Active Indepaadent:يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة على خدمة المصالح الوطنية عن طريق إتباع برنامج نشيط لتكييف وتوزيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كافة الوحدات الدولية دون استثناء.

[1]– مريم مخلوف ، "نظرية الدور في العلاقات الدولية" ، **مجلة الموسوعة الدولية**،(العدد 2016,36) ص 24.

[2] – **المكان نفسه**.

– **صانع التنمية الداخلية** : يتبادر إلى ذهن صانع السياسة الخارجية مسئولة عن وظيفتها الأساسية وهي التنمية الداخلية، ولا تنغمس في الشؤون الداخلية إلا وفق ما تقتضيه حاجتها التنموية.[1]

– **حامي السيادة**: يعتقد صانع السياسة الخارجية أن وظيفته تنحصر في حماية دولته وضمان سلامة ترابها الوطني من أي عدوان خارجي،ويرتبط عادة هذا الدور بالدول التي تعيش حالة الاستقرار وفقدان الإحساس بالأمن.[2]

2– الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام: تتبنى الدولة في سياستها الداخلية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سياسة مكرسة للسلام العالمي والخدمة الإنسانية ونجد منها:

– **المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر libération supporter**:تشعر الدول التي عانت من تجربة استعمارية قاسية أو خاضت حربا من أجل التحرر تشعر عادة بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة، فتقوم بتقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرر وتأييدها معنويا دون التزام رسمي واضح.

– **الوسيطMmediator**:إن وزن ومصداقية بعض الدول على المستوى الإقليمي أو الدولي يؤهلها على القيام بدور الوساطة والتوفيق بين الوحدات الدولية المتنازعة.

– **صانع السلامPace Maker**:تشعر الدولة بأنه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية اتجاه العالم الخارجي تتمثل في دعم وإرساء السلام.[3]

– **المساعد على التنمية Développer**:صانع السياسة الخارجية يتصور وجود مسؤولية تقع على عاتق الدولة تتمثل في مساعدة الدول المتخلفة على تحقيق التنمية.

– **الموازن الدوليBalancer International**:يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مسؤولية في حفظ التوازن القائم على المستوى الإقليمي أو الدولي وهذا الدور لا يترتب عليه مسؤولية إلّا عندما يتهدد التوازن.[4]

3–الأدوار الإقليمية: يرتبط بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل أوفي تعاملها الثنائي مع دول الإقليم كل على حدا:[5]

---

[1]– مُحَمَّد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص 50.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص52،51 .

[3]– سفيان صخري ، **مرجع سابق** ، ص *24* .

[4]– مُحَمَّد السيد سليم ،" ثورة يوليو و الدور الخارجي المصري "، **مجلة السياسة الدولية** ، مرجع سابق ، ص ص15،31 .

[5]– سفيان صخري ، **مرجع سابق** ، ص 245.

– **الحليف المخلص:** يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية ومن هنا يصبح حليفا مخلصًا.

– **الزعيم أو القائد الإقليمي Régional leader** :بحكم القوة المادية أ **و** ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى التي تنتمي إلى المنطقة نفسها تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسة للدول المجاورة.[1]

– **المدافع الإقليمي Régional Protecteur**:يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيها دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

– **قائد التكامل الإقليمي:** يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسئولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة في دولة واحدة.

– **نموذج الهيمنة الإقليمية Régional hégémons** :ينسب هذا النموذج إلى "دافيد مايرز" الذي يتناول مفهوم الهيمنة الإقليمية، ويحدد فيه خمسة أدوار تصب حول:

أ– المهيمن الإقليمي Régional hégémons:تمتلك هنا الدولة قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعًا لها توجهه كما تشاء.

ب– المتطلع إلى الهيمنة Aspiring hegenonos: في هذه الحالة نجد أن الدولة تسعى لإمتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام اللااقليمي.

ج– المهيمن المحتمل: وهو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على الإقليم الذي تتواجد فيه مستقبلا وذلك بالتغلب على جيرانها من القوى الإقليمية الكبرى،مع ضرورة توافر إدراك قوى بنفسها كقوة إقليمية، كما يفترض "هولستي".[2]

د–المساوم:وهو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة، وهي دولة تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، وفي حال تعدد المساومين فإن الأمر سيكون بشكل ترتيبي مساوم أول، مساوم ثاني.

---

[1]– سفيان صخري ، **مرجع سابق** ، ص245.

[2]– مُحَمَّد السعيد إدريس ، **تحليل النظم الإقليمية** ، (القاهرة :مركز الدراسات السياسية ، 2002) ، ص15.

هـ- الموازن: يتمثل دور الدولة أو عدد من الدول هنا في احتلالها منطقة وسطى من دائرة الهيمنة أو بين الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة والدولة المساومة فهي قوة فاعلة لكن محايدة وهي عرضة للإ غراء المستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف.[1]

بالإضافة إلى ما سبق يقوم الدور الخارجي للدولة على عدة أبعاد أهمها:

- يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مركزا متميزا في السياسة الدولية نتيجة الوظيفة التي تقوم بها تبعا لدرجة نفوذها؛

-يستند صانع السياسة الخارجية في ضبط حركية دولته على حجم نشاطها على الساحة الدولية، والذي يخضع لطبيعة الدوافع الأساسية سواء أكانت تعاونية أو صراعية؛

-نتيجة لممارسة الدور يمكن لصانع السياسة الخارجية توقع حجم التغير المحتمل في السياسة الدولية.[2]

المطلب الثالث: المتغيرات التفسيرية لنظرية الدور في السياسة الخارجية

انطلاقا من النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية حاول بعض الباحثين الاستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية ونقلها إلى حقل العلاقات الدولية. فقد تم نقل المفهوم إلى مجال السياسة لدراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي.فنظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارًا سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي،والدور هو:"مجموعة من الوظائف الرئيسة التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية.[3]

وعليه يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو هدف، بل هو يعبر عن مجموعة وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاث جوانب رئيسية نذكرها فيما يلي:

1- تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا من خلال توظيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى، كبرى،إقليمية، صغرى) ومرهـ يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي؟.

2- تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.

3- توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

---

[1]- محمد السعيد إدريس ، **مرجع سابق** ، ص ص 15،16.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 16.

[3]- عبد القادر دندن ، **نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية** ، (مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : دور الجزائر الإقليمي : المحددات و الأبعاد ،جامعة تبسة ، يومي 29-28 أفريل 2014).

كما تعد نظرية الدور من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية والتي تختص بدراسة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول، حيث يوضح المفكر"كال هلوستي""Kal holistes"بأن الدول قد تتشابه في مصادر القوة لكنها تختلف في السلوكيات، فلماذا هذا الاختلاف في السلوكيات؟.[1]

في الحقيقة هناك ثلاث متغيرات أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي:

1- مصادر الدور: والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية.

2- تصور الدور: وتتخذها كمتغيرات وسطية والتي تعنى بتصورات وإدراك صناع القرار لأدوارهم سواء كان إقليميا أو دوليا، فامتلاك الدول لمقومات مادية أو غير مادية لا يعني بالضرورة أنها سوف تؤدي دور خارجي فعال، حيث يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها، فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي فضلا عن أنها قادرة على أن تلعب دورًا في اتخاذ عملية القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.

3- وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات والتي تعد متغيرات تابعة حيث تتحكم فيها درجة فاعلية الأداء.[2]

وعليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره –كمتغير وسيط- انطلاقا من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور"حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوز معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ أي أداء الدور من جهة أخرى، بمعنى أخر على الدولة حتى يكون دورها فعالًا عليها التعرف على طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور ، ومدى انعكاساتها سلبيا أو إيجابيا على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور.[3]

المطلب الرابع:مسار السياسة الخارجية حسب نظرية الدور

مسار السياسة الخارجية وفقا لاقتراب الدور ينطوي على ثلاث مراحل،أولها تحديد المتغيرات التي تصنف السياسة الخارجية لدولة ما وفهم كيفية تأثيرها، وتعرف هذه الخطوة بسياق السياسة الخارجية،ثانيها صنع السياسة

[1]- عبد القادر دندن،**مرجع سابق**.

[2]- **المرجع نفسه**.

[3]- **المرجع نفسه** .

الخارجية والأهداف والأدوار المتوخى تحقيقها ويعرف بتوجه السياسة الخارجية، ثالثها دراسة سلوك السياسة الخارجية بما تتضمنه من طبيعة العلاقات والسلوكيات والأدوات التي يستخدمها من يقوم بتنفيذ السياسة الخارجية.[1]

أولًا:سياق السياسة الخارجية

يتأثر صانع السياسة الخارجية بمجموعة من الظروف والعوامل تتحكم في تصور قائمة الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الدولة على المستوى الإقليمي أو الدولي، وفي عملية تطبيق الأدوار عمليا فحسب "ولفر" السلوك السياسي الخارجي هو في الأخير محصلة ضغوطات متأتية من البيئة، وهذه الضغوطات والعوامل والظروف والحوافز المتأتية من مصادر عديدة بعضها موضوعي:داخلية، خارجية وبعضها معنوي:تاريخية، قيمية تعرف بسياق السياسة الخارجية.

فالسياق يحدد الوضعية التي يُتخذ في إطارها عملية صياغة وأداء السياسة الخارجية ويقدم تقنية لقياس النجاح والفشل الذي يكشف عملية السياسة الخارجية لدولته.[2]

ثانيًا:توجه السياسة الخارجية

يعتبر إدراك الدور عبارة عن خريطة طريق يتبعها صانع السياسة الخارجية أثناء التعامل مع الملفات الخارجية، فالعملية الإدراكية مرتبطة بشخصية صانع السياسة الخارجية بما يشمله من بيئة نفسرية يعبر عنها في الصور والإدراك والنسق العقدي وبما تقتضيه مكانته في إطار هيكل صياغة السياسة الخارجية وأداؤها.[3]

إن تحليل عملية إدراك الدور أو ما يصطلح عليه بتوجه السياسة الخارجية يقتضي الاهتمام بالمتغيرات الهيكلية من بينها البيئة المؤسساتية، وهيكل صناعة السياسة الخارجية، وتحديد طبيعة صانع السياسة الخارجية، حيث أن صانع السياسة الخارجية في الأنظمة الشمولية ذات النهج الغير الديمقراطي يرتبط بشخصية جميع محاور العملية نظرا لما تحمله طبيعة النظام السياسي ومكانة السياسة الخارجية باعتبارها من صلاحيات الرئيس دستوريًا ووظيفيًا.

وترتبط عملية إدراك الدور بمجال السياسة الخارجية والذي يتحدد نظريًا في سلوك سياسي خارجي محدد تجاه دول تقع في نفس الإقليم الذي تتواجد فيه الدولة مما يلزم بضرورة تحديد متغيرات العملية الإدراكية الحاصلة بالمجال الذي يحدد سواء على مستوى المصالح أو الأهداف، أو الأولويات أو الأدوار.[4]

---

[1]- محمد شلبي ، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية**،(محاضرات قدمت لطلبة الماجستير ، جامعة بسكرة ،قسم العلوم السياسية ،2009).

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- محمد السيد سليم ، **التحليل السياسي الناصري** ، **مرجع سابق** ، ص ص13 ،14 .

[4]- صابر كزبر ، **مرجع سابق** ، ص 27 .

حيث يبرز مخرجات العملية الإدراكية بالأساس في الأدوار نظرًا لأنها المتغير الوسيط الذي يربط بين عملية إدراك أو أداء الدور المرتبط بالسلوك الذي تؤديه الدولة .

ثالثًا:سلوك السياسة الخارجية

يحدد "هلوستي" أداء الدور أو ما يعرف بسلوك السياسة الخارجية في مجموع القرارات والمواقف والأفعال الحكومية التي يشملها السلوك السياسي الخارجي للحكومات ويتضمن أنماط المواقف والقرارات والوظائف والالتزامات نحو الوحدات الدولية الأخرى.[1]

ويعرفه "بهجت قرني"علة أنه"تلك الأفعال المحددة والمواقف والقرارات التي تتخذها أو تتبناها في إدارة سياساتها الخارجية."[2]

بناءًا على ما سبق يمكن القول أن أداء الدور هو مجموعة الأنشطة بالتطبيق المتعلقة بالتطبيق الفعلي للسياسة الخارجية.ويشمل أداء الدور مجموع السلوكيات والمواقف والتصريحات التي تصدر من طرف أشخاص حكوميين مخولون بالتصرف باسم الوحدة الدولية موجهة إلى الوحدات الدولية الأخرى من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.[3]

يحتل أداء الدور مكانة هامة في تحليل السياسة الخارجية باعتباره الإطار الواقعي أو العملي الذيّ يُمكّن من معرفة مدى التطابق بين ما هو معلن وما هو موجود، وكذلك مدى مراعاة صانع السياسة الخارجية وتأثره بالحوافز أو المعوقات التي تطرحها البيئة، أضف إلى ذلك التأكد من واقعية الأهداف المسطرة خصوصا فيما يتعلق باتساقها للإمكانيات المتاحة.

دراسة أداء الدور تعتمد في عملية تحليلها مؤشرات لقياسها ودلائل توظيفها، حيث يتطلب معرفة طبيعة التصرف والوسيلة "الأداة" المستخدمة أي أداء مضمونه، فمضمون السلوك السياسي الخارجي يحمل وجهين إحداهم تعاوني والأخر صراعي، فالسلوك التعاوني يحمل طبيعة تكاملية سلمية تتحدد من خلال الأ قوال والأفعال وتتطلب مجموعة من الأدوات السلمية الإيجابية أدناه حل النزاعات وفك الخلافات بالوسائل السلمية من حوار وتفاوض وأعلاه الوحدة والاندماج بين الدولتين، أمّا السلوك لصراعي فيحمل طبيعة عدوانية تهدف إلى الهيمنة والسيطرة و ارضراخ الأخر والذي يكون نتاج طلب مصلحة أو استرداد حق أُستلب أو ذو مفهوم توسعي.[4]

---

[1]– مُحَمَّد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص 84 .

[2]– بهجت قرني ، وعلي الدين هلال ، **السياسات الخارجية للدول العربية** ، (القاهرة :مركز البحوث و الدراسات السياسية ،2002) ، ص 3.

[3]**المكان نفسه.**

[4]**المكان نفسه.**

المبحث الثالث:محددات صنع السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول:المقدرات الوطنية لتركيا

أولا:الموقع الجغرافي

في أي دراسة علمية للسياسة الخارجية لا يمكن إهمال العامل الجغرافي، وفي هذا الصدد يقول "نابليون بونابرت"أن الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسة .كما أكد " موس ليني" على العامل الجغرافي، عندما ألقى خطبته عام 1924، والتي جاء فيها:[1]

"ما كانت السياسة الخارجية أمرًا مبتكرًا، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية، والتاريخية، والاقتصادية.

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا والأسلحة الحديثة، قد قللت من أهمية الموقع الجغرافي، إلا أنها لم تستطع أن تأخذ المكان الأول في تقرير سياسة الدولة، ذلك لأن الموقع الجغرافي لأي دولة ليس هو العامل الوحيد في إستراتيجية هذه الدولة، بل لها علاقة وثيقة بظروف الدولة الإقليمية والسياسة الدولية، فقد لعب الموقع الجيو-سياسي دورًا بارزًا كمدخل من مداخل السياسة الخارجية التركية، ومحددًا هامًا لسلوكها الخارجي، حيث تتحدد الأهمية الإستراتيجية لتركيا في أغلب جوانبها، بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله وما ينطوي عليه ذلك التميز من مضامين سياسية، اقتصادية، اجتماعية وعسكرية، حيث تبلغ مساحة تركيا حوالي 567،780كم2 منها 24،000كم2 في أوروبا، و567،756كم2 في آسيا.[2]

ويبلغ طول حدودها 2753كم، منها 877كم مع سوريا و610كم مع روسيا، و269كم مع بلغاريا، و330 مع العراق، و475 كم مع إيران ويبلغ طول سواحلها 8333كم على البحر الأسود، و1577كم على البحر الأبيض المتوسط، و2705كم على بحر إيجة، و173كم على الدردنيل، و90كم على بحر مرمره.[3]

وعله فإن الموقع الجغرافي لتركيا لديه أهمية كبيرة وخاصة في ظل المعطيات الأمنية الحاصلة في جوارها الإقليمي، حيث تعتبر تركيا واحدة من أغنى دول العالم باحتوائها على الآثار التاريخية، والمناخ الجيد بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الحساس حيث تمتد تركيا على قارتي آسيا وأوروبا [4]

---

[1]- إيمان دني،**الدور الإقليمي لتركي :في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**،(الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ،2014)،ص :78.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- **المرجع نفسه** ، ص 7.

[4]- **المرجع نفسه** ، ص 78.

يشكل الجزء الآسيوي والذي يدعى **الأناضول*** حوالي 97% من مجموع أراضيها ويشكل الجزء الأوربي الذي يدعى **تراقيا*** حوالي 3% من مجمل مساحة البلاد،بحيث تبني تركيا وبموقعها وصلة جغرافية بين الشرق والغرب،حيث يخول الموقع الجغرافي لتركيا أن تصنف ضمن الدول المحورية،وهي جسر يربط بين خمسة عوامل جغرافية أثنية العالم الأوروبي، العالم الروسي، العالم التراكتوني، العالم الإسلامي، والعالم العربي، بناءًا على هذا المعطى الجغرافي، لقد اعتبر خبراء الإستراتيجية والجغرافيا السياسية أن هذه العوامل والمناطق لا تزال محل نزاع وأخذ وجذب بين القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية [1]

وخاصة روسيا التي لا تزال تعتبرها الأراضي الداخلية للإتحاد السوفيتي سابقا (الجوار القريب)،وبالتالي ضرورة الاهتمام بها واحتوائها، من ناحية أخرى الولايات المتحدة على جانب أخر حاولت احتواء هذه المناطق ببساطة من خلال ربطها بنظم حليفة مختلفة .[2]

تشكل تركيا أمتن حلقة في هذه السلسلة من الأحداث وتعد تركيا الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بحيث تعود العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولتين إلى فترات تاريخية بعيدة منذ توقيع الاتفاقية سنة 1947 والتي بمقتضاها تحصلت تركيا من الولايات المتحدة الأمريكية من الولايات ما قيمة 3.9 بلايين دولار في المجالات الاقتصادية و7 بلايين دولار في المجالات العسكرية .[3]

غير أن العلاقة بينهم كانت قد عرفت فجوات وقطيعة في العديد من المحطات التاريخية، فلتركيا دور مهم في الإستراتيجية الأمريكية لاحتواء تلك المناطق التي خلفها سقوط الإتحاد السوفيتي والتي تعرف بدورها فراغًا إستراتيجيًا هائلا كما تسعى للحفاظ على مصالحها في تلك المناطق لهذا أصبحت جغرافية تركيا مهمة.[4]

---

[1]- إيمان دني،**مرجع سابق**، ص 7 .

[2]- **المرجع نفسه** ، ص78.

[3]- عبد المالك محزم ، **البعد الإقليمي لسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة** ، مذكرة غير منشورة، (جامعة محمد خيذر، كلية العلوم السياسية ،2008-2009) ، ص ص39،37.

***الأناضول:** شبه جزيرة جبلية في غرب آسيا تقع على البحر المتوسط يشمل معظم الأراضي التركية.

***تراقيا:** هي منطقة تاريخية و جغرافية في جنوب شرق البلقان بشرق أوروبا تتقاسمها بلغاريا و اليونان و تركيا الأوروبية.

[4]- عبد المالك محزم ،**المرجع نفسه** ، ص 37.

[5]- **المكان نفسه.**

ثانيًا : القدرة الاقتصادية

مر الاقتصاد التركي بعملية كبيرة تحل طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة مابين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية سنة2008، وقد انعكس هذا التحول على النحو التالي:

- قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي 2002-2008 من 300مليار دولار إلى 750مليارودولاربمعدل نمو بلغ 6.8 %.[1]

- قفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي 3300 دولار إلى حوالي 10.000 دولار.

تحققت مستويات ملحوظة من توزيع العائدات، كما تجاوزت الدولة إلى حد كبير المشكلات المتعلقة بالاختلالات الناتجة عن الاقتصاديات الأساسية الكبيرة مثل العجز والتضخم.[2]

تحسنت أجواء الاستثمار حيث دخلت تركيا بين أكثر الدول جذبًا للاستثمار الخارجي، أصبحت تركيا في المرتبة السادسة على المستوى الأوربي، وبذلك ضيقت الفجوة ولأول مرة بهذه النسبة بين معدلات التنمية الأوروبية.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، والدور التركي المتنامي والرائد على المستوى الدولي، يتوقع من تركيا أن تشكل وضعًا اقتصاديا مهما على المستوى العالمي،وذلك لزيادة القوة الشرائية للأتراك بشكل سريع حيث أثبتت المنتجات التركية قدرتها على أن تنافس دولا كبيرة مثل مصر وروسيا وإيران من خلال جغرافيتها التي تتوسط القارات الثلاث (آسيا،أوروبا،إفريقيا)، ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتنفتح على العالم .إلى الجانب زيادة صادرات الدولة من 30 مليار إلى 130مليار دولار خلال خمس سنوات .[3]

وتتنوع أسواق صادراتها حيث تعتمد على الصادرات التركية بشكل خاص على المنتجات الصناعية وتباع نصف الصادرات التركية إلى أسواق الدول الأوروبية الأكثر تطورًا،ويباع النصف الأخر إلى أكثر من 180دولة من دول العالم الأخرى.[4]

---

[1]- محمد صادق إسماعيل ، **التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان** ، (القاهرة : العربي للنشر و التوزيع ،ط02 ،2013) ، ص : 17.

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- **المرجع نفسه** ، ص 19.

[4]- محمد صادق إسماعيل ، **مرجع سابق**، ص 19.

وبفضل هذه المكانة الاقتصادية التي بلغتها تركيا انتهجت سياسة خارجية فعالة ومتفتحة على جميع الدول.[1]

ثالثًا:القدرة السياسية

يشير الدستور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري،ديمقراطي "برلماني" علماني أما المؤسسات الدستورية في البلاد فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثل بالجمعية الوطنية "البرلمان"،السلطة التنفيذية وتتمثل برئيس الجمهوري ومجلس الوزراء السلطة القضائية، وتنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العسكري، وتمثل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا.

وتتمتع الجمهورية التركية بنظام سياسي شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية، التي تنقسم عامة إلى جهاز تشريعي، وتنفيذي، وقضائي، ولقد تبنت البلاد الحياة الديمقراطية بعد تطبيق دستور عام 1982 وبعد سنوات من الحكم العسكري.[2]

ويشكل المجلس القومي التركي أو البرلمان الجهاز التشريعي، ويتكون المجلس من 550 نائب، يتم انتخابهم كل خمس سنوات مباشرة من الشعب.وكل مواطن تركي مقيم في تركيا له حق الانتخاب ابتداء من سن الثامن عشرة، لذا لا يستطيع الملايين من الأتراك المغتربين المشاركة في الانتخابات، أما أعلى سلطة سياسية في البلاد هي سلطة رئيس الدولة الذي يتم انتخابه كل سبع سنوات من قبل البرلمان، لا يسمح بإعادة انتخاب الرئيس حسب الدستور، يوكل رئيس الدولة رئيس الحزب المنتصر بالانتخابات النيابية مهمة تشكيل الحكومة، لكي يصبح بدوره رئيس الحكومة، لكي يصبح بدوره رئيس الحكومة، بعدها يقوم رئيس الدولة بالموافقة أو رفض أعضاء الحكومة.[3]

وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982 من الناحية النظرية، فإننا لن نجد ما يميزه على اعتبار أنه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش، ونتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغيرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي كان من

---

[1]- عربي لادمي مُحَمَّد ، **التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ، سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010**،(المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، 2017) ، ص35 .

[2]- مُحَمَّد صادق إسماعيل ، **مرجع سابق**، ص19 .

[3]- **المرجع نفسه** ، ص ص 14،13.

الممكن التفاعل السياسي أن يولد خروقًا على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخل لإجهاضها وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد.

لكن الحقيقة أن تجربة حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا يلفت الانتباه، ليس لما ينص عليه نظريا وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه وللمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لوتم تطبيق تجربته في أماكن أخرى، فعلى الصعيد الإقليمي أصبح الجميع يتحدث الآن عن "النموذج التركي" الذي يتمحور عادة حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام.[1]

ويمكن التأكد من إمكانية تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات القوة الناعمة على الصعيد الإقليمي لأنه يمثل نموذجًا للإسلاميين حول الكيفية التي يستطيعون بواسطتها مواجهة الأوضاع الداخلية في بلدانهم عبر الواقعية و البرجماتية والاعتدال، كما يمثل نموذجًا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة عنها وتسعى إلى تعميم تجربتها.[2]

رابعا: القدرة العسكرية

إن السياسة الخارجية لأي دولة تتأثر وتقاس بإمكانيات قدراتها العسكرية وحجم جيشها ومدى تطوره وكفاءته كما يعطي نظرة لصناع القرار في كيفية إدارة شؤون الدولة خارجيّا، ومدى قدرة أي دولة لفرض رأيها على المستوى الخارجي باللجوء إلى القوة العسكرية المحتملة، وعليه فإن تركيا عززت من قوتها المسلحة، حيث يعتبر أكثر الجيوش من حيث العدد في حلف الناتو، وهي ثامن أكبر جيش عالميا، وينقسم الجيش التركي إلى أربع مناطق:[3]

الجيش الأول: موجود في منطقة مرمره وتقع قيادته في اسطنبول، و ينتشر في الجزء الأوروبي .مهمته حماية اسطنبول ، مضيق البوسفور، الدردنيل، وشبه جزيرة كوجاتكي.

الجيش الثاني: في جنوب شرق تركيا **بالأحياء** وينتشر في منطقة الجنوب شرق الأناضول مهامه دفاعية في مواجهة سوريا، العراق وإيران.

الجيش الثالث: شمال شرقي تركيا ومقره في أوزيكيان ويغطي الحدود مع جورجيا وسيناء، أذربيجان، ومن الشرق المنطقة الشمالية الشرقية.

---

[1]- محمد صادق إسماعيل ، **مرجع سابق**، ص14 .

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 16.

[3]- طبي لحسن ، **السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني و البعد العلماني : فترة حكم حزب العدالة و التنمية** ، مذكرة غير منشورة،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014-2015) ، ص ص114،115.

الجيش الرابع: يسمى جيش إيجا مقره أزمير مهمته حفظ السلام في قبرص أمّا فيما يخص أنظمة التسلح فهي أمريكية المصدر كونها حليف في حلف الناتو غير أنه ومنذ انهيار الإتحاد السوفييتي عملت على توسيع قاعدتها الصناعية ببعض المشاريع الصناعية وهذا من أجل توسيع القاعدة الصناعية العسكرية، يعني المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي والتقليص من فاتورة الاقتصاد والإنفاق العسكري والعمل على احتواء تداعيات انتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفييتي بمواجهة الحركات الانفصالية والتهديدات الخارجية والعمل على تثبيت موقع تركيا كلاعب أساسي على الصعيد الدولي.[1]

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية

تعتبر الأمة التركية أمة عريقة صاغت تاريخها من خلال موقعها الجغرافي المميز، الذي اكسبها متعة بتميزه المطل على ثلاث بحار، مناخها وموقعها المميز بين القوى العالمية الممثلة بالرأسمالية الغربية والشيوعية الشرقية، فحاول الطرفين الإبقاء عليها ككيان متوازن بين تلك القوتين ومحاولة الانضمام للتحالفات الدولية المختلفة وقد نجحت في تحقيق ذلك وأصبحت تركيا اليوم بلدا مهمًا لا يمكن تجاوزه، تحاول أن تفرض نفسها من خلال إتباع سياسة خارجية ناجحة .[2]

وبذلك فقد تمثلت معادلة السياسة الخارجية التركية الجديدة بمرتكزات تقوم على مقومات القوة التركية المتمثلة في الموقع الاستراتيجي بين الشرق والغرب والإرث الحضاري، والقوة العسكرية والاقتصاد المتنامي .

مع العمل على فتح القنوات الدبلوماسية والسياسية بمختلف الجهات وإقامة علاقات إيجابية مع من كانوا يعتبرون خصوم الأمس، حيث أن تركيز الحكومة على الأبعاد الإقليمية في سياستها الخارجية لا يمثل عودة إلى الحقبة العثمانية وإنما هي استجابة إلى مستجدات وظروف إقليمية ودولية.[3]

فمنذ تأسيسها على يد مصطفى "كمال" عام 1924 انتهجت تركيا سياسة خارجية اعتمدت على التغريب تحت اسم التحديث، فتوجهت تمامًا نحو الغرب وأثارت وأدارت ظهرها للشرق وخاصة العالم العربي، وعلى مدى عشرات السنوات بقيت العلاقة مع الولايات المتحدة محور مصالحها الاقتصادية وبمجيء العدالة والتنمية أعادت

---

[1]- طبي لحسن ، **مرجع سابق**، ص115،116.

[2]- أحمد سليمان سالم الدحاحلة ، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط : الفرص و التحديات** ، مذكرة غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط ،كلية الآداب والعلوم ، 2004) ، ص46.

[3]- عصام فاغور ملكاوي ، **تركيا والإستراتيجية المتاحة** ، (بحث مقدم في الملتقى العلمي : الرؤى المستقبلية الغربية و الشركات الدولية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية و الرابطة العربية للدراسات المستقبلية ، السودان ، 2013) ، ص29 .

تركيا اكتشاف وتغيير وصياغة مجمل سياستها الخارجية عبر إعادة تعريفها الإستراتيجي لموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية وضع "داوود أغلو" الأسس النظرية التي يجب أن تسير عليها تركيا.[1]

حيث نهج حزب العدالة برنامج الحزب الديمقراطي في السياسة الخارجية، وفي هذا الصدد: يقول "أحمد حسان كرملي""Ahmad Hassan karmaly" النائب الثاني لحزب العدالة أن حزب العدالة غير مقيد فيما يتعلق ببرنامجه في السياسة الخارجية يسير على نهج أتاتورك ويؤمن على تطبيق شعاره، ويعني السلم في الداخل والسلم في الخارج). وجاء في المادة 93 من دستور الحزب ما يلي :(إن دعم علاقتنا مع الدول الغربية يكون إلا عن طريق الانضمام إلى الأحلاف الغربية كالحلف الأطلسي والمعاهدة المركزية، إذ أن هذه الأحلاف بالرغم من أنها أحلاف دفاعية إلا أنها تخدم النواحي الاقتصادية والثقافية، والبقاء مخلصة لسياسة الأحلاف من أهداف سياستها الخارجية.[2]

وبذلك حاول حزب العدالة والتنمية صياغة السياسة الخارجية التركية دون أن يعوض تمامًا الأسس التي قامت عليها منذ تأسيس الجمهورية، مضيفًا إليها أبعاد جديدة زادتها قوة وتأثير ومنحتها مكانة غير مسبوقة، وقد دار الأمر كله حول تركيا ومكانتها في العالم. وبذلك فقد امتازت السياسة الخارجية التركية بقدر من المرونة والبرجماتية للتعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية.[3]

ولقد تم صياغة أسس جديدة للسياسة الخارجية التركية أو حسب مهندس السياسة الخارجية "أحمد داوود أغلو" رئيس الوزراء التركي الحالي والتي ساهمت في إحداث تأثير بشكل مباشر في صياغة سياسة إقليمية جديدة والتعامل مع الجوار الجغرافي في البيئة الدولية .[4]

وإعادة بناء السياسة الخارجية التركية وفق مفاهيم ومبادئ جديدة تتسم مع البيئة الفكرية وتاريخ ومصالح تركيا، هذه المفاهيم والمبادئ أكسبت السياسة الخارجية التركية بعدًا جديدًا، ويمكن عرض أبرز هذه المبادئ على الشكل التالي:

---

[1]- سعيد الحاج ، **محددات السياسة الخارجية التركية** ، (مركز إدراك للدراسات و الاستشارات ، مارس 2016) ، ص 05.

[2]- سعيد الحاج ، "تركيا من القوة الناعمة إلى القوة الخشنة" ،**مجلة المجتمع** ، (فبراير 2018).

[3]- سعيد الحاج ، **مرجع سابق**.

[4]- خالد محمد كمال هنية ، **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية: 2015.2002** ، مذكرة غير منشورة، (جامعة الأقصى ، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ، 2016) ، ص 48.

1- مفهوم التصور الذاتي:تقوم السياسة الخارجية التركية وفق هذا المفهوم على رسم أبعاد ومنظور السياسة الخارجية من خلال تحليل الاستمرارية الحضارية والتحولات الدولية وبناء السياسة الخارجية إلى العمق الإستراتيجي والحضاري، فكل سياسة خارجية يجب أن توضح في إطارها الهادف والمستند إلى التصور الذاتي التركي لها.

2-العمق الإستراتيجي : وهو مفهوم طرحه لأول مرة وزير الخارجية التركية على البعد الجيوبولتيكي والإمتداد الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي ، والتاريخي التركي في محيطها الجغرافي، الأمر الذي ينقل تركيا لدائرة التأثير الإقليمي والدولي المباشر في مختلف القضايا العالمية.[1]

3- مركزية الدور الإقليمي والدولي :يستمد من هذا المفهوم عنصران أساسيان :

- الأول:(الجسر) أوصلة الوصل بين الشرق والغرب من الناحية الجغرافية والثقافية، والسياسية.

- الثاني: يطرح فيه الدور التركي كدور بناء ومحوري في إعادة إنتاج مفاهيم توازن القوى الإقليمية والدولية.

4- محاولة حل الأزمات والمشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى "بتصفير المشكلات"وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، وبالدخول في صورة البلد ذو العلاقات الجيدة.[2]

5- التوفيق بين الحريات والأمن في الداخل ومواجهة الأخطار الأمنية، وتركيا البلد الوحيد الذي نجح في هذه المعادلة وهي هنا مثال للدول الأخرى ومن هذه الزاوية تعد تركيا مركز المنطقة تاريخيا وجغرافيا.

6- تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية وحتى الآن تعرف تركيا في النظام الدولي على أنها جسر بين جهات عدة، هذا يعني أن دور الجسر هو الاكتفاء بمرور الآخرين فوقه، في حين أن تركيا يجب أن تعرف في المرحلة الجديدة على أنها مركز وهنا على الدبلوماسية التركية أن توائم حركتها تبعا للساحة التي تتحرك فيها، ولكل دولة خصابها وتكون بذلك مساهمة في التفاعل الدولي.

7- الانتقال إلى دبلوماسية منظمة ومتواصلة وتتمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسئولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى وفي كل القارات.[3]

8- إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمسالك ففي الظروف الدولية المتحركة لا يمكن الركون إلى سياسة ذات بعد واحد.[1]

---

[1]- الجناح السياسي، **هيكلة نظام الحكم في تركيا وتطوره :البنية الداخلية ، توجهات السياسة الخارجية ، قسم الدراسات الإستراتيجية** ، ص ص 34،35.

[2]- الجناح السياسي، **مرجع سابق**، ص 36.

[3]- لقمان عمر النعيمي ، **التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة و التنمية** ، (مداخلة مقدمة في مركز الدراسات الإقليمية،جامعة الموصل) ، ص ص 90،91.

وفي إطار ما سبق فإن سياسة تركيا ركزت على الاهتمام بالمناطق المجاورة، وذلك بإتباع ثلاث توجهات سياسية مترابطة حين قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بتبني سياسة "لا مشكلات أبدأمع الجيران" وبناءًا على هذه السياسة بذلت تركيا جهودًا لتحسين علاقاتها خاصة مع الشرق الأوسط المتاحة، وكان هذا التوجه يعني:

– أولًا: التخلي عن العقلية المتمحورة حول الهواجس الأمنية وعقلية "اللعنة الصفرية" وبدلا من تلك العقلية شددت الحكومة على المشاركة البنّاءة وعلى منهج تحقيق الربح للطرفين.

– ثانيًا: إن الدور الجديد الفعال الذي تبنته تركيا يعني التدخل في النزاعات الإقليمية.

– ثالثًا: محايدًا وهذا يعني تتحاشى التورط في النزاعات الإقليمية، وبدأت الحكومة تشدد على قوة تركيا الناعمة في المنطقة إلى جانب قدراتها في مجال القوة الخشنة. [2]

المطلب الثالث:أهداف السياسة الخارجية التركية

يمكن القول أن الجمهورية التركية رسمت لها أهداف لكيفية سير سياستها الخارجية ومنها :

أ– حماية السيادة والأمن القومي: تعمل تركيا على حماية سيادتها الإقليمية وأمنها القومي بكل ما تستطيع من قوة، بكل ما لديها من إمكانيات وطاقة متاحة والمتمثلة بشكل أساسي في ضخامة جيشها، وقوتها العسكرية المتطورة، فجمهورية تركيا ورغم مواجهتها للعديد من الصراعات الداخلية والحدودية المتعلقة بعدة قضايا . [3] كذلك المتعلقة بالخلاف والتوتر الحاصل مع دول الجوار (العراق، سوريا) بسبب قضايا المياه والتدخل بالمسألة الكردية وصراعها التاريخي والثقافي التنافسي مع اليونان.

وغيرها من التوترات الحاصلة على سياستها وما يمثله الخطر الكردي إلا أنها تسعى للحفاظ على كيانها الْإقليمي وعدم التفريط فيه للدول إن كلفها ذلك خسائر باهظة في مواردها البشرية والاقتصادية، فالسيادة الحقيقية لتركيا تأتي من القوة التي تعتمد عليها من حيث إمكانياتها وقوتها العسكرية للحفاظ على أراضيها من أي اعتداء خارجي وقدرتها على ما يدور حولها ضمن إقليمها في محورها المتواجد داخل القارات الثلاث، لتعطي أهمية بالغة لتحقيق الحفاظ على السيادة وسلامة الأمن القومي، ويأتي ذلك أيضا من خلال تجسيد نوعي للسيادة.[4]

---

[1]– مُحَمَّد نور الدين ، "تركيا و العدوان الإسرائيلي على لبنان :أدوار و توازنات "، **مجلة شؤون الأوسط** ، ع17،(24أيلول).

[2]– مليحة بنلي ألطون إيشيق ، **سياسة تركيا الخارجية و انعكاساتها الإقليمية** ، (أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، 2011)، ص9 .

[3]– طبي لحسن، **مرجع سابق**، ص ص 96،98.

[4]– طارق الشرطي ، **مرجع سابق**، ص 24.

ب– التنمية والرخاء الاقتصادي: تعتبر التنمية والرخاء الاقتصادي من الأهداف الهامة جدا لتركي، والتي تسعى لتحقيها بكافة السبل كي تتمكن من توفير القدرة لشعبها للعيش بمستوى جيد، والقدرة على زيادة إمكاناتها وقدرتها الاقتصادية، والتي بدورها تعكس على قدراتها الكبرى والفُضلى على القطاعات الأخرى للدولة وتنميتها، ورغم أن تركيا عاشت منذ بدايات تأسيسها العديد من الأزمات الاقتصادية حتى الثمانينات، إلا أنها عملت وتمكنت من وضع الأسس والسياسات الاقتصادية للخروج من هذه الأزمات والقدرة على تحسين مستوى اقتصادها، والاهتمام بالقدرات الإنتاجية وتطوير القطاعين الزراعي والصناعي، وأيضا الانفتاح على دول العالم الغربية والعربية، والإسلامية.

ج– الحفاظ على دور النفوذ الإقليمي: تسعى الدول لأن يكون لها دور في محيطها الإقليمي، لما يعطيها من قدرة في التعامل والتعاطي بالعلاقات الدولية مع العديد من الأطراف والذي يضمن من القوة والحضور الفعال ويعطيها نفوذ يشكل إحدى الركائز للتقدم في تحقيق أهدافها.[1]

فهذه الأهداف تسعى إلى جعل تركيا دولة قوية ولها احترامها والقدرة على المساهمة الفعلية في المجتمع الدولي، ولإنجاز ذلك تعمل تركيا على تحقيق التقدم في مختلف الاتجاهات، وعلى مختلف الأصعدة وكل الميادين، وأيضا تهتم بكل المسائل المتعلقة بالاستقرار العالمي وهذا الجهد المتراكم سيجعل من تركيا لاعبا عالميًا في هذا القرن مدفوعاً بحسها وشعورها الكبير بتحمل المسؤولية إلى تسندها إلى تراثها التاريخي والجغرافي الغني، والوعي العميق بأهمية الاستقرار في السلم العالميين.[2]

الطلب الرابع : صناعة القرار في السياسة الخارجية التركية

إن ما يميز السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 هو الاهتمام التركي المتزايد بالعمق الحضاري الإسلامي لتركيا فهي أدركت أن مصالح الدولة التركية ترتبط بعمقها الحضاري الإسلامي، فإن

محاولات الارتباط بالعالم الغربي إضافة إلى أنها طويلة وشاقة ومتعثرة، فهي لن تكون بديلا عن حجم المصالح والمكاسب التركية في العالم العربي .[3]

وعليه فإن تفاعلات السياسة الخارجية التركية ارتبطت بمجموعة من المؤسسات الرسمية وأخرى غير رسمية.

---

[1]– طارق الشرطي ، **مرجع سابق**، ص 26-27.

[2]– علي حسين باكير ، "محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة "، **مجلة آراء** ،عدد126 ،(2010).

[3]– مُحَمَّد ياسر خضير، **خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية ، الجزء الثالث : خرائط السياسة الخارجية التركية** ، (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 23 يونيو 2016) ، ص 01.

أولا: المؤسسات الرسمية المؤثرة في صناعة القرار(صنع السياسة الخارجية التركية)

أ– السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء)

دور السلطة التنفيذية في صنع القرار التركي يظهر من خلال مؤسستين هما مؤسسة رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ونظرا لأن النظام التركي نظام برلماني فإن سلطات رئيس الجمهورية تبقى محدودة مقارنة برئيس الوزراء، ولكن آليات صنع القرار لا تتوقف عند الحدود الدستورية وتتجاوز اعتبارات أخرى، ووفقا للدستور فإن صلاحيات رئيس الجمهورية الخارجية تتمثل فيما يلي:

1- الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الأخيرة لدى تركيا.

2- التصديق على الاتفاقيات الدولية.

3- تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات.

4- دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد ورئاسته.[1]

ب– الجهات والهيئات غير الرسمية

1-رئاسة وكالة التعاون والتنسيق التركية(tika):

بعد تفكك اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية أعلنت العديد من الدول استقلالها في وسط آسيا والقوقاز، وكانت تركيا أول الدول التي اعترفت بالجمهوريات التركية المستقلة مثل كازاخستان، طاجاكستان، أوزباكستان،....اشتراك تركيا مع تلك الجمهوريات في اللغة والذاكرة والثقافة مهد لها الطريق لتقوية العلاقات الثنائية والإقليمية مع تلك الدول، تركيا ودول آسيا الوسطى تصرفت كدول متعددة لأمة واحدة.[2]

كما اتبعت تركيا في سياستها الخارجية بالمنطقة مفهوما استباقيا متعدد الأوجه، وأصبحت المحافظة على العلاقات مع الدول الناطقة بالتركية هي رؤية تركيا الدائمة وقد اكتسبت هذه الرؤية أهمة كبيرة في السياسة الدولية.

2- مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية(Hh):مؤسسة الإغاثة التركية هي جمعية خيرية تعمل في 120 دولة عام 1992 بغرض مساعدة المسلمين في البوسنة، وقامت بأعمال إغاثة في أماكن مختلفة من العالم تقوم على تحقيق

[1]- بوزيدي يحي، **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002** ، مذكرة غير منشورة ،(جامعة وهران، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2013) ، ص 18.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 18.

العديد من الأهداف الأساسية، منها تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير حياة أحسن لكل المحتاجين والمظلومين في مختلف مناطق العالم.

3- حركة الخدمة أو"جماعة كولن": كان كولن من الرواد الذين كونوا الجيل الثاني من الحركة النورسية بعد تفرقها منشئا ما سمي لاحقا بحركة الخدمة أو جماعة كولن التي تعتبر أهم وأقوى فرق الجماعة الأم.[1]

ثانيا: المؤسسات غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية التركية

أ- الأحزاب السياسية التركية

1- حزب العدالة والتنمية(AKP): تأسس هذا الحزب في 14 أغسطس2004من قبل عدد من أعضاء حزب الفضيلة المحظور الذين توزعوا على حزبي السعادة وحزب العدالة والتنمية، [2]

وبرئاسة "رجب الطيب أردوغان رئيس بلدية اسطنبول السابق[3]

وهو حزب سياسي يصيف نفسه بأنه يتبع مسار محافظ ليبرالي، معتدل، غير معادٍ للغرب، يقول البعض بأنه ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي، لكنه ينبغي أن يكون "حزبا إسلاميا" ويحرص ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويقول أنه حزب محافظ، ويصنفه البعض أنه يمثل تيار "الإسلام المعتدل" وهو الحزب الحاكم حاليا في البلاد.[4]

2- حزب الشعب الجمهوري (CHP): يعد من أقدم الأحزاب التركية العاملة في الساحة التركية، وقد حقق نتائج مختلفة والتي وصلت إلى أكثر من 31% في الانتخابات 2002، حيث جاء في المرتبة الثانية بعد حزب العدالة والتنمية، مما هيأ له دورًا كبيرا في التأثير في السياسة التركية وفي انتخابات 22 تموز2007 حصل حزب الشعب الجمهوري على المرتبة الثانية بعد حزب العدالة والتنمية.

3-حزب الحركة القومية (MHP): تأسس حزب الحركة القومية في 7جوان 1983تحت اسم "حزب العمل القومي" الذي دخل الانتخابات البرلمانية في 20 أكتوبر 1991 متحالفا مع حزب "الرّفاه والديمقراطية الإصلاحية"، ونجح في دخول البرلمان بـ19 نائبا على رأسهم رئيس "حزب البارسلان توركيش".[5]

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- مُحَمَّد ياسر خضير، **مرجع سابق** ، ص11.

[4]- سمير سيتان ، **تركيا في عهد رجب الطيب أردوغان** ، (الأردن: الجنادرية للنشر و التوزيع ، 2012)، ص37

[5]- مُحَمَّد ياسر خضير ، **مرجع سابق**، ص13.

أما مجلس الوزراء فهو المعني بصنع السياستين الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها، ومن بين اختصاصاته في المجلس الخارجي ما يلي:

- يتمتع مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية؛[1]

- السلطة التنظيمية في المجالات الاقتصادية والمالية، كاتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم والضرائب الجمركية في مجال التجارة الخارجية؛

- اختصاص مجلس الوزراء في مجال الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع والحرب.[2]

ب–السلطة التشريعية

تتمثل السلطة التشريعية في تركيا في المجلس الوطني الكبير، الذي احتفظ بصلاحياته الواسعة رغم الانقلابات العسكرية الثلاث التي عرفتها تركيا أو المحاولات الفاشلة، إلا أن العسكر لم يتجاوز هذا الأساس، وحاول دائما العودة لحكم البرلمان باعتباره الممثل عن الأمة، وتتمثل أهم صلاحياته بالمجال الخارجي كما ينص عليه دستور 1982 الذي مازال معمولا به بعد التعديلات التي أدخلت عليه في:[3]

1- إعلان الحرب.

2- التصديق على الانقلابات الدولية.

3- طبقا للمادة 177 فإن القيادة العليا للجيش هي جزء من المجلس الوطني الكبير (البرلمان)، ويمثلها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء أمام المجلس الوطني الكبير عن الأمن القومي وإعدادات القوات المسلحة للدفاع عن البلد.

4- يمكن إشراك مجموعة من الأحزاب السياسية في البرلمان في الزيارات الخارجية لرئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، وذلك بناءا على قرار صادر من طرف الجمعية العامة.

ج– المؤسسة العسكرية: تتمتع المؤسسة العسكرية بقدر من الاستقلالية والتأثير في صنع القرارات المهمة في السياسة الخارجية التركية، تقلص دورها تدريجيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002 ويتمثل دورها بشكل أساسي من خلال عضويتها في مجلس الأمن القومي بخمسة أعضاء اثنا عشر عضوا وهم: رئيس الجمهورية.[4]

---

[1]- بوزيدي يحي، **مرجع سابق**، ص23.

[2]**– المكان نفسه.**

[3]- بوزيدي يحي، **مرجع سابق**، ص 23.

[4]- **المرجع نفسه** ،ص 24 .

رئيس الوزراء، نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الداخلية، وزير العدل، وزير الدفاع ثم رئيس الأركان، قائد القوات البرية الجوية، قائد القوات البحرية، قائد القوات الدرك، وقد لعبت دورا أساسيا في القرارات التي تعلقت بالحرب على العراق الأولى والثانية، من استخدام قوات التحالف للأراضي والمجال الجوي التركي، أو بإرسال قوات خارج البلاد ومن المعروف أن تركيا عضو في حلف الناتو، وتتمتع المؤسسة العسكرية بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.[1]

د- مجلس الأمن القومي التركي

تأسس هذا المجلس بموجب دستور 1961، وهو يتكون من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة الفروع الرئيسية للقوات المسلحة، والقائد العام لقوات الأمن، ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته طبقا لجدول أعماله وتنعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب الأول، ويختص بتقديم توصيات حول شؤون الأمن القومي للدولة إلى مجلس الوزراء والذي يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي ورفاهية المجتمع. [2]

[1]- علي عبد الفتاح ، **صناع القرار في السياسة الخارجية التركية** ،(صحيفة القدس ، مصر ، يونيو 2015) ، متحصل عليه من http:www.shorouk news.com/columns/view

[2] - بوزيد يحي ، مصدر سابق ،ص:33.

خلاصة الفصل الأول

ترسم السياسة الخارجية للدولة عدة توجهات وذلك حسب نوع الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة، وكذلك حسب موقع الدولة المادي فقد تتوجه الدولة إقليميا أو دوليا وذلك وفقا لمجالها الجغرافي، بحيث تجعل لنفسها توجهات مستمرة وحديثة في إطار علاقات مختلفة، فالسياسة الخارجية ورغم تعدد تعاريفها إلا أنها تتمحور حول تجسيد سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية التي تسعى من ورائها إلى تحقيق تلك الأهداف وبذلك فالسياسة الخارجية ترتبط بمجموعة من النظريات المفسرة لحاجة الدولة لهذه السياسة الخارجية في ظل وجود نوع من التعامل والتكتل والتنسيق، فتركيا استطاعت من خلال سياستها الخارجية تحقيق أهداف ومصالح كبرى، وما ساعدها على ذلك هو ما تمتلكه من مزايا ومحددات، حيث لعب الموقع الجيوسياسي دورا بارزا كمدخل من مداخل السياسة الخارجية، والتركيز في انفتاحها على العالم الخارجي، رغم أن السياسة الخارجية التركية عرفت ومن فترة طويلة منذ تأسيس الجمهورية حالة من العزلة والتي استطاعت الخروج منها بانتهاجها لسياسة البعد الواحد في سياستها الخارجية، وتحقيق مصالحها، وكذلك تحقيق الأمن والاستقرار على حساب انفتاحها، والدخول في علاقات تبادلية مع الأقاليم الأخرى سواء كانت إقليمية أو دولية، وعرفت تركيا سياستها الخارجية انفتاح على القارة السمراء والعالم الإسلامي.

الفصل الثاني:

مضامين السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا

عرفت السياسة الخارجية التركية عبر مسيرتها في سبل إثبات مكانتها بجدارة بين الدول وليس كذلك فحسب فقد حرصت تركيا في أن تكون طرف رئيسي من أطراف ميزان القوى، فبعد أن كانت تركيا تعاني من الانعزالية أصبحت تبحث عن منفذ لخروجها للعالم والاحتكاك به، وقد دفعت بسياستها في كل الاتجاهات فكانت إفريقيا أحد هذه الاتجاهات .وبما أن تركيا كانت ترى في القارة الإفريقية كل ما تبحث عنه لتنفيذ مشاريعها وتحقيق أهدافها صوبت نحوها سياستها الخارجية وذالك رغم أن علاقة تركيا بإفريقيا هي علاقة قديمة تاريخيا ، حيث ارتبط تاريخ الوجود التركي في إفريقيا بالدولة العثمانية التي ورثت حماية البحر الأحمر ومداخله من المماليك بعد هزيمتهم لهم في معركة الريدانية التي جرت في عام 1517م. كما امتد نفوذ العثمانيين إلى جنوب إفريقيا بحكم الخلافة الإسلامية لتصبح العديد من أجزاء القارة الإفريقية ويلات عثمانية، وبعد انهيار الخلافة العثمانية تركيا دخلت فيما يشبه بالعزلة ونتيجة لفواعل داخلية وأخرى خارجية بدأت تركيا بالانفتاح لتصبح قوة صاعدة على مستوى العالم وبذلك فقد أولت اهتماما كبيرا بإفريقيا ضمن سياستها الخارجية خاصة أواخر التسعينات وأصدرت وثيقة عن توجهها الجديد نحو هذه القارة أطلقت عليها اسم السياسة الإفريقية لتشارك تركيا بهذا التوجه كل القوى الصاعدة على الساحة الدولية . ومن ثم فقد تمحور هذا الفصل حول السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا من خلال التفصيل فيها بثلاث مباحث، حيث انطلقنا في المبحث الأول بالحديث عن دوافع التوجه التركي نحو القارة الإفريقية أي الأسباب التي جعلت تركيا تتحرك باتجاه تركيا حيت تنوعت بين ما هو إنساني وأخرى دوافع سياسية واقتصادية...الخ، أما في المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تطرقنا فيه إلى توجهات السياسة الخارجية لتركيا في إفريقيا من حيث الشراكة وأبعادها بين الطرفين وصولا إلى المبح ث الأخير في هذا الفصل الذي يركز على الأهمية التي تحضي بها إفريقيا في السياسة الخارجية التركية

المبحث الأول:دوافع التوجه التركي في إفريقيا

المطلب الأول:الدوافع الإنسانية

ترغب تركيا في تعزيز السلم و الاستقرار في إفريقيا من خلال مساعدة الدول الإفريقية على التخلص من تبعات الاستعمار كما ترغب في ترسيخ إسم تركيا في العمل الجمعي الإفريقي،من خلال تقديم المساعدات، على أنها تحترم الإنسان وتتبنى سياسات أخلاقية حيث قدمت مساعدات كبيرة لإفريقيا، لم يكن أخرها تقديم 5ملايين دولار من أجل مكافحة مرض الإيبولا. وقد قدمت تركيا في الأعوام الثلاثة الأخيرة قدرا كبيرا من المساعدات

حيث جاءت في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا المجال وقد حصلت إفريقيا على المساعدات في عام 2013م.[1]

تقوم العلاقات التركية مع العالم على أهمية النظرة الإنسانية للتنمية، باعتبار أن الإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها لذا فإن تركيا تعمل على نشر رسالتها الأخلاقية والدينية قبل القدوم على الأهداف الأخرى .وبناءًا عليه تحاول تركيا أن ترسخ قوتها الناعمة في إفريقيا من خلال بناء المدارس والمساجد وترميم الآثار حيث رممت تركيا على سبيل المثال مؤخرا قبر النجاشي، وعددًا من قبور الصحابة في أثيوبيا، وقد قال الرئيس التركي في زيارته الأخيرة لشرق أفريقيا :"إن البعض جاء لإفريقيا من أجل الذهب لكن تركيا أتت لإفريقيا لكي تضمد الجراح" وبقراءة حاضر الإعلانات مع ماضي بناء المدن يمكن الحديث عن أن تركيا حاليا تراكم أعمالها الإنسانية لزيارة قوته الناعمة وبالتالي الحصول على مكاسب سياسية و اقتصادية . وقد لمس الباحث هذا في عدة مقابلات مع شخصيات إفريقية تنظر لتركيا نظرة تقدير كبيرة تجعلها تفضل تركيا على دول أخرى في مجال التجارة والاستثمار، ويرجع ذلك للصورة الذهنية المشرقة التي عملت تركيا على ترسيخها.[2]

و تنظر دول إفريقية كثيرة إلى أنقرة نظرة إيجابية بسبب الدور الإنساني الذي تلعبه الأخيرة في الساحة الأفريقية، وهو ما يسهل عمليات التقارب السياسي حيث إن المساعدات الإنمائية التي تقدمها تركيا إلى أفريقيا تجاوزت القيمة النقدية لها 3.6 مليار جنيه إسترليني عام 2014 [3].

وفقا للدكتور سيرد ركام، رئيس مؤسسة(تيكا)الخيرية، وأصبحت الثالثة في القارة من حيث تقديم المساعدة الإنمائية، والتي وتضمَّنت نشاطات عدة منها التعليم، حيث توفر 1000 منحة سنوية للشباب، ويدرس ما يقارب من 5000 طالب في الجامعات التركية. وعسكريًّا قامت بتدريب 2200 عسكري إفريقي على أراضيها حتى عام 2014، وكذلك اهتمت (تيكا) بالجانب الصحي وحفر آبار المياه والصرف والبنية التحتية والزراعة والآثار .ولا تقتصر الرؤية التركية للقارة الإفريقية على الأبعاد التنموية والسياسية فحسب، فهناك الجانب الثقافي أو ''القوة الناعمة'' والتي تعتبر ضرورية لأية دولة ترنو لتبوُّء مكانة دولية مرموقة لاسيما في خضمِّ عولمة الثقافة والمعرفة مع تطور التكنولوجيا .وفي مقال له في صحيفة ''ديلي صباح التركية ''، تحدث فيه أردوغان عن إن تركيا تمتلك تاريخًا مشرفًا في القارة الإفريقية، ليس به فصول سودا،و الشعب الإفريقي كان دائمًا

[1]– عبد الرحمان أحمد عثمان، **الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر** ، (مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، د.س.ن)، ص 226.

[2]– **المكان نفسه**، ص 227.

[3]– شهيناز العقباوي، "تقدير إستراتيجي:الوجود التركي في قارة إفريقيا "، **مجلة المركز الديمقراطي العربي**، (ديسمبر 2017)، ص04.

شريكًا وحليفًا لها و لعب هذا الإرث الكبير من التعاون والتضامن دورًا مفتاحي في نجاح سياسة الشراكة التركية مع إفريقيا. وتكشف الدراسات التاريخية أن بحوزة تركيا 150.000 وثيقة عن القارة ترى من خلاله أنها لا تملك ماضيًا استعماريًّا يمكنه أن يحجب عنها التواصل مع شعوبها مبيّنة أنها لن تكون طرفًا في أي نزاع إفريقي-إفريقي بل رسالتها تحقيق العدل والسلام في القارة.[1]

المطلب الثاني :الدوافع الأمنية

يتحتم على تركيا أن يكون هناك توازن في مستويات التقدم الأمني دولا كثيرة مثل أمريكا إيران وإسرائيل وفرنسا لها علاقات أمنية كبيرة في القارة الإفريقية، وبالرغم أن العمل الأمني يحاط بسرية كبيرة إلا أنها هناك شعورا يضعف الدور الأمني التركي، ومن الشواهد على هذا مؤخرا التفجيرات في محيط البعثة التركية في الصومال .وتسعى تركيا لتكثيف تعاونها الأمني في شرق إفريقيا حيث وقعت عدة اتفاقيات أمنية، وفي هذا السياق دربت أنقرة قوات أوغندية من أجل مكافحة الإرهاب كما وقعت مع كينيا في أفريل الماضي اتفاقا لتطوير وتحديث الأمن الكيني، وكذلك فعلت مع تنزانيا في 2013،حتى شجع هذا بعض الكتاب الأتراك على أن يقول :إن التدريب في المجال الأمني يعد من أهم الصادرات التركية لإفريقيا .وتحاول تركيا أن تستفيد من وضعها وخبرتها الأمنية والعسكرية من خلال تواجدها في الناتو.[2]

وفي هذا السياق لا بد أن تشير إلى ملاحقة تركيا لنشاط جماعة فتح الله غول التي تتهمها الحكومة بالسعي لتنفيذ انقلاب على الدولة، وقد بدت تركيا قلقها من نشاط الجماعة في إفريقيا، وتسعى لاستمرار أعمال التنسيق مع الحكومات الإفريقية حتى تتمكن من القيام بالقضاء على نفوذ الجماعة .وتستفيد تركيا من خلال نشاطها في إفريقيا من خلق فرص جديدة على كل الأصعدة لتوفير المجالات للدفاع عن مطالعها في تحقيق طموحات في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة .وفي هذا السياق تشير بعض المصادر إلى أن هناك اتفاقيات عسكرية بين تركيا وعدة دول إفريقية.وبنظرة أكثر عمقا لمنطقة القرن الإفريقي ويمكن القول:أن تركيا تولي الصومال أهمية كبيرة من الناحية الإنسانية والتنموية، وقد أسهمت في إعادة إعماره ولكنها تستفيد من هذا في أبعاد أمنية واقتصادية.وقد اتخذت علاقاتها مع الصومال مفتاحا لتقوية علاقاتها مع إثيوبيا من جهة ومن جهة أخرى لتعزيز تواجدها في مقابل النفوذ الإيراني قبالة السواحل الصومالية .وتستمر في أنقرة العوامل الدينية أيضا في هذا السياق

[1]- شهيناز العقباوي، **مرجع سابق**، ص04.

[2]- عبد الرحمان أحمد عثمان، **مرجع سابق**، ص 227.

حيث هناك أغلبية مسلمة في كل من جيبوتي والصومال استفادت منها في لعب دور أكبر مع إثيوبيا التي تحتاج هاتين الدولتين كونها دولة حبيسة .[1]

هناك مجموعة من المبادئ العامة الحاكمة للسياسة الخارجية في شقها الأمني في إفريقيا أهمها:

– لعب دور عبر الطرق الدبلوماسية (الوساطة، المساعي الحميدة وغيرها) في مناطق النزاعات في القارة.

– تقديم المساعدات للقارة من أجل تحقيق تقدم في مجالات الديمقراطية والحكم الرشيد من الركائز الأساسية لتحقيق الأمن مع تأكيدها على انحيازها للشعوب في مناطق الصراعات.ويلاحظ أن هذا المبدأ قد يجعلها نصطدم مع النظم الديكتاتورية التي ترغب في قمع شعوبها .

– تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية والدولية التي تستهدف زيادة الأمن والسلم في القارة.

– التأكيد على مبدأ الحلول الإفريقية"في إطار السياسة التي يتبناها الإتحاد الإفريقي ضد فكرة التدويل لا سيما في ظل الأجندات الضيقة للدول الكبرى المتدخلة ".[2]

والتي لا تستهدف فسروف تحقق مصالحها الخاصة فقط ولقد تم التأكيد على هذه المبادئ في قمة ملابو التي اعتبرت الأمن والسلم ركنين أساسين لتحقيق التنمية المشتركة بين الجانبين.

ولقد حددت قمة" مالابو" التعاون التركي الأمني مع القارة في مجالات السلم والأمن بما في ذلك المساهمة في عملية منع تسوية الصراعات عبر تبادل الخبرات والمعلومات، فضلا عن التدريبات المشتركة وتعزيز ثقافة السلام.علاوتا على تقديم الدعم المالي لقوات الإتحاد الإفريقي العاملة في مجالات قوات حفظ السلام، ونفس الأمر بالنسبة للقوات الدولية العاملة في ذات الإطار .[3]

[1]– عبد السلام إبراهيم البغدادي، **"البعد الإفريقي في السياسة التركية المعاصرة "**، (مركز الدراسات الدولية، د.س.ن)، ص08.

[2]– بدر حسن شافعي خبير، **" تركيا في عفرين: تحديات ما بعد العمل العسكري والمواقف الدولية والإقليمية** ، "(القاهرة :مركز الشؤون الإفريقية، ، 2018)، ص04.

[3]– بدر حسن شافعي خبير، **مرجع سابق،** ص 04.

المطلب الثالث :الدوافع السياسية

و في إطار المشاركة السياسية والدبلوماسية، اضطلعت تركيا بوضوح بدور جهة فاعلة وجديدة في بعض المجالات الجديدة ذات الصلة في إفريقيا وهو ما ساعد تركيا على استخدام هذا النفوذ السياسي والمشاركة في دعم ترشحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة للفترة 2009-2010 حيث حصلت على جميع أصوات الدول الإفريقية.[1]

1- تحاول تركيا لعب دور عالمي عبر ترسيخ نفسها كدولة تؤمن توجهات "أفرو أسيوية"انسجاما مع مبدأ تعدد دولة جسر أو هامش ويأتي توجهها لكل من شرق وشمال أفريقيا أكثر من غرب وجنوب إفريقيا لاستشعار تركيا أن فرصها بشكل عام ستكون أفضل.[2]

2- تحاول تركيا الاستفادة من الميراث التاريخي العثماني وربطه بالمعطيات الحالية وقد أنجز العثمانيون إنجازات تاريخية في مناطق شمال وشرق إفريقيا طول ساحل البحر الأحمر أجزاء مطلة على خليج عدن، حيث استمر حكم العثمانيين نحو65 سنة في السودان و50سنة في كل من الصومال وجيبوتي وإريتريا وكينيا وأجزاء من أثيوبيا .[3]

3- ترغب تركيا في التموضع بشرق إفريقيا لمزاحمة المنافسين الدوليين وعدم ترك الساحة فارغة لهم في منطقة شرق إفريقيا .كما ترد تركيا الانطلاق منها والاستفادة من نفوذ ها في أماكن أقاليم إفريقية أخرى.

4- وتقف الإدارة السياسية من حيث القدرة والرغبة شاهدا على وجود إدارة تركية لتطوير الشراكة الإستراتيجية مع إفريقيا.[4]

المطلب الرابع:الدوافع الاقتصادية

يعتبر نجاح الاقتصاد لدى الجانبين من أهم الدوافع لدى تركيا التي قد قدمت قصة نجاح خلال السنوات الماضية حيث وصل الدخل القومي التركي إلى 820 مليار دولار في 2014 ويسعى الأتراك إلى الوصول لرقم 2 تريليون دولار قى 2023 وتريد مضاعفة نجاحاتها في إفريقيا التي تعج بالفرص الاستثمارية والأسواق والموارد ويأتي التركيز على أثيوبيا ذات الاقتصاد الأسرع نموا في المنطقة دليلا على الرغبة التركية في تمتين الروابط الاقتصادية بالمنطقة وفيما ارتفعت صادرات تركيا إلى دول شرق إفريقيا في 2013 إلى 813 مليون دولار.

---

[1] -ali bilgic and daneila nascimento ،turkey's new focus on afrika ،causes and challenges ،(Policy Brief September 2014) ، pp 01-02

[2] - 02Loc.cit .pp 01

[3] -ali bilgic and daneila nascimento ،op.cit ، pp.02

[4]- عبد السلام إبراهيم البغدادي، **مرجع سابق**، ص :10.

فقد بلغت قيمة الواردات 160 مليون دولار فتحاول تركيا حاليا زيادة حجم تجارتها مع إثيوبيا التي تعد صاحبة اكبر استثمار تركي في شرق افري قيا حيث تبلغ على سبيل المثال قيمة مشاريع السكك الحديدية هناك التي تنفذها شركات تركية 7،1 مليار دولار وقد تمنى الرئيس التركي أن يصل حجم التجارة إلى 500 مليون دولار في اقصر مدة بعد إن شهد تراجعا من 420 إلى 400 مليون دولار العام الماضي . [1] وتحاول تقديم إغراءات أكثر مثل التعاون مع البنوك الإفريقية والعمل ضمن مبدأ "أنت تكسب و أنا اكسب " وهو ما لا يفعله بعض الدول الأخرى وتتمنى تركيا أن يصل حجم التجارة بينهما وبين إفريقيا إلى 50 مليار دولار في 2015 . [2]

وبذلك فالجانب الاقتصادي يأتي في مقدمة الدوافع التي تحرك رغبة تركيا تجاه إفريقيا ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة والأسواق الواعدة وفرص الاستثمار غير المتناهية، في ظل سعي محموم بين قوى آسيوية صاعدة مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وإيران فضلا عن الدول الأوروبية والولايات المتحدة والبرازيل للاستفادة من الخيرات الوفيرة في القارة. فإفريقيا اليوم صاحبة الاقتصاد الأسرع نمواً في العالم، وبحسب معطيات صندوق النقد الدولي، فإن 10 دول إفريقية تقع على لائحة الدول الـ 64 الأسرع نمواً في عام 2014م، لذلك فإن إفريقيا تجذب انتباه الدول المتقدمة بشكل مختلف عما جرت عليه العادة في السابق. فالنظرة الآن مختلفة، لأنه في السابق لم تكن النظرة إلى إفريقيا بالنسبة للدول المتقدمة سوى على أنها فرصة استعمارية جيدة، للحصول على ثروات مصادرها الطبيعية.[3]

ولم يكن الاستعمار واستغلال الثروات والمصادر الطبيعية لهذه القارة سببًا لأي تطور فيها، فبينما كانت الدولة المتقدمة تستعمر إفريقيا لتقدم الرفاهية لشعوبها، كانت تتدخل في كل شؤون الدول الإفريقية وتعيق تقدمها وتسيطر على إدارتها وحدودها. بينما رأت تركيا في إفريقيا فرصة للانفتاح الاقتصادي، لذا ارتكز الدور التركي على تقديم المساعدات التنموية والعلاقات التجارة، وأولت اهتمامها الأكبر للمساهمة في نهضة الدول الإفريقية، من خلال تسعة مكاتب لمؤسسة التعاون التركي ''تيكا'' والتي تقدم خدماتها في إفريقيا بمجال المشاريع الخدمية الطبية ومشاريع الإنماء الزراعي ومصادر المياه.[4]

---

[1]- عبد الرحمان أحمد عثمان ، **مرجع سابق**، ص: 232.

[2]- معمر فيصل خولي، "إنفتاح السياسة الخارجية التركية نحو إفريقيا"، في يوم: http:rawabetcenter.com/archives/4228 ي (10.04.2018).

[3] - معمر فيصل خولي، **المرجع سابق** .

[4]- **المرجع نفسه**.

كما إن تركيا أصبحت إحدى أكبر الدول المتبرعة من خلال مساعداتها المالية التي تجاوزت 300 مليون دولار. أما على مستوى التبادل التجاري فقد وصل حجم بين تركيا ودول إفريقيا إلى 24 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2014م، بينما كانت 3مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2002م. أما عن الاستثمار التركي في إفريقيا فقد بلغ 6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2013م.[1]

ويمكن تلخيص الدافع الاقتصادي لتوجهات السياسة الخارجية التركية فيما يلي:

أ – البحث عن الأسواق الإفريقية الواعدة:

إن النمو الاقتصادي التركي المتواصل الذي لا يقل عن 6%سنويا، بحاجة إلى أسواق لتصريف البضائع والسلع التركية المتنوعة،وإيجاد منافذ متعددة تتعدى النطاق الآسيوي–الأوروبي–الشرق أوسطي–العربي.وهنا تمثل إفريقيا سوقًا واعدة وجديدة أمام الصادرات التركية.

لذا سعت تركيا منذ منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي إلى بناء جسر دولي بينها وبين القارة الإفريقية، بهدف إيجاد منفذ جديد، أمام المنتجات التركية وبعد أن كان إجمالي التبادل التجاري بين تركيا والقارة الإفريقية في عام 2003،نحو 4،5مليار دولار،قفزت الصادرات التركية 13مليار دولار أمريكي في عام 2009.وقد دخلت تركيا بين شركاء تنمية . وقد دخلت تركيا بين شركاء تنمية القارة الإفريقية، مستخدمة في ذلك دوافع منها:[2]

– الاستعانة بالوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي تيكا، وهي وكالة الحكومة التركية في مجال التعاون الإنمائي، ويوجد لها مكاتب للتطبيق في عام 20بلدًا،وتعمل في العديد من البلدان في إفريقيا و آسيا و أوروبا،وتقدم المساعدات التنموية للدول الشريكة من خلال مشاريعها و أنشطتها.

– الإفادة من أعمال كونفدرالية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك،المعروفة اختصارًا باللغة التركية، باسم "تسكون"،التي تعمل على تنظيم اجتماعات سنوية تضم رجال الأعمال ورؤساء الغرف التجارية في تركيا والدول الإفريقية،منها اللقاء الثالث الذي استضافته اسطنبول تحت رعاية ودعم وزارتي التجارة و الشؤون الخارجية التركية،في المدة مابين 3–17ماي 2008.

[1]– **المرجع نفسه.**

[2]– عبد السلام إبراهيم بغدادي، "البعد الإفريقي في السياسة التركية المعاصر". **مجلة دراسات الدولية**، (العدد 50، د.س.ن)، ص 23 .

– الاعتماد على عضويتها في البنك الإفريقي للتنمية (أكبر مؤسسة مالية إفريقية)،وهو البنك الذي قبل عضوية تركيا مما يمكنها من المساهمة في رأس مال البنك، ومن ثم دعم عمليات تركيا الاقتصادية في القارة.[1]

– تفعيل آليات لتعزيز تعاونها وروابطها بالقارة الإفريقية، ولذا سعت لإنشاء المنتدى التركي الإفريقي، وهو منتدى يعقد بشكل دوري على أعلى المستويات بين الطرفين لتعزيز ومتابعة علاقات الطرفين في المجالات المختلفة.

ب– البحث عن الموارد الطبيعية

نظرًا لما تتمتع به القارة الإفريقية بمساحتها الشاسعة التي تتجاوز إل 30مليون كم 2،من ثروات طبيعية وموارد متنوعة، فإن تركيا ترنو من خلال علاقتها الناشئة مع إفريقيا إلى الاستفادة من تلك الثروات في خدمة الاقتصاد التركي النامي، وهي في هذا السياق، تولي اهتماما فائقًا بتأمين إحتياجاتها من المواد الخام الزراعيةالتي تعتمد عليها بعض الصناعات التركية مثل صناعة النسيج.[2]

ويرى البعض الآخر من الباحثين أن أهم ما تسعى إليه تركيا من هذه العلاقة هو الحصول على النفط والغاز و الموارد الأولية الأخرى التي تزخر بها القارة،ويذكر هذا البعض هنا اتفاق تركيا مع الجزائر على سبيل المثال للحصول على الغاز المسال، أو الإفادة من مشاريع الربط الكهربائي مع إفريقيا،ومن ذلك إمكانية الإفادة من مسارات الطاقة من مشروع أنجا العظيم في الكونغو ومنها خط الربط–المخطط له–القادم من أنجا–الكونغو–بوالي /جمهورية إفريقيا الوسطى .– الفاشر /السودان–القاهرة/مصر.وهناك مسار شمالي يبدأ من الكونغو ويمر بالفاشر (السودان)وينتهي بالقاهرة، ومن ثم يتم تصدير الكهرباء من خلال ربط أحد الخطين بالأردن/آسيا–سوريا/آسيا–تركيا/أوروبا.

إذن ما يشغل تركيا حاليًا،أن تسد حاجاتها من موارد الطاقة الأحفورية (النفط/الغاز الطبيعي...) التي يكاد ينعدم وجودها في تركيا. وهنا يمكن لإفريقيا و الوطن العربي، أن يكونا ظهيرًا لتركيا في سد احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي ضمن أسعار تفضيلية .ويشكل النفط 44% من استهلاك تركيا للطاقة .

وتنتج تركيا حوالي 5،2مليون طن من النفط الخام سنويًا، وهو يعادل 7% من استهلاك للنفط حاليا، إذ تستهلك تركيا حوالي 30مليون طن سنويًا.ومن ثم فإن تركيا تواجه عجزًا نفطيا مقداره 93% من حاجاتها الفعلية سنويًا.إذن الاتجاه التركي نحو إفريقيا للبحث عن الموارد الطبيعية.[3]

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص :25 .

[2]– عبد السلام إبراهيم بغدادي، **المرجع سابق**، ص ص 26، 25.

[3] **المرجع نفسه**، ص 26 .

وفي مقدمتها النفط وكذلك الغاز الطبيعي، لا يبدو ضروريا حسب، وإنما ملحًا للحصول على هذه الطاقة الثمينة، لاسيما وأن إفريقيا تنتج ما يزيد عن 10مليون برميل يوميًا من النفط وبما يعادل 11%من الإنتاج النفطي العالمي وفقا لأرقام الأعوام 2006-2007،وتملك من الاحتياطي 80مليار برميل لتقديرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مطلع الألفية الثالثة،وبما يعادل 8% من الاحتياطي العالمي الخام.[1]

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص ص27، 26 .

المبحث الثاني:توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا

المطلب الأول : أهمية إفريقيا في السياسة الخارجية التركية

في الفترة من الثامن عشر إلى الحادي و العشرون مارس ألفين وثمانية عقدت تركيا في إسطنبول قمة إفريقية، تركيا هي الأولى من نوعها تحت عنوان "التضامن والشراكة لمستقبل مشترك "حضرها ممثلون من 50دولة إفريقية، حيث شكلت تركيا في ظل حكومة "حزب العدالة والتنمية "رؤية جديدة للعلاقات التركية الإفريقية، و صرّح الرئيس التركي "عبد الله جول " أنه عقد لقاءات ثنائية مع رؤساء وفود 42دولة في إطار القمة، فمنذ عام 1998م تبنت تركيا سياسة الانفتاح على إفريقيا بهدف تنمية علاقاتها السياسية و الاقتصادية، و الثقافية بالدول الإفريقية، و تهدف تلك السياسة إلى تقوية التعاون في مختلف المجالات، كما أعلنت تركيا عام 2005م "عام تركيا" وزارة"أوردوغان" إثيوبيا وجنوب إفريقيا في مارس من العام نفسه، ليصبح أول رئيس وزراء تركي يزور دول تحت خط الاستواء، كما حظيت تركيا برتبة "مراقب" في الإتحاد الإفريقي في 12افريل 2005، كما منحت قمة الإتحاد الإفريقي التي عقدت في يناير 2008 في أديس أبابا–تركيا وصف "حليف إستراتيجي" وعقدت تركيا مؤتمرا كبيرًا جمعت فيه كل السفراء و الممثلين الأتراك من جميع أنحاء العالم في ضيافة وزير الخارجية التركي آنذاك على بابا جان في 15يوليو 2008م، وأعلن فيه أن تركيا "تهتم اهتمامًا خاصًا بإفريقيا في سياق رؤية تركيا السياسة الجديدة، وقال أنه في السنوات القليلة القادمة سوف تفتح تركيا 15سفارة جديدة في القارة السمراء. [1]

وفي ذات السياق نجد أن السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا كانت سياسة انتقائية، حيث ركزت زياراته على دول معينة في أقاليم القارة، فإلى جانب التركيز على الصومال و أثيوبيا، و دول حوض النيل في منطقة شرق إفريقيا قامت تركيا بالتركيز على دول معينة في غرب إفريقيا.

مثل دول خليج غينيا الذي يمثل أحد أهم احتياطات النفط في العالم، حيث تعد نيجيريا من أهم الدول في منطقة غرب إفريقيا التي تسعى تركيا لإقامة علاقات معها .[2]

ولعلى ما يفسر هذه السياسة الانتقائية هو اختيار الصومال لإنشاء قاعدة عسكرية، و انعقاد القمة التركية الإفريقية الثانية في مالابو عاصمة غينيا الاستوائية.[3]

كما أن أفريقيا تكتسب أهمية إستراتيجية يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

---

[1]– طه عبد الرحمان ساكن، "حاضر ومستقبل العلاقات التركية مع غرب إفريقيا: نيجيريا نموذجا "، (ع 06)، (2015)، ص 363.

[2]– طه عبد الرحمان ساكن، **المرجع سابق**، ص 27.

[3]– أحمد رمضان، **السياسة الخارجية التركية منذ عام 2002**، ص:148.

1-تضم إفريقيا 54 دولة يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة، وهي ثاني أكبر قارة من حيث المساحة وعدد السكان، إضافة إلى كونها غنية بالموارد والثروات .

2-هي القارة الأكثر شبابا من حيث أعمار السكان، حيث أن 70% من السكان تحت عمر 25،فيما يبلغ متوسط الأعمار في إفريقيا 18 ، ويرتبط هذا مباشرة بموضوع القوى العاملة والأسواق .

3-تعتبر القارة صاحبة الاقتصاد الأسرع نموًا، حيث تقع 10دول إفريقية ضمن لائحة الدول 64 الأسرع نموًا في العالم لسنة 2014/2013 . وتأتي منطقة شرق إفريقيا الثانية بعد غرب إفريقيا من حيث سرعة نمو الاقتصاد، كما يتوقع أن يزيد النمو في هذا العام إلى 2،6% بعد أن كان 6% التام الماضي .[1]

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فقد جذبت القارة الإفريقية 55مليار دولار من 26،1 تريليون دولار من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في 2014.

أما منطقة شرق إفريقيا فتضم دول منطقة القرن الإفريقي ، وهي :جيبوتي و إثيوبيا، والصومال و اريتريا، يضاف إليها السودان، وكينيا وتنزانيا، وتحتل هذه المنطقة من شرق إفريقيا مكانة إستراتيجية عالمية نظرًا لأنها :

1- تطل على ممرات مائية ذات أهمية تجارية وعسكرية مثل خليج عدن ومضيق باب المندب،وتتحكم بالدخول إلى البحر الأحمر.

2- ترتبط المنطقة بمصالح كل القوى الدولية بسبب قربها من منابع الطاقة في المنطقة وممرات نقلها.

3- هناك تنافس بين القوى الإقليمية والعالمية على التحكم وفي الجزر التابعة لدول القرن الإفريقي.

4- تعتبر منطقة القرن الإفريقي منبعًا لنهر النيل وهذا له انعكاسات أمنية وتنموية .[2]

5- تحتل المنطقة أهمية كبيرة في مقاربات الأمن القومي لكل دول المنطقة .

6- توجد أأهمية متزايدة فيما يتعلق بالأصوات والمشاريع الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية.

7- يتوقع أن يتم اكتشاف حقول للغاز الطبيعي قُبالة سواحل المنطقة .

و بالطبع فإنه من الطبيعي لدولة مثل تركيا تسعى للعب أدوار أكبر في الساحة الدولية والإقليمية لتفتح علاقات أوسع من أكبر من عدد من الدول، وقد شارك الرئيس التركي "أردوغان"من 2002 إلى 2014 في أكثر من 305 زيارة خارجية 24منها كانت لقارة إفريقيا، و تصبح 27زيارة مع الزيارات الأخيرة لثلاث دول في يناير 2015، وتهتم تركيا بشكل خاص بدول مثل أثيوبيا والصومال و جيبوتيا.

[1]- محمد سمير الرنتيسي، "الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع و المكاسب"، **مجلة مركز الجزيرة للدراسات**، (مارس 2015)، ص:3.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 04، 03.

ومع الإدراك التركي لأهمية إفريقيا تزايدت حركة الانفتاح على إفريقيا خلال الأعوا م العشرة الماضية التي شهدت تعاونا في مجالات مختلفة، ومن أبرز الفعاليات الممهدة لتعاون وتوثيق العلاقات ما يلي:[1]

الجدول رقم (02): أبرز الفعاليات الممهدة لتعاون وتوثيق العلاقات

	الفعالية أو السياسة	السنة
01	بداية الانفتاح التركي على إفريقيا	1998
02	إعداد إستراتيجية تركية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا	2003
03	إعلان عام إفريقيا في تركيا، و انضمام تركيا كعضو مراقب للإتحاد الإفريقي	2005
04	قمة التعاون للإفريقي-التركي الأولى	2008
05	المنتدى الإعلامي التركي-الإفريقي	2012
06	قمة التعاون الإفريقي-التركي الثانية	2014
07	قمة التعاون الإفريقي-التركي الثالثة	ستعقد في 2017

المصدر: مُحَّد سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق افريقيا،**مصدر سابق**،ص5.

المطلب الثاني: أبعاد الشراكة التركية الإفريقية

أولا: البعد السياسي

في عام 1998 تم الإعلان رسمياً عن خطة "الانفتاح على خطة العمل" في تركيا، والتي تهدف بشكل خاص إلى تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والتنموية والثقافية بين تركيا والدول الإفريقية. وشملت أهدافه زيادة عدد البعثات الدبلوماسية التركية في أفريقيا والتبادلات الدبلوماسية رفيعة المستوى مع القارة، وزيادة المعونة الإنسانية والإنمائية (بما في ذلك عضوية تركيا المحتملة في بنك إفريقيا، وتشجيع رحلات العمل، وأصبح مانح لمصرف التنمية الأفريقي. وقد تحققت كل هذه الأهداف تقريباً في السنوات التالية، والتي انعكست في المقام الأول في افتتاح السفارات الجديدة في مختلف البلدان الإفريقية. بعد عام 2002 واصلت حكومة حزب العدالة

[1]– مُحَّد سمير الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص 04.

والتنمية تكثيف العملية التي أطلقتها الحكومات التركية السابقة، وفي عام 2003 أعد وكيل وزارة التجارة الخارجية "إستراتيجية لتحسين العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية". [1]

في عام 2005، حصلت تركيا على وضع مراقب في الاتحاد الإفريقي، بينما تم إعلان العام نفسه "عام إفريقيا" في تركيا. في يناير / كانون الثاني 2008، أصبحت تركيا "شريكا استراتيجيا للاتحاد الإفريقي"، مما مهد الطريق للقمة التعاون بين تركيا وإفريقيا التي عقدت في اسطنبول بمشاركة 49 دولة إفريقية، والتي اعتبرت بداية لعملية تعاون مستدامة ومستمرة. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2008 تم قبول تركيا أيضًا كعضو غير إقليمي في بنك التنمية الأفريقي وعضو في منتدى الشراكة الحكومية الدولية للتنمية. في هذا السياق من المشاركة السياسية والدبلوماسية المتزايدة، اضطلعت تركيا بوضوح بدور جهة فاعلة جديدة في بعض المجالات ذات الصلة في القارة الأفريقية . مع ايلاء أهمية خاصة للسلام والاستقرار في القارة، وهو ما انعكس في مساهمات البلد في الأمم المتحدة. (الأمم المتحدة) وبعثات الاتحاد الأفريقي المنتشرة في القارة. تركيا حاليا توفير الموظفين والمساهمة مالياً في خمس من بعثات الأمم المتحدة الموجودة في أفريقيا. كما استخدمت تركيا هذه النفوذ السياسي والمشاركة في دعم ترشحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة للفترة 2009-2010، حيث حصلت على جميع أصوات الدول الأفريقية تقريباً.[2]

في إطار السياسة الخارجية التركية التي تهدف إلى تعظيم النفوذ التركي في العالم، فإن تعميق الشراكة مع الدول الإفريقية يعطي دافعًا لوريثها الإمبراطورية العثمانية لاستعادة نفوذها بحصد مزيدًا من الأصوات للمنظمات الدولية وقد زار"عبد الله جول"كلا من كينيا وتنزانيا في مارس 2009 ليصبح أول رئيس تركي يزور رسميا هاتين الدولتين وقال : "إن كلتيهما د فعتا تركيا للحصول على مقعد غير دائم بمجلس الأمن بالأمم المتحدة، و أن تركيا سوف تكون متحدث باسم إفريقيا في الأمم المتحدة، حيث مارست تركيا دورًا في دعم بعض القادة الأفارقة مثل الرئيس السوداني "عمر حسن البشير"الذي قاد وفد بلاده المشارك في القمة الإفريقية التركية بإسطنبول، دارفور ولكن ذلك الدور السياسي المتنامي لتركيا في إفريقيا جعل بعض الدول ومن ها الولايات المتحدة الأمريكية تنظر نظرة ارتياب لتركيا خاصة في علاقاتها بالسودان، واستضافتها "لعمر البشير" بالرغم من المطالبة بتسليمه للمحكمة الجنائية الدولية وترى أن تغيرات السياسة الخارجية التركية ربما تصطدم بمصالح الدول الغربية.[3]

---

[1]-.ali bilgic and daneila nascimento ،op-cit ،pp 01,02.

[2] -ibid ،pp ،01 ،02.

[3]- أحمد رمضان، **مرجع سابق**، ص 148.

ثانيًا:البعد الدبلوماسي

يعد بمثابة المحرك الرئيسي للعلاقات السياسية المتبادلة بين الطرفين، بل ويمثل البعد الممهد للقاطرة لكافة أنماط العلاقات المتبادلة سواء على المستوى الاقتصادي أو الثقافي، أو الاجتماعي أو غيرها.ويتضمن هذا البعد بعدين دبلوماسيين يتعلقان بالبلدين هما :

أ–البعد الدبلوماسي المتعلق بالجانب التركي

تمتلك تركيا جذورًا تاريخية ممتدة للعلاقات الدبلوماسية مع الدول الإفريقية، حيث أن لديها علاقات دبلوماسية تعود إلى عام 1871 م (فترة العهد العثماني، حيث قامت بتعيين قنصل تابع لها [1]

في كيب تاون في جنوب إفريقيا 18فبراير 1861 وفي المرحلة التالية في العهد العثماني، الإعلان عن قيام الجمهورية التركية على يد لأتاتورك 1921 فتحت تركيا سفارة لها في العاصمة الأثيوبية (أديس أبابا عام 1926) لتصبح بذلك أول سفارة تركية في إفريقيا جنوب الصحراء، كما أقامت أول قنصلية رسمية تابعة لها في إفريقيا عام 1956 فضلًا عن إقامة سفارة تركية في غانا في العالم، ومنذ مطلع الستينات وخلال عقد السبعينات من القرن العشرين حاولت تركيا إعادة توجه سياستها الخارجية نحو الدول الغير غربية نضرًا لتدهور العلاقات التركية الأمريكية على خلفية القضية البوسنية حيث اعترفت تركيا باستقلال الدول الإفريقية وحرصت على إقامة وتطوير علاقات دبلوماسية معها .

حيث اتبعت تركيا في علاقتها الدبلوماسية خطة عمل قائمة على الانفتاح على إفريقيا والتي تعد مكون أساسي في إطارها بمثابة أحد الركائز الرئيسة التي ارتكزت عليها هذه الخطة، وتشتمل على زيادة التمثيل الدبلوماسي التركي في إفريقيا وتكسين البنية التحتية التي تقوم عليها السفارة التركية في إفريقيا، وتعيين القناصل الأتراك في إفريقيا ومنح التصديق والاعتماد المباشر لسفراء السفارة التركية في إفريقيا.[2]

[1]– محمود زكرياء و محمود إبراهيم، **العلاقات الإفريقية–التركية: المحددات و القضايا** ، (مداخلة مقدمة في معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، مصر :جامعة القاهرة)، ص 210 .

[2]– **المكان نفسه.**

ب– البعد الدبلوماسي المتعلق بالجانب الإفريقي

حرصت إفريقيا بمنطقة تبادي على تعزيز وتطوير علاقاتها الدبلوماسية مع تركيا، وهنا يتعين التمييز بين مجموعتين من الدول الإفريقية في هذا الصدد، أمّا الأولى فتكمن في دول إفريقيا شمال الصحراء والتي تحتفظ جميعها بتمثيل دبلوماسي دائم لدى تركيا وهذا الأمر يجد ما يسره في ضوء جملة م ن الاعتبارات التاريخية الثقافية، و الدولية المشتركة، بينما تتمثل الثانية في دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تشمل على كافة الدول الإفريقية المنتمية للأقاليم غرب، شرق وجنوب وسط القارة، وبجدر القول أن أثيوبيا تعد بمثابة الدولة الإفريقية الأولى التي أقامت سفارة تابعة لها في أنقرة عام 1926 وذلك كرد فعل على إقامة تركيا أول سفارة تابعة لها في إفريقيا جنوب الصحراء العاصمة الأثيوبية في نفس العام، وتعمل حاليا نحو 22سفارة إفريقية في تركيا [1]

و ذلك عقب افتتاح كل من جيبوتي وكينيا، و أنجولا، وجنوب السودان، وغانا سفارات لها في تركيا عام2012 يضاف لذلك بعض الدول الأخرى من قبل أثيوبيا، و نيجيريا، و غامبيا وغيرها، كما أظهر عدد من الدول الإفريقية الأخرى رغبة لإقامة سفارات لها في تركيا في غضون السنوات القليلة القادمة.[2]

المطلب الثالث:الشراكة الإستراتيجية التركية الإفريقية

في إطار الشراكة الإستراتيجية التركية الإفريقية صحب الرئيس التركي "عبد الله جول"في جولته الإفريقية في مارس 2010م عددًا كبيرًا من الوزراء ورجال الأعمال، وناقش في جولته التي شملت الكونجو و الكاميرون العلاقات السياسية، وكذلك القضايا الإقليمية والدولية،

وسبل تعزيز التعاون المشترك في مجالات التعدين والطاقة، والسياحة والزراعة، وقبل ذلك بعام في فبراير من عام 2009م قام جول بزيارة كينيا وتنزانيا،وكان حجم تجارة تركيا مع إفريقيا يبلغ 5مليارات دولار أمريكي فقط في عام 2003 م،ولكنه ارتفع إلى 15مليار دولار أمريكي في عام 2009م،واليوم الأتراك يصدّرون السلع والمنتجات التركية لإفريقيا، بدءًا من مساحيق الغسيل وحتى الملابس الجاهزة،كما أن شركات المقاولات التركية تساهم في بناء المطارات والمساكن والسدود في إفريقيا. [3]

ويتوقع أن يصل حجم التجارة بين تركيا وإفريقيا إلى 50مليار دولار بحلول عام 2012م،فقد صرّح وزير التجارة الخارجية التركي"تورشاث وكزمان"أن حجم التجارة بين تركيا والدول الإفريقية ارتفع بسبة14%في الفترة من

[1]– محمود زكرياء و محمود إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 212، 211.

[2]– **المكان نفسه**.

[3]– الطاهر مصطفى محمّد الصالح، "العلاقات الإفريقية : رؤية إستشرافية"، **مجلة قراءات إفريقية**، ، (أغسطس 2015)، ص 264.

2003م حتى 2007م،وقال توزمان –في كلمته التي ألقاها خلال افتتاح "منتدى الأعمال للقمة التركية الإفريقية"في إسطنبول –إن حجم التجارة بين تركيا والدول الإفريقية ارتفع بنسبة 55%خلال النصف الأول من عام 2008 م،مضيفا أنه قد يصل إلى 19مليار دولار أمريكي بنهاية 2010م.والسياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا لا تعتمد فقط على الأهداف الاقتصادية والتجارية،ولكن تشتمل أيضا على توجه متكامل عبر المساعدات التقنية في مجالات مثل مكافحة الأمراض والتنمية الزراعية والري والطاقة والتعليم والمساعدات الإنسانية. ورحبت تركيا بقرارات مؤتمر الوحدة الإفريقية الذي عُقد في يناير 2008م بإعلان تركيا شريكا إستراتيجيا، وكانت قمة "التعاون الإفريقي التركي" التي عُقدت في 2008 م نقطة انطلاق التعاون المستمر بين الجانبين، وقد خصصت تركيا آليات لمتابعة تلك القمة بإعلان إسطنبول للشراكة التركية الإفريقية .[1]

وتهدف إلى تنظيم لقاءات على المستوى الوزاري لمراجعة نتائج المؤتمر في 2011م،على مستوى القادة في 2012م، وقمة ثانية بين تركيا وإفريقيا في عام 2013 م.و بالإضافة إلى وضعية تركيا كمراقب في الإتحاد الإفريقي،فإن تركيا تم قبولها عضوًا غير إقليمي ببنك التنمية الإفريقي عام 2008م،كما أنها أصبحت عضوًا أيضا في منتدى الإيجاد منذ عام 2008م،كما أن السفارة التركية في أبوجا النيجيرية تشارك في التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، وتشارك السفارة التركية في دار السلام في تجمع شرق إفريقيا منذ عام 2010م.كما تساهم تركيا في مهام السلام والاستقرار في إفريقيا،حيث أن تركيا تشارك في مهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة في القارة،حيث تقدم تركيا مساعدات مالية وبشرية لست مهام من المهام الثماني التي تشارك فيها الأمم المتحدة بإفريقيا، كما شاركت تركيا مع مصر في رئاسة "المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة إعمار وتنمية دارفور"الذي عُقد في القاهرة في 21مارس 2010م، وفي أثناء المؤتمر أعلنت تركيا عن منحة قدرها مابين 65 إلى 70مليون دولار للمساعدات الإنسانية في مجلات الصحة والزراعة والتعليم في دارفور ، حيث أن إفريقيا شهدت زيادة مضطردة في نشاطات التنمية والمساعدات التركية ومشروعاتها.[2]

فوكالة التعاون الدولي التركية وسّعت من نطاق عملياتها بعد 3003م،فالوكالة لديها الآن ثلاثة مكاتب في إفريقيا،في إثيوبيا والسودان والسنغال، ومكاتبها تدعم مشروعات التنمية في تلك المناطق، ومن خلال تلك الدول الثلاث تعمل في 37دولة أخرى في إفريقيا.[3]

---

[1]– الطاهر مصطفى مُحَمَّد الصالح، **المرجع سابق**، ص 264.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص 265، 264.

[3]– الطاهر مصطفى مُحَمَّد الصالح، **المرجع سابق**، ص 265.

ومع افتتاح سفارات تركية جديدة في القارة، فمن المتوقع أن تزداد مكاتب الوكالة، ومن ثم يزداد تدفق المساعدات والشراكة التجارية والاقتصادية مع القارة السمراء.حيث أن مشروعات الوكالة ونشاطاتها في إفريقيا تهدف إلى خدمة الأهداف الطويلة الأمد في تطوير البنية التحتية والاجتماعية، والاقتصادية في القارة،وتوفير الدعم في النواحي الإنسانية العاجلة في أوقات الأزمات.ففي أغسطس 2008م أطلقت الوكالة برنامج تنمية الزراعة الإفريقية للمساعدة في تطوير ذلك القطاع المهم من القارة لمدة عامين في ثلاثة عشرة دولة، في كل من بوركينافاسو وجيبوتي و إثيوبيا وغينيا و بيساو ومالي والسنغال وجزر القمر ومدغشقر وتنزانيا وكينيا و رواندا و أوغندا، كما تم افتتاح مكتب تنسيق للتعاون لوكالة التنمية والتعاون الدولية التركية "تيكا "في إفريقيا، بوصفه أول مكتب يتم افتتاحه في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام 2005م.[1]

ثم بعد ذلك تم افتتاح مكاتب في الخرطوم و داكار في عامي 2006م و 2007م، على التوالي، ويدعم مكتب الوكالة المشروعات التنموية في إفريقيا، كما تعمل أيضا بالتعاون في المنظمات الدولية لتطوير إفريقيا،فقد خصصت 50مليون دولار لتمويل مشروعات تنموية في دول إفريقية في السنوات الخمس في الفترة من 2008م وحتى 2013م، وقد خصصت تركيا 5،7ملايين دولار لعدة دول إفريقية عبر منظمات دولية، مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة والهلال الأحمر،لمساعدة تلك الدول لمواجهة الآثار السلبية للجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية الأخرى.[2]

المطلب الرابع: تركيا والعالم الإسلامي

شهدت العلاقات بين تركي والعالم الإسلامي في القرن العشرين سلسلة من الموجات الجديدة تسببت فيها تلك التحولات التي حدثت في كل من تركيا والعالم الإسلامي، فليس ثمة شك في أن مؤسسة الخلافة في بداية القرن العشرين مثلت الوحدة المعنوية والسياسية للعالم الإسلامي، كما أن الدولة العثمانية كانت تتحمل مسؤولية المجتمعات المسلمة الموجودة داخل حدودها وخارجها، ومن ثم كانت الدولة العثمانية تشعر بأنها تحت ضغط توجه إستراتيجي ذو بعدين، كما عانت في الوقت ذاته من مشكلة إحداث التوازن بين الإمكانيات المتاحة، و

[1]- راشد مبارك يوسف، **العلاقات الاقتصادية و المساعدات الإنسانية** ، (ورقة بحثية في مجال التعاون الإفريقي التركي، جامعة إفريقيا العالمية، 2014)، ص ص 366.365.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 36 .

المسؤوليات التي تقع تلي عاتقها، وتظهر آثار البحث عن تحقيق هذا التوازن و الانسجام في التيارات العثمانية، و الإسلامية، و القومية التركية التي اتسمت بها فترة نهايات الدولة العثمانية.[1]

حيث جاء تأسيس الجمهورية التركية ليطلق حقبة جديدة في العلاقات مع العالم الإسلامي، ومن التفاعل بين الوضع في الساحة الدولية و الوضع السياسي الداخلي .

ويمكن تلخيص الأفكار التي ظهرت في إطار الدولة الجديدة على النحو التالي:

- أن تكون الدولة التي تم تأسيسها بعد الحرب العالمي ة الأولى وبعد تراجع حدودها إلى منطقة الأناضول على عكس ما كانت عليه الدولة العثمانية، أي عليها أن تأخذ صفة الأكثر تجانسا وت ركز على القومية بشكل أساسي.[2]

- إن الأعباء التي حملتها الدولة العثمانية على عاتقها على عدة قرون، والمتمثلة في مسؤولياتها عن العالم الإسلامي لا تستطيع تركيا بخصائصها أن تتحملها، كما أن تركيا لن تستطيع تحمل الأعباء التي تنتج عن هذا التمثيل، وكان هذا من الدواعي الأساسية التي أدت إلى إلغاء الخلافة العثمانية.

- يشترط من أجل الاعتراف بالدولة الجديدة دوليًا التزامها بالميثاق الوطني، وأن يتحقق لها وضع دولي في حدود منطقية معقولة.[3]

- حتى يتحقق لهذه الدولة الجديدة هذا الوضع أن تخلص من التأثير الذي كانت تستخدمه الدولة العثمانية في العالم الإسلامي، وتسبب في تفاقم التناقضات مع القوى الكبرى.

كما عملت هذه الأفكار التي شكلتها الاتجاهات الدولية والتقت مع توجهات السياسة الداخلية التي هدفت إلى تكوين دولة علما نية على رسم العلاقة المصرية بين تركيا والعالم الإسلامي، كما أن المجتمعات الإسلامية التي حافظت دومًا على الرابطة العثمانية و الرموز المرتبطة بها، والتي جاهدت ضد القوى الاستعمارية في حروب الاستقلال، تعرضت لتحول راديكالي نتيجة وجودها تحت إرادة الدول المستعمرة . وبالرغم من هذا كله شهدت الفترة الأولى من عهد الجمهورية محاولات للعودة نحو المجتمعات الإسلامية، وذلك عن طريق تبني

---

[1]- أحمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجي : مع تركيا و دورها في الساحة الدولية** ، ترجمة جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، (قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص280 .

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- **المرجع نفسه.**

سياسات على مستوى الخطابات الدبلوماسية وتطبيقاتها . ومن الأمثلة اللافتة للنظر في هذا المجال إقامة علاقات مع الدول التي كانت لا تخضع للاستعمار في تلك الفترة وهي إيران، و أفغانستان.[1]

حيث وضعت ديانات مديرية الشؤون الدينية، في مكتب رئيس الوزراء السياسات الإسلامية موضع التنفيذ وفي عام 2006 استضافت في إسطنبول أول اجتماع للقادة الدينيين للبلدان والمجتمعات المسلمة في القارة الإفريقية حضره زعماء دينيين من 21 دولة افريقية،كان هدفها بناء روابط دينية ووضع سياسة خارجية تركية.

وفي عام 2009 دعت ديانات 300 طالب مسلم من دول عدة من بينها موزنبيق، وتوجو، وموريتانيا والسودان وأوغندا وكوت ديفوار للدراسة كأئمة في تركيا .

وفي اجتماع ثاني للقادة الدينيين، ولقد عملت الديانات، التي ميزت ميزانيتها ومدى انتشارها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، على تمييز تركيا عن غيرها من القوى الناشئة المنخرطة في اتفاقيات أمن الدولة .من حيث أن سياستها تتجاوز المصالح الإنسانية والمصالح الاقتصادية .[2]

فتركيا عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي التي اهتم بها أردوغان بشكل خاص للمساعدة في التنمية كرئيس للوزراء في عام 2005، قام بجولة مع ستة من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي – بوركينا فآسو وتشاد، وغامبيا، ومالي والنيجر، والسنغال – وأطلق برنامجًا .. لتحسين الأمن الغذائي وصناعة القطن في هذه البلدان. كما تعاونت تركيا مع البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتشجيع التصنيع في أفريقيا.[3]

[1]– أحمد داوود أوغلو ، **المرجع سابق**، ص ص 290، 291.

[2] –Africa Programmer ،September 2015(David Shinn ، Turkey's Engagement in Sub-Saharan Africa Shifting ، Alliances and Strategic Diversification) ، p ، 07.

[3]–David Shinn ، op.cit ، p 07

المبحث الثالث :محددات العلاقات السياسية الإفريقية–التركية

المطلب الأول:المحدد التاريخ

يتمثل بالأساس في كون تركيا ليس لها ميراث استعماري سابق في القارة الإفريقية حيث أنها لم تكن من بين القوى الاستعمارية الأوروبية لإفريقيا، كما أنها لم تكن من بين تلك القوى التي نسجت خيوط الخريطة الاستعمارية في إفريقيا من خلال مؤتمر برلين (1885_1884م) فالأخير قاد إلى تقسيم القارة الإفريقية إلى مناطق خاضعة للقوى الاستعمارية، غير أن ذلك لا يعني انعدام الصلة التاريخية بين تركيا والقارة الإفريقية إلى مناطق نفوذ خاضعة للقوى الاستعمارية، غير أن ذلك لا يعني انعدام الصلة التاريخية بين تركيا وإفريقيا، والتي تعود بجذورها إلى فترة وجود الإمبراطورية العثمانية، وقد يكون من الملائم وضع العلاقات التركية – الإفريقية في إطار عدد من المراحل الرئيسية، فالأخيرة ستساهم في معر فةالمدلولات والانعكاسات المتعلقة بطبيعة كل مرحلة على البعد السياسي للعلاقات المعاصرة بين الطرفين، وتتمثل فيما يلي: [1]

أ– مرحلة عهد الإمبراطورية العثمانية : فالإمبراطورية العثمانية كان لديها وجود ـ كلي أو جزئي ـ في إطار معظم الأقاليم الواقعة في إفريقيا شمال الصحراء، وذالك في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كما لعبت دورا في مواجهة التدخلات البرتغالية في شمال إفريقيا عبر إرسال المساعدات العسكرية. كما كانت تعتبر تلك الأقاليم تابعة لها بشكل مباشر، ولعل ذالك بالأساس على جملة من الاعتبارات الثقافية ، [2] ويأتي على رأسها الدين الإسلامي، فضلا عن اعتبارات التقارب الجغرافي بين الطرفين، كما كان للإمبراطورية العثمانية نوع من الوجود الجزئي والمرحلي في بعض أقاليم أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ومنها نيجيريا وتشاد والسودان والصومال، غير أن هذا الوجود لم يستمر لفترة طويلة من الزمن، وذاك على النحو الذي سمح باعتبار تلك الأقاليم جزءا من الإمبراطورية.

ب– المرحلة الثانية (1923_1998م): هي المرحلة الممتدة من انهيار الإمبراطورية العثمانية وصولا إلى تبني خطة عمل الانفتاح على إفريقيا . ويلاحظ أن العلاقات المتبادلة بين الطرفين لم تكن مزدهرة بالشكل المطلوب، بل وكانت تمثل واحدة من أدنى مستحيل متبادل ويرجع ذلك التالي جملة من العوامل المتعلقة بالجانب التركي تتمثل في كون الساسة الخارجية التركية خلال تلك المرحلة كانت ترتكز على العلاقات مع الدول الغربية حتى نهاية

---

[1]– محمود زكريا محمود إبراهيم، **العلاقات السياسية الإفريقية–التركية : محددات والقضايا** ، (مصر :، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، د. س. ن)، ص 194.

[2]– **المكان نفسه** .

الحرب الباردة، حيث أن الظروف الدولية للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة من جهة والمشكلات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لتركيا من جهة أخرى، حالت دون قدرة تركيا على تعزيز علاقاتها مع المجتمعات غير الغربية ومنها الدول الإفريقية. [1]

كما أن عضوية تركيا في الأمم المتحدة في عام1946م وانضمامها لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 1952 أثرت على السياسة الخارجية التركية، وذلك ليس على مستوى علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي فحسب، بل على علاقاتها مع دول إفريقيا واسيا، كما أن الاعتقاد التركي بعدم فعالية حركة عدم الانحياز في مواجهة التمدن والتوسع السوفيتي، قاد إلى إفراز نوع من المواجهة بين الدول الإفريقية التي شاركت في حركة عدم الانحياز وهو ما بات جليا خلال مؤتمر باندونغ في عام 1955م، فضلا عن الإخفاق التركي لدعم قضية استقلال الجزائر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1956،خلف جانبا سلبيا أضر بالعلاقات التركية –الإفريقية .

ج – المرحلة الثالثة من 1998: تعد بمثابة بداية التحول الايجابي في مسار العلاقات التركية _الأفريقية على كافة المستويات، حيث تبنت تركيا خطة عمل للقارة الأفريقية أطلق عليها الانفتاح على إفريقيا في عام 1998م.[2]

والتي سيتم تناولها لاحقا بالتفصيل، والتي ارتكزت بصفة عامة على عدد من النقاط الرئيسية، والتي تمثل في تعزيز العلاقات السياسية و الاقتصادية، وافتتاح ثلاث قنصليات تركية في إفريقيا، ورفع مستوى التعاون في جميع مجالات التجارة والرعاية والصحة والزراعة وتعزيز العلاقات والصلات التعليمية التركية مع أفريقيا،

فضلا عن دعم تركيا لبرامج المساعدات والاستثمارات في أفريقيا، وقد أخذت العلاقات المتبادلة بين الطرفين دفعة قوية ومنحى جديد نحو التعاون بدرجات مرتفعة ولا سيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002م وهذه المرحلة من العلاقات المتبادلة هي التي سينصب التركيز عليها، حيث أنها تجسد الواقع المعاصر للعلاقات السياسية الأفريقية التركية.[3]

[1]– محمود زكريا محمود إبراهيم، **المرجع سابق**، ص 195.

[2]– **المرجع نفسه**.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 196.

المطلب الثاني:المحدد الدولي

يعد بمثابة أحد أبرز المحددات المؤثرة على العلاقات المتبادلة بين الطرفين ،ذلك أنه يعكس تأثير خصائص وسمات وظروف النظام الدولي والقوى الكبرى الرئيسية المؤثرة فيه على واقع ومسار العلاقات القائمة بين الطرفين، وبطبيعة الحال تلقى العلاقة القائمة بين تركيا والقوى الكبرى الرئيسية في النظام الدولي خلال الفترات التاريخية المختلفة _بظلالها على مسار العلاقات الإفريقية _ التركية، في مرحلة ما قبل قيام الجمهورية التركية (العهد العثماني)،حرصت الإمبراطورية العثمانية على توسيع مناطق وجودها في مناطق شتى من العالم، بما في ذلك القارة الإفريقية ولاسيما الجزء الشمالي منها،حيث كانت بمثابة القوى الرئيسية على المستوى العالمي ،والتي لها اليد الطولي في التحكم في مجريات النظام الدولي. ومع قيام الجمهورية التركية في عام 1923م على يد كمال الذي حرص على التأكيد على الطابع العلماني للدولة من خلال تعزيز الصلات مع العالم الغربي، وهو ما قاد إلى قطع الصلات الثقافية لتركيا مع ماضيها الإسلامي بامتداده العربي الإفريقي، وقد ظلت العلاقات الخارجية التركية ترتكز على العلاقات مع الدول الغربية حتى نهاية الحرب الباردة، حيث أن ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي حالت دون قدرة تركيا على تعزيز علاقاتها مع المجتمعات غير الغربية، ومنها الدول الإفريقية .[1]

ومع انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينات من القرن العشرين، خضعت العلاقات الخارجية التركية لمراجعة شاملة حيال المجال الخارجي لها، حيث باتت ترتكز على التعاون مع العالم الغربي، كما تبنت تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد و استباقية قائمة على فكرة المبادرة . وهو ما دفعها لتعزيز صلاتها وعلاقاتها مع دول القارة الإفريقية شمالا وجنوبا واستنادا لذلك وقعت تركيا العديد من الاتفاقيات الدولية مع دول غير غربية، حيث وقعت على اتفاقية تعاون مع السودان في مجالات الصحة والأمن الثقافي . والسنغال في مجال التعاون النفي والاقتصادي وذلك في عام 1993م.وعلى الرغم من ما سبق نجد أن العلاقات السياسية الدولية التركية عانت من مشكلة كبيرة في عام 1997م،وذلك على خلفية رفض الاتحاد الأوروبي ترشيح تركيا للانضمام إليه، للأسباب تتعلق بالعلاقات المتدهورة بين تركيا مع كل من قبرص واليونان، وهو ما أدى إلى تجميد تركيا للحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي، كما دفعها للتركيز على مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأطراف بشكل أكبر، والذي كانت إفريقيا أحد نقاط لارتكاز الرئيسية في إطاره، لاسيما في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء ومن هنا جاء تبني تركيا لخطة عمل الانفتاح على إفريقيا في عام 1998،والتي انخرط في إطار الإعداد والتحضير لها العديد من

[1]– الشيخ سماعيل رمضان، ا"لعلاقات السياسية التركية–الإفريقية "، **مجلة دراسات دولية** ، (العدد 50)، (2013)، ص ص 196، 197.

الفاعلين المحليين (جماعات رجال الأعمال ومجتمع مدني وممثلي الشركات والمؤسسات الخاصة والفردية) والأفارقة، والتي عقدت بشأنها العديد من الاجتماعات التحضيرية لمناقشة العلاقات التركية _ الإفريقية.[1]

المطلب الثالث:المدركات المتبادلة

تعد المدركات المتبادلة بمثابة المحدد الأبرز المؤثر على العلاقات السياسية المتبادلة بين الطرفين، ذلك أنها مسئولة عن تكوين الصورة الذهنية التي تحتفظ بها كل طرف حيال الطرف الأخر،والتي تنعكس على الجانب الحركي و الديناميكي للعلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الطرفين على كافة المستويات، ويمكن القول بوجود تطور في المدركات التركية حيال القارة الإفريقية، حيث كانت المدركات التركية قائمة على التميز والتفريق بين القسم الشمالي والجنوبي في القارة الإفريقية خلال مرحلة العهد العثماني،أو مابين دول إفريقيا شمال الصحراء و دول إفريقيا شمال الصحراء و دول إفريقيا جنوب الصحراء. [2]

فتركيا كانت لديها نوع من المدركات الإيجابية نحو أقاليم إفريقيا الواقعة شمال الصحراء، ومرد ذلك إلى جملة من الاعتبارات التاريخية المتمثلة في الوجود العثماني في شمال إفريقيا،والجغرافية المتعلقة بالتقارب الجغرافي بين الطرفين .

فضلًا عن الدين الإسلامي الذي يسود دول شمال إفريقيا العربية وتركيا، الأمر الذي دفع تركيا للنظر لشمال إفريقيا على أنه بمثابة جزء من المجال الخارجي المحيط بها (الشرق الأوسط الكبير).

وذلك على النقيض من الإدراك السلبي التركي حيال أقاليم إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء،حيث كانت تنظر لها على أنها بعيدة جغرافيًا، وتعاني من مشكلات عديدة من قبيل الفقر و الحروب الأهلية والمجاعات والأمراض والأوبئة وغيرها.[3]

غير أن المنظور الإدراكي التركي اختلف تدريجيا منذ انتهاء الحرب الباردة منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين، حيث بدأت تركيا تنظر لإفريقيا وفقًا لمنظور متكامل وشامل، بحيث لم يعد الفكر التركي قائمًا على التمييز بين شمال القارة الإفريقية وجنوبها،بل بدأت تركيا تدرك أهمية إقامة علاقات إستراتيجية مع كافة دول القارة الإفريقية وفقًا لقاعدة المصالح المتبادلة، وهو ما جعل إفريقيا تمثل أحد محاور ودوائر الارتكاز الرئيسية للسياسة الخارجية التركية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة،و لاسيما مع وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في

[1]– الشيخ إسماعيل رمضان، **المرجع سابق**، ص 198، .197.

[2]– عبد اللطيف محمد السعيد، **السياسة التركية نحو إفريقيا : المقومات و الأهداف** ، (مصر : معد البحوث و الدراسات الإفريقية، د.س.ن)، ص 196.

[3]– عبد اللطيف محمد السعيد، **مرجع سابق**، ص 196.

عام 2002م، وذلك إلى جانب كل من وسط آسيا و البلقان والشرق الأوسط،و اتساقا مع هذه المدركات الإيجابية التركية نحو إفريقيا خلال تلك الفترة الممتدة حتى تاريخه،أكد وزير الخارجية التركي السابق(أحمد داود أغلو) على أن "الأتراك ينظرون إلى أنفسهم ثقافيًا على أنهم أفارقة، و أن الأتراك لا يملكون خلفية سيئة مع الأفارقة، بل يتشاركون بتاريخ جيد".[1]

وقد انعكست هذه المدركات على الخطاب السياسي التركي نحو إفريقيا، القائم على تصدير فكرة أن تركيا تعد "صديقة للأفارقة وأنها تحارب معهم ضد الاستعمار الأجنبي الغربي،وهي تلك الضامنين التي أكد عليها (أغلو) في إطار مؤتمر المراجعة الوزاري للشراكة بين إفريقيا وتركيا،والذي عقد خلال الفترة الممتدة بين (15-16 ديسمبر 2011)،حيث أكد على أن التاريخ يتحدث عن رفاهية إفريقيا وتركيا لا يمكن فصلهم عن بعضهم البعض فالعلاقة قائمة على المساواة والاحترام المتبادل و التعاون والموقف المشترك ضد الأعداء، كما أن تقوية التفاعلات و الصلات الثقافية والتجارية و السياسية المتبادلة ستقود لتحقيق النجاح والرخاء للطرفين.[2]

وفيما يخص المدركات الإفريقية نحو تركيا،فيمكن القول إنها تتسم بعدم السلبية بصفة عامة،وذلك انطلاقا من جملة من الاعتبارات الرئيسية، ويأتي على رأسها غياب الميراث الاستعماري التركي في القارة الإفريقية خلال عقود الهيمنة الأجنبية،كما تجنبت الإمبراطورية العثمانية حيال التعامل مع الدول الإفريقية أية شكل من أشكال الاستغلال المادية أو المعنوية للمواطنين الأفارقة، وذلك على كافة المستويات السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية،ولعل هذا ما يفسر عدم فرض الهوية الثقافية التركية على حساب الهوية الإفريقية.

ويضاف إلى ما سبق انتهاج سياسة "الدبلوماسية الهادئة أو الناعمة " القائمة على الترغيب من قبل النخب التركية الحاكمة حيال التعامل مع إفريقيا وقضاياها، فضلا عن وجودية بعض جوانب التقارب والتناغم الثقافي بين الجانبين، ويأتي على رأسها الدين الإسلامي،والتي حرصت تركيا على إعادة إحيائها بعد فترة انقطاع على أثر الحكم العلماني للجمهورية التركية الوليدة على يد (كمال أتاتورك)، وقد ساهمت تلك الاعتبارات في تكوين مدركات إفريقية قائمة على أن تركيا من الدول "الصديقة"لإفريقيا، شأنها في ذلك شأن جمهورية الصين الشعبية، من ثم فمسألة العقد التاريخية في المدركات الذهنية الإفريقية لم تكن حاضره تجاه السلوكيات والسياسات التركية المعاصرة.[3]

---

[1]- عبد اللطيف محمد السعيد، **مرجع سابق**، ص 196.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 197، 196.

[3] - عبد اللطيف محمد السعيد، **مرجع سابق**، ص 196.

المطلب الرابع:ركائز ومنطلقات العلاقات التركية الخارجية

خُطًا متتالية تتخذها الحكومة التركية نحو ترسيخ جودها متعددة الأشكال والأدوات في القارة الإفريقية انطلاقا من حسابات جيو- إستراتيجية يتداخل فيها البعد الاقتصادي بالبعد الأمني، في ظل طموح تركي لأن تغدو دولة مؤثرة في دوائر متعدّدة ، بما يمنحها عمقًا إستراتيجيًا في إفريقيا ، بالتوازي مع الانخراط في التفاعلات الأوروبية، والعمل على توثيق علاقاتها مع القوى الآسيوية، فتركيا اعتمدت في سياستها الخارجية نحو إفريقيا العديد من المنطلقات والإستراتيجيات المختلفة منها:[1]

أ- وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا" الأداة التنفيذية للسياسات الخارجية التركية الأقوى، وهي ذراع تركيا في القارة السمراء، والشريان الرئيسي الذي عبره تتدفق المعونات التركية لبعض الدول في القارة .

فهذه الوكالة تحتل مكانة مهمة في التخطيط الإستراتيجي التركي المتعلقة بتوسيع تركيا في أعقاب انهيار الإتحاد السوفيتي السابق عام 1991. حيث قامت عدة دول كانت ضمن الإتحاد في وسط آسيا والقوقاز بإعلان استقلاله، فاعترفت تركيا مباشرة بهذه الدول التي ترتبط معها بروابط متعددة منها اللغة و التاريخ والثقافة و الذاكرة، وهذه الدول هي (كازاخستان، طاجيكستان، أوزبكستان،أذربيجان،فيرغيزستان)، تركيا التي تعتبر أن الشعب التركي وشعوب هذه الدول هو أمة واحدة تتوزع في دول متعددة، اعتبرت أن تطوير العلاقة مع هذه البلدان الناطقة بالتركية هو واحد من أهم الثوابت في السياسة الخارجية التركية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت تركيا بتأسيس "وكالة التعاون و التنسيق التركية"في عام 1992 التي يشار إليها باختصار كلمة "تيكا"ا لتي سعت بداية إلى أن يعتزل المجتمع الدولي بالدول الحديثة[2]

ومن ثما قدمت مساعدات مالية وعينية لأجل أن تعين هذه الدول الشابة على بناء نفسها، ثم بدأت الوكالة في إقامة مشاريع تنموية طويلة الأجل أن تُعين هذه الدول الشابة على بناء نفسها ، ثم بدأت الوكالة في إقامة مشاريع تنموية طويلة الأجل في هذه الدول ، وهكذا مع الوقت أصبحت "تيكا" واحدة من أهم أدوات ترجمة السياسات الخارجية التركية ليس فقط مع الدول التي تتشارك معها تركيا في اللغة والقيم والجغرافيا ، بل امتد نشاط الوكالة ليشمل حوالي 140 بلدًا حول العالم، وفي القلب منهم دول الإتحاد الإفريقي.

---

[1]- محمد عبد القادر خليل، "إيران وتوجهات تركيا نحو إفريقيا"، https://rasanah-iiis.org/، في يوم 2018/01/26

[2]- حسن العاصي، "قراءة أولية في العلاقات التركية الإفريقية : شراكة إستراتيجية أم مناورة تكتيكية ؟ " ، http:www.al-ayyam.com/ar-page.php? id=128ccdc3y311217603Y128ccdc في يوم 10 / 2018/03

افتتحت "تيكا"أول مكتب لها في القارة الإفريقية في عام 2005 في إثيوبيا، ويوجد الآن 21 مكتبًا تنسيقيًا للوكالة التركية للتعاون في القارة السمراء ، تدير هذه المكاتب مشاريع تنموية طويلة الأجل في عدد من الدول الإفريقية لمساعدتها في الاستفادة من الخبرات التركية في قطاعات متعددة ، وحققت "تيكا" الكثير من المشاريع التنموية في 40 بلدًا إفريقيًا من خلال مكاتبها التي كانت تتواجد بدايةً فقط في ثلاث دول هي إثيوبيا ، والسودان والسنغال قبل أن تنتشر في بقية المدن الإفريقية.[1]

ب- إستراتيجيات المشاركة السياسية الأمنية و الدبلوماسية : يبدو أن انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي هو طموح غير قابل للتحقيق بشكل متزايد، علاوة على ذلك كان لتحالفات في الشرق الأوسط تأثير كبير على مشاركة أنقرة في المنطقة.[2]

توترت العلاقات مع مصر عندما أُطيح بذلك أول رئيس منتخب ديمقراطيًا في البلاد،وهو "مُحَمَّد مرسي " من الإخوان المسلمين، في عام 2013 ورفض الرئيس" أردوغان " الاعتراف بشرعية النظام في القاهرة بقيادة "عبد الفتاح السيسي"،تركيا ومصر لديها وجهات نظر متناقضة بشكل أساسي حول كيفية التعامل مع الأزمات الحالية في سوريا و اليمن على وجه الخصوص.وتعارض الحكومة التركية بشدة مع نظام "بشار الأسد"المدعوم من إيران في سوريا والمتمردين الحوثيين في اليمن،من ناحية أخرى حيث تعتبر مصر أن التطرف السني هو التهديد الرئيسي لها،ويعتبر "الأسد"بمثابة الحصن المفيد ضد تقدم دولة العراق الإسلامية وسوريا (داعش)،رغم أن السيسي لا يمكن اعتباره يدعم المصالح الإيرانية.خوفًا من اغتصاب دائنيها الخليجيين.[3]

ومع ذلك فقد تحسنت العلاقات الفاترة بين تركيا و المملكة العربية السعودية بشكل كبير منذ وصول الملك سلمان إلى العرش في بداية عام 2015،مع تحول رؤية الرياض للوضع الجغرافي السياسي في الشرق الأوسط إلى حد أكبر مع أنقرة.

يشير الوضع الجيوبولتيكي المتسارع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،مع تحالفاته المتبدلة الناتجة، إلا أن تركيا ستواصل على الأرجح جهودها الدبلوماسية المكثفة في إفريقيا جنوب الصحراء حيث يسعى البلد إلى إقامة قاعدة شركاء أكثر أمنًا،وشجعت على فتح سفرات في أنقرة .

[1]- حسن العاصي، **مرجع سابق**.

[2] -David Shin ، op-cit ، p06

[3] -Loc.cit

وشاركت تركيا في برنامج طموح لإنشاء بعثات دبلوماسية في دول، وأنشأت سفارات في كوت ديفوار وتنزانيا في عام 2009،إضافة إلى بعثاتها الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا ونيجيريا والسنغال و جنوب إفريقيا والسودان.[1]

حيث أصبحت بعد فتحها لهذه السفارات كلها أول دولة في العالم تتمتع بتمثيل سفير في كل بلد في القرن الإفريقي.فعلى الرغم من أن جنوب إفريقيا فقط كانت لها سفارة في تركيا حتى عام 1997،فهنا حاليا 25سفارة تابعة لسلطة أمن جنوب السودان في أنقرة، قد تكون بعض الدول مثل موريتانيا،أو غامبيا قد أنشأت بعثات مفاجئة في ضوء التفاعل التجاري الأدنى مع تركيا،ومع ذلك فوجود الصومال يعكس على وجه التحديد الاهتمام السياسي الكبير لتركيا في حل النزاع في ذلك البلد ومن الواضح أن تركيا تغطي بعض التكاليف التشغيلية لسفارات الدول الفقيرة، وفي حالة الصومال فإنها تدفع كامل التكلفة التي تتحملها تركيا لجميع الدول الإفريقية باستثناء دولتين في الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة للفترة 2009-2010.[2]

في حين ضغطت مرة أخرى على البلدان الإفريقية بشكل مكثف عندما سعت للحصول على 16 مقعدًا في 2015، معتبرة أن مقعدًا لتركيا سيكون صوتا أخر لإفريقيا، إلا أنها فشلت تركيا في هذا العرض بحيث تنفذ هذه الدبلوماسية من قبل السفارات التركية في إفريقيا جنوب الصحراء القارة.وكان من المتوقع أن تستخدم تركيا رئاستها لمجموعة العشرين كوسيلة لتعزيز مصالحها في 2014بما أن العديد من الحكومات الإفريقية قد طلبت من تركيا أن يكون صوتها ضمن مجموعة العشرين .[3]

والتي تعتبر جنوب إفريقيا فيها الممثل الوحيد للقارة بين عامي 2009و 2011.

حيث كان هناك 37زيارة لإفريقيا قام بها الرئيس التركي ورئيس الوزراء أو رئيس البرلمان أو وزير الشؤون الخارجية،وخلال نفس الفترة كانت هناك 76 زيارة لتركيا من القادة الأفارقة من نفس الرتب.في عام 2012 شارك حوالي 300صحفي من 54دولة إفريقية في منتدى الإعلام التركي الإفريقي في أنقرة،وفي عام 2014نظمت تركيا و شركائها الأفارقة أكثر من 20زيارة ثنائية رفيعة المستوى.[4]

[1]- 06 David Shin ، op.cit ، p06

[2]- Loc.cit

[3] - Loc.cit .

[4] - David Shin ،op.cit ، p ،06.

خلاصة الفصل الثاني

استطاعت السياسة الخارجية التركية بتوجهها نحو القارة السمراء أن ترسم أهدافها ودوافعها الإنسانية والسياسية والاقتصادية ورغبتها في تعزيز السلام والاستقرار في إفريقيا من خلال مساعدة الدول الإفريقية على التخلص من تبعات الاستعمار وكذالك ترسيخ اسم تركيا في الفعل الجمعي الإفريقي من خلال تقديم المساعدات على إنها دولة نحترم الإنسان وتتبني سياسات أخلاقية حيث قدمت مساعدات كبيرة لإفريقيا وذالك نظرا للمقومات التي تمتلكها إفريقيا وأهميتها الإستراتيجية وثرواتها المتنوعة وبناءا على الخلفية التاريخية للعلاقات بين تركيا وإفريقيا فقد تطورت هذه العلاقات في إطار التوجه الجديد والمسار الذي تتبعه السياسة الخارجية التركية تجاه دول إفريقيا .

الفصل الثالث:

أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه السودان

لعل أهم ما حتم وجود تركيا في إفريقيا هي تلك المزايا والخيرات التي تتمتع بها معظم الأقاليم الإفريقية ،وهو الأمر الذي زاد من رغبة تركيا في دفع سياستها الخارجية نحو هذه القارة لتبحث عن فرص أخرى تزيد من قوتها ،من جهة تنفيذ لاستراجيتها ومن جهة أخرى لمساعدة هذه الدول لاستثمار مواردها وخيراتها ليس بدافع الاستغلال والاستنزاف ولكن بدافع إقامة الشراكة والتعاون في مختلف المجالات ،حيث وجدت تركيا في السودان أحد المحاطات الهامة لتوجهها الخارجي بناءا على العلاقات التاريخية التي جمعت بين الطرفين كما وجدت القبول والترحيب لسياستها من قبل السودان التي كانت تعاني من المشاكل و الأزمات الاقتصادية وهو أكثر جانب ركزت عليه تركيا في تعاملها مع السودان لذلك كانت للسياسة الخارجية في السودان أبعاد كثيرة ساهمت في تطور هذه العلاقات كانت إيجابية بالنسبة للطرفين،وذلك اعتمدنا في الفصل الأخير من الدراسة على الحديث من التواجد التركي بدولة السودان ودلك من خلال ثلاث مباحث حيث ركزنا في المبحث الأول على تقديم دراسة عامة حول السودان من خلال جغرافية السودان وسكانها وخصائص اقتصادها وبناءها السياسي ،أما المبحث الثاني فقد كان حول الخلفية التاريخية للوجود التركي في السودان وبداياته حتى تطوره بعد استقلال السودان من الاحتلال المصري التركي لها وصولا إلى العلاقات المتبادلة بيت الطرفين في الفترات المعاصرة ،وفي المبحث الأخير من الفصل تطرقنا إلى أهم العلاقات المختلفة التي تمت بين الطرفي حيث ختمنا هذا الفصل برؤية بسيطة لتوجه السياسة الخارجية التركية تجاه السودان.

المبحث الأول:دراسة عامة حول السودان

المطلب الأول: جغرافية السودان

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي لقارة إفريقيا بين خطي العرض 8.45 درجة شمالا و 22.8 درجة جنوبا،و خطي الطول 21.49 و 38.34 درجة شرقا،و تبلغ مساحته 1882000 كلم^2،كما تبلغ حدوده البحرية على ساحل البحر الأحمر 750كلم،و هو بذلك ثاني الدول الإفريقية بعد الجزائر من حيث المساحة و الثالث في العالم العربي بعد الجزائر و المملكة العربية السعودية و السادس عشر على مستوى العالم،و تجاور السودان سبعة دول هي مصر و ليبيا شمالا و في الشرق و الجنوب إريتيريا و أثيوبيا و جنوبا دولة جنوب السودان و في الغرب و الجنوب الغربي دولتي التشاد و إفريقيا الوسطى

و من حيث المناخ يقع السودان في المنطقة المدارية و تتنوع فيه الأقاليم المناخية و منه المناخ الصحراوي الحار في الشمال مناخ البحر الأبيض المتوسط على ساحل البحر الأحمر و منطقة جبل مرة في دارفور،المناخ شبه الصحراوي في شمال الأوسط،مناخ السافتا الفقيرة في جنوب الأواسط الغرب و مناخ السافتا الغنية في التخوم الجنوبية.[1]

يتسم المناخ المداري بارتفاع درجة الحرارة و تبلغ درجة الحرارة في معظم أجزاء السودان أكثر من 38 درجة مئوية في معظم شهور السنة خاصة في الصيف،يتدرج المناخ من جاف جدا في أقصى الشمال إلى حار ممطر في الصيف و معتدل في الشتاء في مناطق السافتا في الوسط و شبه رطب في أقصى جنوب كردفان و جنوب النيل الأزرق و حار جاف صيفا،و ممطر بارد شتاءا على ساحل البحر الأحمر و منطقة جبل مرة إ و تتراوح معدلات الأمطار السنوية بين صفر-1000 مليمتر أقصى الشمال تتساقط الأمطار مرة كل خمس سنوات سيما في مناطق الوسط و الجنوب الغربي تتراوح معدلات الأمطار السنوية بين 500-1000 مليمتر.[2]

كما أن لموقع السودان أهمية عسكرية باعتباره عمق استراتيجي للأمة العربية بصفة عامة و مدخلا للقارة الإفريقية سواء على امتداد المحور الذي يربطه بدول غرب إفريقيا أو المحور النيلي تجاه دول منابع النيل،و قد ساهم الموقع الجغرافي للسودان ليكون معبرا تجاريا و ثقافيا بين شمال إفريقيا و جنوبها و بين شبه الجزيرة العربية و دول شرق و غرب إفريقيا كما يلعب حجم دولة السودان دورا مهما من الناحية الجغرافية و الإستراتيجية و الجيو سياسية،و يعد معيارا مهما لقوتها السياسية باعتبار أن كبر حجم الدولة يؤدي إلى تنوع الموارد الطبيعية و إمكانية

[1]- **الورقة القطرية لجمهورية السودان**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر(،أبوظبي : دولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر2014)، ص 02.

[2]- **المكان نفسه.**

استيعاب أعداد كبيرة من السكان و اللذين يشكلون مصدرا لقوتها كما أن الاتساع الكبير في المساحة يشكل عنصرا حيويا يمكّن الدولة من الدفاع عن نفسها و مقاومة أي عدوان خارجي بسبب العمق الدفاعي الواسع،و يتيح اتساع مساحة الدولة و تمددها في المناخ و التربة و الموارد الزراعية بشقيها النباتي و الحيواني.[1]

و بذلك يحتل السودان قطاعا كبيرا من الوطن العربي على امتداد الأرض الإفريقية و ينتشر امتدادا على محور عام من الشمال إلى الجنوب استمرارا لأرض مصر في الركن الشمالي الشرقي من إفريقيا،و في المركز القلب من الأرض العربية التي تمتد فيما بين المشرق العربي و المغرب العربي،و هذا يدعو إلى نتيجتين هما:

1- أن السودان كجزء من الأرض العربية عامة تلحق به صفات و خصائص ما يوصف به الموقع الجغرافي الحاكم للوطن العربي.

2- أن السودان الذي يقع جنوب مصر ازدادت أهمية موقعه الجغرافي على اعتبار أن أرضه تمثل أو تحقق العمق الإستراتيجي في الأرض المصرية،و هذا من شأنه أن يجعل من مصر و السودان يمتدان على المحور العام من الجنوب إلى الشمال و يلتقيان من حوض النيل العظيم بمثابة الجسد الضخم للوطن العربي و الذي يرتكز بذراع كبيرة قوامها المشرق العربي في جنوب غرب آسيا و بذراع ضخمة أخرى قوامها المغرب العربي في شمال غرب إفريقيا.[2]

الطلب الثاني طبيعة: السكان في السودان

لقد تم إجراء خمسة إحصاءات سكانية في السودان في السنوات 1955/ / 1973/1983 /2008/1993/ ووفقا لاحصائيات 2008تم تقدير السكان بحوالي 1،39%مليون نسمة ويمثل سكان الخرطوم حوالي 5،13% من جملة السكان وفي عام 2012 بلغ عدد السكان 4،34% مليون نسمة نتيجة انفصال جنوب السودان في عام 2011.[3]

كما يبلغ معدل بحوالي 8،2%ويتباين توزيع السكان من حيث الكثافة وفقا لتوزيع الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية وعوامل التاريخ والجغرافيا وتقدم التركيبة الداخلية للسكان نموذجا مصغرا للقارة ففي شمال السودان كما في منطقة شمال إفريقيا يقطن بشكل غالب العرب المسلمون أما الجنوب الإداري فيقطنه الأفارقة المسيحيون والمسلمون و أتباع المعتقدات المحلية وتقيم الغالبية العظمى من سكان السودان والمناطق الريفية وهم يتكونون من نحو 50مجموعة عرقية رئيسية يمكن تقسيمها إلى نحو 597عشيرة متميزة تتحدث 114لغة مكتوبة

[1]- علي محمّد عيسى، "جمهورية السودان الموقع المساحة والحدود السياسية :التقسيم الإداري و المدن المهمة"، **مجلة سودا بيديا**، (2018)، ص 03 .

[2]- صلاح الدين علي الشامي، و كمال شوقي، وجلال حزي، و شركائه، "السودان:دراسة جغرافية" القاهرة :**مجلة منشأة المعارف** ،(2002)، ص 24 .

[3]- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، **مرجع سابق**، ص 03 .

أو منطوقة ويقيم السكان من ذوي الأصول الزنجية الخالصة في المناطق الغنية بالولايات الجنوبية التي تتمتع بمنسوب عالي من الأمطار بين ما يقطن ذو الأصول العربية ويقيم خليط من القبائل المستعربة (الزنجراب) بمناطق حزام السافنا الأوسط ذي المنسوب المنخفض من الأمطار فالتوزيع البنائي والتوزيع السلالي الثقافي للسكان يتبع التوزيع المصري وإيراد نهر النيل وروافده بشكل عكسي ،ففي أقصي الجنوب حيث الغابات توجد مجموعات إفريقية خالصة لم تتأثر باللغة العربية والإسلام ويلي ذالك منطقة الحشائش الطويلة والسهول الفيضية حيث توجد مجموعات إفريقية تأثرت جزئيا بهما و احتفظت بلغتها الأم بينما نجد في سهول السافنا ضروب متفاوتة من الامتزاج والاختلاط بين السلالات من جهة وبين الثقافات المحلية من وجهة أخرى.[1]

هذه المجموعات اعتنقت الإسلام في الغالب وتبنت اللغة العربية لدرجة انحصار لغاتها المحلية من جهة أخرى ويلي ذلك مجموعات عربية انصهرت مع السكان المحليين واحتفظت إلى حد مت بلهجتها العربية ودياناتها الإسلامية وكذالك طرق كسب العيش وهكذا تندرج حالات الانصهار إلى حد أن نجد في بعض الحدود الشمالية الفاصلة مجموعات عربية لم تمتزج بالسكان المحليين ولا تختلف ملامحها أو لهجاتها عن مثيلاتها من الجزيرة العربية وتشكل القبيلة الواحدة في السودان الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الكبرى خاصة في المناطق الرئيسية وداخل القبيلة يسود نوع من التعاون والتكامل بين المجتمعات المحلية بحيث تنصهر إقليميا كما لو كانوا أفراد من عائلة واحدة ولكل قبيلة أعرافها وتقاليدها الخاصة بها إختلف الباحثون في التحديد الدقيق لعدد القنابل في السودان وتأتي المشكلة في أن البعض قد ينضر إلى احد الفروع على انه قبيلة وينظر غليه الاخر على انه فرع ولكن لا يقل عن 400 قبيلة أما عن اللغات واللهجات فقد حضرها البعض في 114 لغة منطوقة ومكتوبة[2]

وعدد القبائل في السودان تتراوح بين 597 قبيلة تتنوع اصولها السلالية ولغاتها واديانها وفي تعداد عام 1907 عرف% 39من السكان انفسهم بانهم ينتمون الى قبائل عربية وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية ولغة الحديث في الشمال اما في الجنوب فهي الانجليزية ورغم هدا فهناك نحو 114 لغة تتداول في أنحاء السودان يمكن تصنيفها تحت ثلاث مجموعات لغوية هي المجموعة الافرواسياوية وتمثلها العربية 51% ولغة البجا 5%والمجموعة النيلوا صحراوية وتمثلها لغات الدنكا 12%والنويد و5%والشيلوك 2%والمجموعة النجروكونجلية وتمثلها الازاندي 3%بالإضافة إلى اللغات الأخرى 22%كما يدين بالإسلام معظم سكان السودان الشمالي وبالمسيحية معظم

[1]– سلاف عبد الرحمان، أحمد عثمان، **الصراعات في القارة الإفريقية:دراسة حالة السودان** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، (، جامعة الخرطوم، الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية،2005)، ص 46.

[2] سلاف عبد الرحمان، أحمد عثمان، **المرجع سابق**، ص47.

سكان الشمال الجنوبي بالإضافة إلى أديان أخرى وعلى مستوى السودان بلغت نسبة المسلمين 71%والمسيحيين9% .[1]

الهوية السودانية

إن السودان هو لفظ أطلقه الجغرافيون العرب للدلالة علي الشعوب السوداء اتي تسكن بلاد السودان (السودان الإقليم) ،هو في الأساس جغرافي لم يحدد أصول الشعوب التي تقطن بلاد السودان النطاق ،ومناخ هذا النطاق من إفريقيا أطلق علبه علماء المناخ اسم المناخ السوداني.[2]

ويقول أهل التاريخ :(العرب هم من أول من أطلق تسمية السودان على أولئك السكان الذين سكنوا تلك الأرض الواسعة الأرجاء بعد أن استوحوا لون البشرة ،حيث أطلقوا كلمة "سودان " على الأقدام التي تسكن هناك وعلى بلادهم قالوا بلاد السودان .

وإن السودان كدولة بحدوده الجغرافية المعروفة الآن (قبل انفصال دولة جنوب السودان) ولد مع الفتح التركي المصري للسودان عام 1821م.حيث تم الاستيلاء على الجزء الشمالي من السودان ،وألحق به جنوب السودان عام 1870م،وتم ضم مديرية دارفور للحكم المركزي في السودان عام 1916 .ومن المهم ذكر بدءا من الصراع المائل والذي يدور حول الهوية لا يرجع بأي حال ا إلى جوهر المكونات ،بل يرجع إلى تسييسها واستخدام آلة الدولة لإعادة تشكيلها ،وبدأت ذلك مع بداية الدولة الحديثة في السودان في عام1821م .ويقول حذيفة الصديق في تتبعه لتطورات مشكلة جنوب السودان :(من المواضيع الرئيسية الأخرى التي ساعدت على تفاقم المشكلة محاولات تحديد ملامح الهوية السودانية المميزة لبلد يتميز بأنه شديد التنوع والتعدد والتباين في كل شبر ،ويبدوا ذلك واضحا في التركيبة السياسية والاجتماعية للسكان ،حيث يدعو كثير من مثقفي الشمال إلى الانتماء إلى العربية ،بينما نجد مثقفي الجنوب وزعمائه يفاخرون بانتمائهم الإفريقي.[3]

نظام التعليم في السودان

إن تطور التعليم على نوعية ومستواه وكمه وكيفه ،جعل الدول على مختلف مستوياتها وأهدافها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية ،توليه اهتماما كبيرا ،والسودان كأحد هذه الدول ،أولى التعليم وتطويره بالغ الاهتمام ،وفي سعي وزارة التعليم العام لتحقيق الأهداف والغايات الملقاة على عاتقها ،ووضعت الكثير من الخطط والمشاريع على

[1]- أحمد محمّد عبد العال، **المصادر الإحصائية لدراسة سكان السودان**،(المؤتمر الجغرافي العربي، 1956)، ص06.

[2]- أبو بكر حسن أحمد مسعود، **اللغة العربية و الهوية الثقافية : الحالة السودانية أنموذجًا**، (السودان : جامعة القضارف، د.س.ن.)، ص11.

[3]- **المرجع نفسه.**

المستويات القصيرة ،والمتوسطة والبعيدة المدى لأداء المهمة التي كلفت بها ،وفي إطار السعي لتحقيق الأهداف ،حيث قدمت في 25الى 28 نوفمبر 2008 تقرير يركز على التعليم الشامل للجميع في القرن 21الذي يشهد ثورة علمية تكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

وقد شكلت هذه الثورة تحديات كبرى أصبح من الواجب على التربية سرعة مواجهتها وتطوير التعليم ونظمه لكي يتفاعل ويتعامل مع يستجد من ظواهر ومظاهر علمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعداد الإنسان للتعامل والتفاعل معها والسيطرة عليها متفاديا بذلك السلبيات ومستفيد من الايجابيات ،حيث تمثل المنطلقات الأساسية والمواجهات الحاكمة للنظام التربوي والتعليمي ي السودان وكافة مؤسساته وعملياته وأنشطته ،وتستند إلى موروث السودان التربوي وهو موروث السودان التربوي وهو موروث قيمي وديني يستمد موجهاته من الأديان السماوية وهديها وتؤكد على ترسيخ العقيدة والقيم الدينية كقاعدة وتطلعات إلى التربية المتكاملة والتحديث.[2]

المطلب الثالث :الجانب الاقتصادي للسودان

تقدر مساحة السودان الكلية بحوالي 250مليون هكتار والأراضي الصالحة للزراعة حوالي 84بالمئة من المساحة الكلية يستغل منها فقط حوالي 17مليون هكتار لإنتاج المحاصيل وبجانب الأراضي الصالحة للزراعة هناك مساحات شاسعة تستخدم كمراعي طبيعة تقدر بحوالي 39 مليون هكتار بجانب 64 مليون هكتار مستغلة في الغابات ،(وزارة الزراعة والغابات للعام 1999م).[3]

وتبلغ جملة المياه المناسبة عبر أفرع نهر النيل المختلفة حوالي 107مليار متر مكعب ،وتبلغ حصة السودان منها 20.5 مليار في" سنار"ما يعادل 10.5 مليار ي أسوان،المستغل منها 12.8مليار متر مكعب . 9،5من الأبيض 1،6من النيل الرئيسي.

أما المياه السطحية عبر السدود والأنهار الموسمية كنهري "القاش والبركة "يستغل منها أقل من 3بالمئة عبر السدود المقامة على الوديان والخيرات حيث يعتمد عليها الإنسان والحيوان .(وزارة الزراعة والغابات 1999م).وبذلك يتضح أن السودان هو دولة غنية بمواردها الطبيعية المتمثلة في المساحة الكبيرة والموارد المائية المتعددة والمتجددة مما يمكن من وجود أنشطة اقتصادية مثل الزراعة والصناعة والخدمات والتعدين وغيرها وبالتالي

[1]- تقرير المركز العالمي للتعليم، **تطور التعليم في السودان**، (جنيف، 2008)، ص ص 02،03 .

[2]- تقرير المركز العالمي للتعليم، **المرجع سابق**، ص 03.

[3]- مُحَمَّد درار الخضر، "أثر السياسات المالية على أداء الاقتصاد السوداني:الفترة 2010.2005"، **مجلة المستقبل**، (عدد 38،د.س.ن)، ص 16.

يتيح ذلك فرص عديدة للاستثمار الأجنبي ،وتتمثل أهمية الزراعة في السودان أنها تمثل نحو 31،6 من الناتج القومي الإجمالي كما تسهم بحوالي 9بالمئة من مصادر غير البترولية ويشتغل حوالي 50،23بالمئة من السكان بالزراعة.[1]

وينقسم القطاع الزراعي إلى إنتاج نباتي وإنتاج حيواني ،والانفتاح النباتي يتكون من القطاع المروي والفيضي والذي يمثل حوالي 9بالمئة إجمالي المساحات المزروعة سنويا .ومن أهم مناطق الإنتاجية مشروع الرهد الزراعي لهيئة حلف الجديدة الزراعية ومشروع ألسيولي الزراعي ،الولاية الشمالية نهر النيل ،الخرطوم ،سنار ،كسلا ،النيل الأبيض "وطوكر "بولاية البحر الأحمر.[2]

فالسودان بدأ كغيره من الدول النامية في فترة ما بعد الاستقلال يتبنى مبدأ حرية التجارة صادرا ووارداإلا آن تجارة السودان بالنسبة للصادرات كانت دائما نح دول السوق الأوروبية المشتركة ودول الغرب ،حيث شكلت صادرات السودان لهذه الدول حوالي 80بالمئة من جملة صادراته خلال حقبة الستينات ،وربما يكون مبدأ حرية التجارة هو الوضع الأمثل في المدى البعيد ،إلا أن السودان واجه وضعا صعبا أجبره على التخلي هذا المبدأ الاقتصادي المعروف فقد كانت الشركات والمصالح الأجنبية تسيطر على تجارة السودان الخارجية ي التصدير والاستيراد .كما واجهت سلع الصادرات السودانية منافسة حادة ن قبل الدول الأخرى المصدرة للسلع الأولية مما اضطر الحكومة لاتخاذ بعض السياسات التفضيلية (كاتفاقيات الدفع مع الدول الصديقة لتوفير احتياجات البلاد من العملات الأجنبية .[3]

كما تبنى السودان في بداية التسعينات سياسات لتحريك التنمية في كل القطاعات الاقتصادية مثل تشجيع الاستثمار في مجال البترول.وسياسات تشجيع التنمية الصناعية والزراعية ...الخ،وبالتالي بدأ الاهتمام بتزايد سياسات تطوير وتنمية صادرات الماشية واللحوم كجزء من السياسات الموجهة لتنمية القطاع الزراعي ي هذه الحقبة .[4]

فالسودان بلد زراعة ورعي ،وتختلف الزراعة من منطقة إلى أخرى ،فإذا كانت المناطق الشمالية لا تقوم فيها الزراعة إلا على جوانب مجرى النهر وتعتمد على الري بواسطة المضخات ،فإن مناطق كردفان ودارفور تعتمد

[1]– **المرجع نفسه**، ص 06.

[2] – محمد درار لخضر، **المرجع نفسه**، ص 06.

[3] – عمران عباس يوسف، و موسى يوسف البر، "أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الإقتصادي في السودان"، **مجلة جامعة بحث الرضا**،(العدد السادس عشر، مارس 2014)، ص08.

[4]– **المرجع نفسه**، ص 08 .

على المطر وتقوم فيها بعض الزراعات القليلة كما حفلت هناك الآبار للاستفادة من المياه الجوفية ،أما في المناطق الشرقية فتعتمد على الري وتقوم بأهم المشاريع مثل مشروع "سنار "على النيل الأزرق ،كما أقيم حديثا مشروع" سد سنار "على النيل الأزرق أيضا ومن أهم المزروعات نجد :[1]

1– القطن: ويزرع أكثره في إقليم الجزيرة ،ويشكل نسبة 85بالمئة من صادرات البلاد.وتأتي السودان في المرتبة الثالثة بين البلاد العربية في إنتاج القطن بعد مصر وسوريا وتقدم ما يزيد عن 100ألف طن من الذرة،

2– الذرة :وتزرع مختلف أنواع الذرة وتعتبر مع التمر غذاء رئيسيا في مناطق كثيرة .وأهم مناطقها كسلاء وكردفان والجزيرة .

3– السمسم: وتكثر زراعته في المناطق التي تعتمد على الأمطار.

4– الفول السوداني: ويزرع في مناطق متفرقة.[2]

5– النخيل: في المناطق الشمالية وخاصة في أبي مُحَّد.

6 – الفواكه : كالحمضيات والموز والمانغو والأناناس .

7- يجمع الصمغ العربي في المناطق الغربية ويقدم الجنوب كميات كبيرة من الأخشاب .[3]

– تربية الحيوان

–الثروة المعدنية

ساهم التعدين بأقل من 1في المائة من الناتج المحلى الإجمالي في عام 1990،و انتهت معظم عمليات التنقيب عن النفط في عام 1984 بسبب الحرب الأهلية في الجنوب ولم تستأنف حتى 1991 ،حيث كانت مصادر الطاقة الرئيسية في 1990،الخشب المنزلي ،و الفحم النباتي، الطاقة الكهرو مائية ،والبترول المستورد .[4]

فالثروات الباطنية المستثمرة قليلة الأهمية في اقتصاد السودان وأهم المعادن المعروفة هي:

1– الذهب: في مرتفعات البحر الأحمر.

2–الحديد: ويوجد في كرد فان والمناطق الجنوبية ويؤخذ بطرق بدائية.

---

[1]– حمود شاكر، **السودان : مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط2،د.س.ن.)، ص 53 .

[2] –federal research division، sudan a country study،(on the cover،a group of pyramids at meroe، north of kharou، firs printing2015)،p4 .

[3]– Ibid، pp،04.

[4] –Helen chapin، (acuntry study،sudan.an nilain mosque.at the site of confluence of the blue nile andwhie nile in kharoum)، p . 11

3-النحاس : ويوجد في دارفور في حفرة النحاس في أقصى غرب الوادي .وكذلك في بحر الغزال ،ولاستثمر لصعوبة المواصلات.[1]

4-الرصاص : في كردفان.بالإضافة إلى البترول حيث تقدر الإحصائيات الاحتياطي النفطي في السودان بحوالي مليار ومائتي مليون برميل معظمها في الجنوب والعرب وخاصة في إقليم دارفور الذي يطل على بحيرة من البترول وقد ظهرت بوادر واكتشافات النفط في مناطق لحقول جنوب لردفان ومنطقة بانتيسو أعالي النيل في عام 1979و1989،حيث أعلنت شركة شيفرون الأمريكية أنها اكتشفت وجود كميات تجارية في حقل الوحدة وحقل الهجليج المجاور ليه بنحو 2مليار برميل يمكن أن يعود على البلاد ب 50مليار دولار أو يعطي احتياجات الطاقة المتوقعة لمدة عقدين من الزمن وتبلغ الاحتياطات النفطية السودان نحو 262مليون برميل والإنتاج 220 ألف برميل يوميا ويتم استهلاك 60الف برميل محليا وتصدير 169 ألف برميل .[2]

وتشير المصادر الحكومية أن الاحتياطي الإجمالي يصل إلى 3 ملايين برميل. حيث لم يتم اكتشاف سوى اقل من 20 % من المساحة المحتملة بوجود مكامن بترولية فيها وتم اكتشاف الغاز في منطقة سواكيين في السودان عام 1976 وبواسطة شركة سيفرون الأمريكية .[3]

وتدفق البترول السوداني يواجه تحديات مواكبة للعولمة و تداعياتها والتطورات العالمية كما إن إنضمام السودان إلى منطقة التجارة العالمية يتطلب إعداد الاقتصاد الوطني من حيث الكفاء ات والقدرة على مواجهة المنافسة الشرسة التي سوف تتعرض لها صادرات السودان في الأسواق الخارجية ومنتجات البلاد داخليا لمنافسة السلم المستوردة فان هذين التحديين التحدي الداخلي لتحقيق إما في قطار عريض من المجتمع الذي ضحى كثيرا وانتظر طويلا ليحقق أمانيه في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والتحدي الخارجي الذي تفرضه ضرورات الانفتاح لمواجهة المنافسة الخارجية يشكلان منافسة وضغوطا على موارد البترول فهذان التحديان يتطلبان قدرة فائقة على تحقيق التوازن وتوظيف هذه الموارد لرفع الإنتاج والإنتاجية لتحقيق نمو ينعكس ايجابيا على حياة كل مواطن ويعضد

[1]- إبراهيم يوسف حماد عودة، **الدور الإسرائيلي في إنفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين،كلية الدراسات العليا، 2014)، ص 20 .

[2]- **المرجع نفسه**، ص 21 .

[3]- إبراهيم يوسف حماد عودة، **مرجع سابق**، ص 21.

من قدرة الاقتصاد الوطني لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة العالمية من قبل المؤسسات العملاقة والتكتلات الاقتصادية التي تدعمها تقنيات عالية ومتطورة.[1]

ويدخل السودان ألفية جديدة والبلاد موعودة بموارد مقدرة من عائدات البترول وتدفقات التمويل من المؤسسات المالية الخارجية الذي استعاد علاقته معها والتي من المتأمل أن نحدث تغييرا هاما في هيكل الاقتصاد السوداني أذا ما أحسن استغلاله كما أن السودان استطاع استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وفرت حوالي 20700 فرصة عمل حيث بلغت نسبة العمالة السودانية فيها 72 % كما ساعدت هذه الاستثمارات في نقل وتوطين التقنية وتطوير مهارات العمالة السودانية وفتح قنوات للتسويق والتصدير وساعدت في الاكتفاء من بعض السلع مثل الاسمنت والحديد وغيرها كما ساهمت في سد جزء العجز في الميزان التجاري وقد قامت بتمويل عمليات التنمية والاستثمار وقد أسهمت في رفع معدل النمو الاقتصادي.[2]

المطلب الرابع:البناء السياسي في السودان

البناء السياسي هو الإطار التنظيمي الذي تندرج تحته كل أوجه السلوك السياسي،فيمكن الإشارة إلى عدد من المؤسسات التي تشكل هذا البناء،ومن هذه المؤسسات الدولة،الأحزاب السياسية ،المجتمع المدني...

*مؤسسة الدولة :تعد إشكالية بناء الدولة القومية أو ما يشار إليه بأزمة التكامل القومي عبر المعضلات التي واجهت الدول المستقلة في إفريقيا عموما لأن الدولة القومية تعتبر شرطًا ضروريا لتحقق الدولة أهدافها الأخرى ،فمشكلة التكامل القومي في السودان تتمثل في التنوع العرقي والثقافي الكثيف مع فشل أساليب وإستراتيجيات إدارة التنوع الثقافي ،حيث فشلت الأنظمة المتعاقبة على حكم السودان منذ الاستقلال في إيجاد حل لهذه المشكلة المستعصية ،و استخدمت بعض هذه الأنظمة سياسة الاستيعاب لصهر الجماعات السودانية المختلفة في بوتقة واحدة . وهو في ما قاد إلى نتائج عكسية ،فبدلا من تحقيق الوحدة الوط نية قادت جهود الاستيعاب إلى المطالبة بالانفصال عن الدولة و تأسيس كيان جديد والتي تدخلت فيها العوامل الثقافية و الاجتماعية مع المطالب التنموية لتزيد من تعقيدات الصراع في السودان و اندلعت حركات التمرد في الجنوب والشرق والغرب. إن العلاقة بين المجموعات المشكلة للجماعة الوطنية ،و علاقة المواطنين المحكومين بالسلطة الحاكمة هي اللبنة الأولى للبناء

[1]- الفاتح محمد مختار، " الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في السودان خلال الفترة : 2010.2000"، **مجلة أما باراك**،(المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، 2013)، ص 24 .

[2]- **المكان نفسه** .

السياسي، وكلما توطدت هذه العلاقة وكانت تكاملية كلما زاد البناء السياسي تماسكا والنظام السياسي استقرارا.[1]

– الأحزاب السياسية: نشأت الأحزاب السياسية السودانية في أربعينات القرن الماضي وذلك في إطار الصراع المستعمر،حيث نشط السودانيين عقب إعلان ميثاق الأطلسي في العمل السياسي فقام حزب الاستقاء عام 1944وحزب الأمة عام 1945، والحزب الشيوعي عام 1946، حيث تمتاز الأحزاب السودانية بالعراقة ،ورغم هول عمر هذه الأحزاب فإن أغلب الأحزاب السودانية لاتزال عاجزة عن ممارسة الدور السياسي المطلوب منها،وهي لم تتطور لا من حيث أرائها الفكرية ،وبرامجها السياسية ،ولا من حيث هياكلها التنظيمية.[2]

– المجتمع المدني: ظهرت تنظيمات المجتمع المدني الحديثة في السودان مبكرًا ،وذلك مت مطلع القرن العشرين ويتمثل ذلك في نقابات العمال ،و التنظيمات ،و المزارعين ،وتنظيمات المرأة والشباب والطلاب،فضلًا عن الجمعيات الثقافية،لقد لعبت هذه التنظيمات أدوارًا مقدرة في العمل الوطني و انخرطت في نشاط سياسي واسع إبان مرحلة الكفاح ضد الاستعمار ،حيث شارك الطلاب و العال والنساء بقسط وافر في هذا الصراع وقادوا إضرابات عمت كل أنحاء القطر،حيث يلاحظ على تنظيمات المجتمع المدني الآتي:[3]

أ– التسييس: غدت هذه التنظيمات كنا سبقت الإشارة مسبقًا أذرعًا لتنظيمات سياسية معينة مما أفرغها من محتواها مما جعلها فرصة لتقلبات السياسة وتناقضات المواقف.

ب– صفق أو غياب التمويل حيث تعاني أغلب هذه المنظمات مشكلة التمويل.

ج–غياب التنسيق فيما بينها،فمع كثرة التنظيمات المجتمعية و وجود تشابه في أنظمتها وأهدافها ،إلّا أن التنسيق فيما بينها خفيفا.

ج– ضعف التدريب وبرامج التنمية البشرية.

هـ– غياب الثقة بينها وبين مؤسسات الدولة.[4]

– التقسيمات الإدارية: في عام 1991 م قرر مجلس قيادة الثورة – السودان تقسيم السودان إلى تسع ولايات. تنقسم كل ولاية أخرى إلى المقاطعات والمناطق أو المناطق الحكومية المحلية.

---

[1]– بهاء الدين مكاوي، **البناء السياسي و مستقبل الحكم في السودان**، (مملكة البحرين : ورقة مقدمة في جامعة العلوم التطبيقية)، ص03 .

[2]– **المرجع نفسه**، ص54 .

[3]– بهاء الدين مكاوي، **مرجع سابق**، ص 54 .

[4]– **المكان نفسه** .

العدل: تألف نظام المحاكم من المحاكم المدنية والخاصة. المحاكم المدنية مطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية،أو الشريعة،ولكن يسمح أيضًا بالنظر في القانون العرفي في الوصول إلى القرارات. قمة النظام القضائي المدني كانت محكمة الاستئناف العليا. [1]

تتألف المحاكم الدنيا من محاكم الاستئناف في الولايات وعلى المستوى المحلي،والمحاكم الكبرى ومحاكم الصلح. وتتناول المحاكم الخاصة،الخاضعة للولاية القضائية العسكرية،الجرائم التي تمس الأمن القومي أو تنطوي على فساد رسمي.[2]

السياسة: على الرغم من أن RCC-NS حظرت جميع الأحزاب السياسية في عام 1989،إلا أنها تتسامح مع النشاط السياسي للجبهة الإسلامية القومية (NIF)،وهو تحالف يهيمن عليه الإخوان المسلمون. جميع الأطراف الأخرى اضطهدت،وقادتها أعيد تنظيمها في الخارج أو في المناطق الجنوبية خارج سيطرة الحكومة. تميل أحزاب المعارضة إلى أن تكون طائفية. يمثل حزب الأمة والحزب الوحدوي الديمقراطي (DUP) الدوائر الإسلامية في شمال السودان. الحركة الشعبية لتحرير السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان) استمدت الدعم من السكان الذين هم في الغالب من غير المسلمين وغير العرب في الجنوب.

الشؤون الخارجية: قبل انقلاب 1989،كان للسودان علاقات وثيقة نسبياً مع مصر،والمملكة العربية السعودية،والولايات المتحدة،وكان له تاريخ من العلاقات المتوترة مع ليبيا. تغيير RCC-NS اتجاه السياسة الخارجية للسودان،ولا سيما من قبل دعم العراق خلال حرب الخليج الفارسية من 1990-91. ردت المملكة العربية السعودية والكويت بتعليق المساعدات الاقتصادية،التي تشكل عنصرا حاسما في ميزانية الحكومة.[3]

قوات الأمن الوطنية: في عام 1991،بلغ مجموع القوات المسلحة الشعبية السودانية حوالي 71،500 فرد. كان الجيش حوالي 65000 ؛ القوة الجوية وقيادة الدفاع الجوي كان لكل منهما حوالي 3000. كان في البحرية حوالي 500.

الوحدات التكتيكية الرئيسية: نظمت SPAF في ست قيادات إقليمية ذات هياكل تقسيم. الوحدات الرئيسية: لواءان مدرعتان،ولواء مشاة آلي،ولواء محمول جوا،ولواء هجوم جوي،وسبعة عشر لواء مشاة،وثلاثة أفواج

[1] -Federal Research Division، Sudan a country study On the cover: A group of pyramids at Meroe،(north of Khartoum، Fifth Edition، First Printing، 2015)، p 36.

[2]. -Loc.cit، p،36

[3] -Federal Research Division، op.cit،p، 36.

مدفعية،وكتيبتان مدفعيتان مضادتان للطائرات،وفوج هندسي واحد. تباينت نقاط قوة الكتائب والكتائب والشركات بشكل كبير.[1]

نظمت القوات الجوية في سربتي هجوم أرضيين مقاتلين واثنين من أسراب مقاتلة،منها سرب واحد فقط،بالإضافة إلى سرب نقل،وسرب طائرات هليكوبتر غير مسلح،وطائرات تدريب. قيادة الدفاع الجوي مجهزة بمدافع مضادة للطائرات موجهة بالرادار وصواريخ السوفييت SA-2. وكان للقوات البحرية،تحت قيادة الجيش

بعض زوارق دوريات الأنهار العاملة ولكن لا توجد قدرة تذكر أو لا قدرة على القيام بدوريات في ساحل البحر الأحمر. الكثير من معدات القوات المسلحة غير العملياتية بسبب ضعف الصيانة ونقص قطع الغيار.[2]

[1] -Loc.cit

[2]- op.cit،pp،36،37. Federal Research Division

المبحث الثاني:الخلفية التاريخية للوجود التركي في السودان

المطلب الأول:التطور التاريخي للعلاقات التركية السودانية

استطاعت الدولة الإسلامية العثمانية في تركيا أن توحد الدويلات الإسلامية في شمال إفريقيا من مصر إلى الغرب ،وعندما استكملت استتباب الأمن في هذا الشريط الإسلامي فكت في الاتجاه جنوب الصحراء إلى السودان ،وعندما توغل الجيش العثماني جنوبا شهدت حملات الغزو تعقيدات عديدة كادت أن تطيح بآمال العثمانيين ،فلم تكن الأرض هي الأرض التي غزوها في شمال إفريقيا ،ولا الناس هم الناس ،ولا الطبائع هي وو ما ألفوه ،تجاوز تفكير قائد الحملة "مُحَمَّد علي باشا" مجرد نفوذه للتفكير الإستراتيجي وجاء اختياره السودان لأسباب عديدة ،منها حماية ملكه من التهديدات الأوروبية للإمبراطورية العثمانية ،وتأمين حدوده الجنوبية .[1]

و البحث عن رجال أقوياء واستجلابهم كجنود من السودان ليكونوا منهم جيشًا يصد به أي هجوم محتمل.ومن الأهداف التي يذكرها المؤرخون لاتجاه"مُحَمَّد علي" صوب السودان للبحث عن الذهب الذي كانت تحتاجه بلاده للإنفاق العسكري و الصناعي و الزراعي،وقد سرى خبر وجوده في مناطق متعددة بالسودان في فاز وغازي ،وبني شنقول،وجبال النوبة. وقد شكل التخوف من حروب المياه سببا للسيطرة على منابع النيل ،حيث كانت الحبشة مدعومة بسند إنجليزي ،وتشكل تهديدا للمصريين بتحويلها نهر النيل ،فكان من ضمن الأهداف "مُحَمَّد علي باشا" الاستيلاء على السودان هو تأمين مياه النيل من أجل النهضة الزراعية.[2]

و إستفادت الخلافة العثمانية من موارد السودان ،وأحدثت هذه الموارد ازدهارا في الإنتاج الزراعي و الحيواني ،ولكنه لم يوظف أكثر من هذه الموارد لمصلحة السودان ،بل أثقل كاهل السودانيين –خاصة الطبقات الفقيرة–بالضرائب الباهظة التي فرضتها السلطات الجديدة عن طريق الوسائل القمعية لتجميعها والتي كان ينتهجها الجنود غير النظاميين(الباشبزق)،الأمر الذي جعل السودان طوال تلك الفترة موردا حقيقي لمحمد و أحفاده ،يعتمد عليه إلى أن أقامت الثورة المهدية عام 1885م. وليس من المنصف عدم ذكر الجوانب الإيجابية للوجود التركي بالسودان و بالطبع شهد السودان في ذلك العهد حركة حداثة وتطوير في العمران والتعليم والتجديد الديني، والإثراء العرقي ،وينسب إلى "علي خورشيد باشا" تأسيس مدينة الخرطوم، والراجح أنه بدأ ذلك التأسيس عام 1830م،رغم أن توليه الحكم دارية كان سنة 1824م.[3]

---

[1]– عبد الرحمان أحمد عثمان، **مرجع سابق**،219

[2]– **المكان نفسه** .

[3] – عبد الرحمان أحمد عثمان، **مرجع سابق**،219 ص ص،220.

ويذكر"سليمان كشه" في كتابه سوق الذكريات ،أن الحكم دار "علي خورشيد"بنى للعاصمة الجديدة مبنى للمديرية ،وجامعًا بقي حتى أيام المهدية ،و شرع السكان في البناء بالطوب الأحمر و المواد الأخرى ،وكان ذلك سنة 1834م ،وحينها تميزت الخرطوم عمّا حولها و أصبحت تضم خمسة عشرة ألفًا من السكان أو يزيدون،وقبل التطرق لجهود "خورشيد" في بناء الخرطوم يجب الإشارة إلى جهود سلفه محبوك ،الذي أسس معسكرًا بمنطقة الشجرة ،وأصبحت تعرف باسم شجرة محبوك او ماحي بك ،التي هي الآن بين الكلاكلة واللاماب.

وفي دراسة بحثية أخرى للبر سفور "إشراقة عباس"،حملت عنوان العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا ،و أوضح أن العلاقة التاريخية بين تركيا والسودان تعود إلى بدايات القرن السادس عشر أي حوالي عام 1520.[1]

و إلى عهد السلطان التركي العظيم سليم الأول ،وليس إلى بدايات القرن التاسع عشر 1821م،وعند مُحَمَّد علي باشا والي مصر ،،فالوجود التركي في السودان أقدم مما هو معروف و مشهور وسط التامة في السودان ،بل حتى الكثير من المثقفين والمتعلمين اللذين يظنون أن تركيا السابقة في الفترة من 1828 إلى 1898م التي يأت بغزو مُحَمَّد علي باشا للسودان ،هي أول اتصال بين السودان،بأسانيد مروية أز السلطان سليم الأول قدم إلى سواكن ومصوع احتلهما ،ثم دخل الحبشة بقصد الزحف علي سنار ،و أنه خاطب ملكها-آنذاك-عمارة دنقس يدعون للطاعة ،غير أن ا لأخير ردّ عليه بما صرفه عن عزمن ،بأن قال له إن أكثر أهل بلاده عرب ومسلمون ،و أن ليس لديهم ما يدفعون للجزية فقنع سليم بذلك وعاد إلى الأستانة.[2]

المطلب الثاني:علاقة السودان مع تركيا بعد استقلاله

بعد انقطاع كامل في العلاقات السودانية التركية استمر حوالي أربعين عاما (1916_1956م)إلا ما توفر من علاقة اسمية ،اتفاقية الحكم الإنجليزي المصري الموقعة في 19يناير1899م،اتصل ما انقطع من حبلها ،وكانت تركيا هي السابقة لهذا الوصل حيث بادرت بفتح سفارة لها في السودان عقب استقلاله في عام 1956م،وأعربت عن رغبتها في أن يكون للسودان تمثيل دبلوماسي مقيم بها، إلا أن السودان لم يستجيب لهذه الرغبة إلا بعد مرور قرابة العقدين على استقلاله،حيث قام بافتتاح سفارة له في أنقرة في أكتوبر من عام 1970م، وهكذا بدأت حقبة جديدة من العلاقات بملاح جديدة طابعها الندية واحترام سيادة الأخر وتحقيق المصلحة المشتركة للبلدين.

[1]- عبد الرحمان أحمد عثمان، **مرجع سابق**، ص ص،219، 220

[2]- **المرجع نفسه**، ص 220.

وظلت العلاقات بين البلدين بعد ذلك تتسم بالتقليدية،ولم اتجاها نحو تطويرها ودفعها،وربما كان ذلك بسبب انغماس السودان في القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية و اتخاذه لموقف متحفظ تجاه العلاقات مع تركيا،التي تحتفظ أيضًا بعلاقة رسمية مع إسرائيل العدو اللدود للبلاد العربية الإسلامية ،ولم تتجاوز العلاقة بين البلدين البعد الإقتصادي لأبعاد سياسية أو ثقافية،وحتى هذا البعد الإقتصادي انحصر في التبادل التجاري بينهما حيث ظل السودان يصدر إلى تركيا القطن طويل التيلة والصمغ العربي والأومباز وزيوت الطعام والجلود وفي المقابل تصدر له تركيا القمح والعدس والشاي ومواد البناء والمنتجات الصناعية الخفيفة والكيماويات.[1]

وفي مطلع الثمانينات حدث تطور مهم في سعي القيادة التركية لتعميق صلتها مع العالم العربي الإسلامي ،أما الضغوط السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها من حلفائها الغربيين وخاصة دول المجموعة الأوروبية،فصارت تبحث لها عن دور فعال في منظمة المؤتمر الإسلامي،وتتخذ مواقف سياسية و اقتصادية.[2]

مؤيدة للقضايا العربية بشكل عام،ومنها تقليص علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل وتوثيق صلتها مع الدول الإسلامية عبر المؤتمر الإسلامي ومنها السودان.كما يعد السودان عاملًا مساعدًا أخر في دعم علاقة السودان بتركيا،خاصة فيما يتعلق بخططها نحو الانفتاح على الدول الأقل نموًا وإعطاء أولوية في ذلك للبلدان الإفريقية في يونيو من العام 1970م ثم توقيع أول بروتوكول تجاري بين البلدين لتبادل السلمي زاد بعده حجم التبادل التجاري بينهما من 663ألف دولار فقط في عام 1970م إلى 2،814مليون دولار في عام 1980 م ،بسبب التسهيلات الائتمانية التي قدمتها تركيا السودان. في عام 1982م قام رئيس الجمهورية الأسبق"جعفر منيري"بزيارة تركيا ،مصحوبًا بعدد من الوزراء ،بدعوة من الرئيس التركي "كنعان أفريم"،وتم خلال هذه الزيارة التوقيع على اتفاقيات تعاون اقتصادي،وفني وثقافي وعلمي وعبر الرئيسان آنذاك عن سرورهما لنتائج التي انتهت إليها المباحثات بينهما.[3]

و وعدا بتوفير التدابير التي تكلف تطويرها،وأكد رغبتهما في زيادة التبادل التجاري بينهما،وبعد ذلك بدأت العلاقات التجاري و الاقتصادية بين السودان وتركيا تسير في بطء شديد .وعلى الرغم من انعقاد اللجنة الوزارية المشتركة في دورتها الأولى في العام 1983م،وتوقيع البروتوكول التجاري في تلك الدورة.فإن العلاقات لم تشهد آي تطور. وانتهى هذا الركود والضعف بين البلدين إلى إقفال السودان لسفارته في أنقرة في عام

[1]- يوسف فضل حسن، **مرجع سابق**، ص . 142

[2]- **المرجع نفسه** .

[3] - **المرجع نفسه**، ص ص142،143 .

1983م.وتدنى حجم التبادل السلعي بين القطرين ووصل إلى أدنى مستوى له خاصة من الجانب السوداني،حيث وصل في الأعوام 1983م،1984م،1985م إلى ما قيمته 267و 146و 120 ألف دولار فقط .وللمرة الثانية حدث تطور مهم في علاقات البلدين إبان الديمقراطية الثالثة،فقد أعطت زيارة "السيد الصادق المهدي"،رئيس الوزراء السابق لتركيا في أكتوبر 1986م دفعة قوية لنمو العلاقة بين القطرين. إ ذا تم الإنفاق بين "المهدي"ورصيفه التركي آنذاك" تور قو ت أوزال"على تطوير العلاقات في المجالات الاقتصادية و التجارية والثقافية.[1]

وبدأ كانت العلاقات بين البلدين تسير نحو التقدم المطّرد ،بسبب المتغيرات المحلية و الإقليمية و الدولية على لمستوين السياسي والاقتصادي.وفي خضم ذلك وفي 30 يونيو 1989م أي بعد سبعة أشهر من انعقاد الدورة الثالثة اللجنة الوزارية السودانية التردية المشتركة في الخرطوم . تسلمت ثورة الإنقاذ الوطني مقاليد الحكم في علاقات السودان الخارجية تأثرت بعوامل التغير العديدة في كلا البلدين وفي محيطها الخارجي.[2]

المطلب الثالث:العلاقات التركية السودانية المعاصرة

في الأيام الأخيرة من عام 2017 قامت الرئاسة التركية بجموعة زيارات دولية كبيرة ومهمة من الناحية الإستراتيجية حيث قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للبلاد،ولتتبع هذا التطور فيما يلي سلسلة متتابعة من المواقف والفعاليات تؤكد ذلك. في الرابع عشر من ديسمبر الجاري بحثت "د. سمية أبو كشوة " وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي بمكتبها مع سفير تركيا بالخرطوم الدكتور "عدنان نذير أوغلو"،أوجه التعاون المشترك بين البلدين في مجالات التعليم المختلفة مثل تبادل المنح وأساتذة الجامعات والطلاب والأبحاث المشتركة وأشادت بملتقي الجامعات السودانية التركية الذي انعقد خلال العامين السابقين بكلٍّ من الخرطوم وتركيا، وأد ى إلى تمتين العلاقة بين البلدين في الثاني من ديسمبر الجاري تقلد السودان ممثلا في الجمعية السودانية التركية للإغاثة الطبية مركزا مرموقا في مجال العمل الطوعي والإنساني العالمي، وذلك بانتخاب الدكتور وهيب إبراهيم هارون رئيس الجمعية من قبل عضوية المؤتمر العالمي الثاني للتجمعات الصحية الإسلامية الذي بدأ أعماله في اسطنبول في 27 نوفمبر الماضي، وكذلك مساعدا للرئيس،في الثاني عشر من نوفمبر الماضي استقبل وزير الخارجية بروفيسور إبراهيم غندور بمكتبه سفير جمهورية تركيا الجديد لدي السودان عرفان أوغلو والذي قام بتسليم الوزير نسخة من أوراق اعتماده

[1] – يوسف فضل حسن، **مرجع سابق**، ص . 142

[2] **المرجع نفسه** .

حيث أعرب السفير أوغلو عن سعادته بالعمل في السودان واعتزازه بالروابط التي تجمع بين البلدين ،مؤكداً عزمه علي بذل كل جهد من أجل تقويتها وتطويرها.[1]

في التاسع عشر من أكتوبر الماضي التقي وزير النقل والطرق والجسور المهندس مكاوي مُحَمَّد عوض بوفد هيئة سكك حديد تركيا برئاسة المهندس عيسى أبادين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لسكك حديد تركيا والذي رافقته عدد من الشركات العاملة في مجال السكة حديد وذلك بحضور المهندس إبراهيم فضل عبد الله المدير العام لسكك حديد السودان وقدم رئيس الوفد التركي شرحا مستفيضا عن أجندة اجتماعاتهم مع مسئولي هيئة سكك حديد السودان التي تضمنت وضع مذكرة تفاهم شاملة تحتوي علي تقديم عرض الاحتياجات المختلفة .[2]

للسكة حديد خلال الربع الأول من العام 2018 والاتفاق علي بناء القدرات لمنسوبي سكك حديد السودان بالتدريب في مختلف المجالات. كما تباحث الطرفان حول مشروع خط بور تسودان داكار حيث أبدي الوفد التركي رغبتهم في المشاركة في تمويل وبناء الجزء السككي من بورتسوان أنجمينا في التاسع من أكتوبر الماضي أكدت وزارة التجارة أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية والتجارية بين السودان وتركيا ستمكن السودان من الاستفادة من الخبرات والتقنية التركية في كثير من المجالات كما أنها ستمكن السودان للنفاذ للأسواق الأوربية. جاء ذلك في المنار الذي نظمته وزارة التجارة بفندق كورنثيا بهدف تنوير القطاع الخاص باتفاقية الشراكة الاقتصادية والتجارية بين السودان وتركيا وآفاق التعاون المشترك.[3]

بحضور عدد من وزراء القطاع الاقتصادي والقطاع الخاص الثامن من أكتوبر رحبت وزارة الخارجية التركية، بقرار الولايات المتحدة الأمريكية، رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة علي السودان.وأوضحت في بيان لها أنّ القرار الأمريكي الصادر في 6 أكتوبر بخصوص رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان، سيكون نقطة تحول مهمة في علاقات البلدين،و أعربت عن ثقتها بأنّ قرار رفع العقوبات، سينعكس ايجاباً علي الأمن والاستقرار في بلدان جنوب الصحراء الإفريقية في الحادي عشر من سبتمبر اطلع الفريق أول ركن بكري حسن صالح النائب الأول لرئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء القومي علي نتائج جولة المفاوضات الثالثة حول اتفاقية الشراكة الاقتصادية والتجارية بين السودان وتركيا والتي انعقدت خلال الفترة من 8-10 أغسطس الماضي بالعاصمة التركية أنقرا.[4]

---

[1]- مُحَمَّد زاهد غول، "الرؤية التركية الإستراتيجية لإفريقيا والسودان نموذجًا "، **مجلة القدس العربي**،(العدد الأول،2017)، ص 03.

[2]. مُحَمَّد زاهد غول، **مرجع سابق**، ص ص 04،03.

[3]**– المكان نفسه.**

[4]**- المكان نفسه.**

حيث كانت الجولة مخصصة لمناقشة الملاحق المتعلقة باتفاقية الشراكة حول قواعد المنشأ والمعاملة التفضيلية بين البلدين والعرض الجمركي لهذه الاتفاقية مبينا انه تم الاتفاق خلال هذه الجولة علي معظم محتويات هذه الملاحق.

الحادي عشر من سبتمبر توجه والي البحر الأحمر علي أحمد حامد الي تركيا يرافقه وزير الاستثمار بالولاية، لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات بين الولاية ومجموعة الاستثمار التركية وترجمتها الي واقع ملموس،ومن بين تلك الاتفاقيات اتفاقية زراعة خمسة آلاف فدان قطن بمشروع دلتا طوكر الزراعي في العشرين من يوليو أبدت الحكومة التركية رغبتها في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع السودان والانتقال بها الي آفاقٍ أرحب، فيما أبدي الفريق أول د. مُحَمَّد عثمان سليمان الركابي وزير المالية والتخطيط الاقتصادي لدي لقائه بمكتبه بسفير تركيا لدي السودان السفير " جمال الدين ايدن " بحضور عبد الله إبراهيم وكيل التخطيط بالمالية رغبة بلاده في الاستفادة من خبرات وتجارب تركيا.[1]

في تطوير تقنيات الإنتاج في القطاعات الحقيقية بالتركيز علي القطاعين الزراعي والصناعي وتحديث تقنية التصنيع الزراعي وتطوير وتنويع الصادرات السودانية ورفع قدراتها التنافسية في السوق العالمية وفتح المزيد من الأسواق العالمية أمامها، في الثالث من أغسطس بحث وزير النقل والطرق والجسور المهندس مكاوي مُحَمَّد عوض بمكتبه مع السفير التركي بالخرطوم والسيد يس اكتاي نائب رئيس حزب العدالة والتنمية التركي يرافقهما وفد رفيع المستوي بحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين في مجالات قطاع النقل والطرق والجسور .وأبدي الوفد التركي رغبة بلاده في الاستثمار في مجالات الطرق والسكة حديد والطيران مؤكدين دعمهم لكافة أوجه التعاون بين البلدين.[2]

العاشر من أغسطس بدأت بأنقرة الجولة الثالثة لمفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية التجارية بين السودان وتركيا حيث رأس الجانب السوداني وزير الدولة بالتجارة الصادق مُحَمَّد علي والجانب التركي نائب وزير الاقتصاد التركي الفاتح متين، ورافق وزير الدولة عدد من الوزراء الولائيين وممثلي وزارات الخارجية و الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية العاشر من يوليو كشف د. إسماعيل بشارة مدير أكاديمية العلوم الصحية عن وصول خمسة أطباء خبراء ومختصين في مجال صحة الأم والطفل للسودان للتدريب في القبالة من دولة تركيا في أطار التعاون الصحي بين البلدين.

[1] – مُحَمَّد زاهد غول، **مرجع سابق**، ص ص 04،05.

[2] – **المكان نفسه**.

أما في الرابع عشر من ابريل 2017م رحّبت تركيا،،بتشكيل «حكومة الوفاق الوطني» في السودان.[1]

وقالت وزارة الخارجية التركية، في بيان لها، أن حكومة الوفاق تأتي تتويجاً لتوقيع وثيقة الحوار الوطني في السودان التاسع من مايو التقى الفريق أول ركن عوض "مُحَمَّد أحمد بن عوف" وزير الدفاع، في إطار زيارته إلي للمشاركة في المعرض الدولي للصناعات الدفاعية بإسطنبول التقي بنظيره التركي فكري أشيق وأجري الجانبان مباحثات مشتركة تناولت سبل تعزيز التعاون في المجالات العسكرية والصناعات الدفاعية .السابع والعشرون من ابريل الماضي التقي الأمين العام لمجلس الأحزاب السياسية الإفريقية الدكتور نافع علي نافع بيس اكتاي نائب رئيس حزب العدالة والتنمية بتركيا. وقال الدكتور نافع في تصريح صحفي عقب اللقاء انه بحث مع نائب رئيس حزب العدالة والتنمية التركي توثيق العلاقة بين مجلس الأحزاب السياسية الإفريقية وإقامة مناشط مشتركة ومساهمة حزب العدالة والتنمية في تطوير ونهضة الأحزاب السياسية الإفريقية. وأضاف قائلاً «إن الزيارة تسهم في تقوية العلاقة بين المجلس وحزب العدالة والتنمية»، مشيرا إلي أن الجانبين سيتبادلان الزيارات في هذا الخصوص .من جانبه أوضح يس اكتاي نائب رئيس حزب العدالة والتنمية بتركيا حرص حزبه علي تطوير علاقاته مع الأحزاب السياسية الإفريقية من خلال مجلس الأحزاب السياسية الإفريقية، لافتا إلي الرغبة الكبيرة لدي الطرفين للتعاون المشترك.[2]

الثالث والعشرون من ابريل اختتمت بالخرطوم المباحثات المشتركة بين السودان وتركيا ومنظمة التعاون الإسلامي حول القضايا الصحية والتي استمرت لمدة خمسة أيام .وهدفت المباحثات إلي رفع مقدرات السودان في مجال الاستعداد والاستجابة للطوارئ وتقييم احتياجات التدريب في مجال الطوارئ الصحية من كوادر ومنشآت والعمل علي أن يكون السودان مركزاً للتدريب في مجال الطوارئ علي مستوي الإقليم إضافة لتقييم الدعم التركي وتقوية مدارس القابلات ومساعدة السودان في تقوية نظم وبرامج التدخل السريع لمجابهة الكوارث انعقاد الدورة الرابعة للجنة التشاور السياسي بين السودان وتركيا في أنقرة خلال الفترة من 28 فبراير إلى 2 مارس واستعرضت الاجتماعات العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ومستوي تنفيذ الاتفاقيات بين البلدين والاتفاق علي خارطة الطريق لتطوير العلاقات نحو بناء شراكة إستراتيجية واقتصادية بين البلدين.[3].

---

[1]- **المكان نفسه .**

[2]- مُحَمَّد زاهد غول، **المرجع سابق**، ص 06.

[3]- **المكان نفسه .**

المبحث الثالث: علاقات التعاون التركية السودانية

المطلب الأول: التعاون العسكري بين تركيا والسودان

أولا:المستوي العسكري

بدأ التعاون العسكري بين البلدين بمصادقة الرئيس التركي السابق .عبد الله غول ،في 15مارس 2013 على قانون "اتفاق إطاري مع السودان بشأن التدريب العسكري والتعاون التقني والعلمي للقوات العسكرية ،وبعدها بنحو عام استقبلت قوات البحرية السودانية ،في منتصف 2014 بميناء "بور تسورا ن"أربع سفن بحرية تنتمي لمجموعة البارجة"باربا روس "التابعة لقوات البحرية التركية ،وشمل برنامجها إجراء تدريبات مشتركة كما وقع وزير الدفاع عدد من اتفاقيات التعاون في مجالات التدريب العسكري والصناعات الدفاعية .في ماي 217على هامش المعرض الدولي للصناعات الدفاعية (إ يدف) باسطنبول.[1]

حيث وقعت كل من تركيا والسودان اتفاقيات للتعاون العسكري والأمني خلال زيارة الرئيس رئيس طيب أردوغان إلي الخرطوم .كما تم التوقيع على اتفاقيات تعلقت بإنشاء مرسى لصيانة السفن المدنية و العسكرية ولقد كانت وزارة الدفاع السودانية منفتحة على التعاون العسكري مع تركيا.ومن ثم تطوير العلاقات في جانب الصناعة الدفاعية.[2]

إضافة الى إقامة قاعدة عسكرية تركية في منطقة سواكن الأمر الذي أكد بأن الفترة الراهنة تشهد تقاربا كبيرا بين أنقرة والخرطوم على كافة المستويات ،كما أن تركيا تعد حليفا أمنا بالنسبة لميناء سواكن فهو الأقدم في السودان وفي الوقت الحالي هو الميناء الثاني بعد ميناء بور سودا ن حيث استخدمت الدولة العثمانية لقواتها البحرية البحر الأحمر و ضم الميناء ،مقر الحاكم العثماني لمنطقة جنوب البحر الأحمر بين عامي 1821و1889.[3]

ثانيا: المستوى السياسي

أما على المستوى السياسي فقد قدم البلدان الدعم لبعضهما البعض في المحافل الدولية وقد لعب السودان دورا مهما في فوز تركيا بالعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن للفترة 2009_2010 كما ظلت تركيا تدعم سيادة السودان واستقراره ووحدة أراضيه،

---

[1]– خالد التيجاني النور، "الإتفاقيات السودانية–التركية :الدلالات و الأبعاد"، **تقرير** (2018).

[2]– "السودان وتركيا يوقعان اتفاقيات للتعاون العسكري و الأمني "، **مجلة الخرطوم**،(2017)، www.walhyat.comفي يوم 2018/03/10، ص 02.

[3]– هبة السيسي، " الإتفاقيات التركية السودانية تحي فوبيا مصر وحلفائها " ، **مجلة العربي الجديد**،(2016)،hpp//www.alaraby.co.uk/politis. في يوم 2017/12/27، ص 02.

– دعم السودان مرشح تركيا لمنصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لعام2007؛

– ظل السودان يدعو كل المسألة القبرصية في إطار الأمم المتحدة ؛

– كما ظلت تركيا تدعو المجتمع الدولي إلى اعتماد الطرق الدبلوماسية و التعامل مع السودان وحل قضاياه ،كما أعلنت موقفا صريحا برفضها لإدعاءات ما سمي بالمحكمة الجنائية ضد السيد ريس الجمهورية؛

– قدمن تركيا مقترحا لدعم السلام والاستقرار بين السودان و دولة جنوب السودان عبر آلية للتعاون الثلاثي بين أنقرة والخرطوم وجوبا لتنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية المشتركة التي تعمل على تنمية المناطق الحدودية بما يعزز السلام و الاستقرار؛[1]

– أنشأت لجنة تشاور سياسي بين وزارتي الخارجية في البلدين عام 2011 يرأسها وكيلا وزارة الخارجية وقد عقدت حتى ثلاثة دورات ؛

– أطرت علاقات التعاون الاقتصادية والتجارية بين البلدين من خلال اللجنة الوزارية المشتركة التي يرأسها وزير ا الزراعة في البلدين والتي عقدت دورتها الثالثة عشر بالخرطوم من3_6نوفمبر2013م؛

– تناولت اجتماعات اللجنة الوزارية المشترك ة الأخيرة،التعاون في مجالات النجارة والشراكة التجارية والاقتصادية ،الاستثمار ،الصناعة ،الزراعة والثروة الحيوانية ،العلوم التكنولوجيا،الطاقة والتعدين والغابات والبيئات ومصادر المياه والنقل ،الاتصالات ،الصحة ،التعليم ،الثقافة بناء القدرات.[2]

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي و التجاري بين تركيا و السودان

كشف أوردوغان عن 22 اتفاقية مع الجانب السوداني في العديد من مجالات التعاون مشيدا بالإمكانيات الاقتصادية الكبيرة و الموارد البشرية الهائلة التي يمتاز بها السودان،مطالبا بضرورة تعزيز العلاقات السياسية و الاقتصادية بقدر الإنسانية و الثقافية معها، رغبة البلدين في تدشين مرحلة جديدة من التعاون البنّء ساقت إلى تشكيل "مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى" بين البلدين الذي يهدف إلى نقل العلاقات بين البلدين إلى مستويات متقدمة أكثر،لتشمل المجالات الحيوية المشتركة التي تعزز أواصر المحبة و الأخوة بين الشعبين.

وعن حجم التجارة بين البلدين الذي يبلغ قرابة 500مليون دولار حتى عام 2016، كشف الرئيس التركي أن هذا ليس كافيا ،موضحا هدفنا الوصول إلى ملياري دولار في حجم التجارة،لكن في ذات الوقت علينا

[1]– مُحَّد عبد القادر، "العلاقات السودانية التركية : ملف متكامل"، **مجلة الحياة**، (العدد الرابع، 2017)، .alanilin.com في يوم 2018/03/11 ص ص 03،04.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 05.

أن نستهدف الوصول إلى 10مليارات دولار،مؤكدًا إمكانية الوصول إلى الهدف المذكور خلال فترة قصيرة "حال العمل معًا وتطوير مشاريع مشتركة".[1]

هذا الأمر يتطلب مزيدًا من تنشيط الاستثمارات التركية في السودان التي تبلغ حاليًا قرابة 650مليون دولا،خاصة أن هذا الرقم هزيل للغاية قياسًا بحجم المشروعات التي ينفذها مستثمرون أتراك حول العالم وتبلغ نحو 9آلاف مشروع بقيمة 351مليار دولار 919بلدًا على مدى الأعوام 45الأخيرة ،متعهدًا -أردوغان-أن تصل تلك للاستثمارات في السودان إلى مليار دولار خلال فترة وجيزة.

عدد من المراقبين يتوقعون أن يفرز التقارب التركي السوداني تداعيات عكسية على المحور -السعودي-الإماراتي خاصة فيما يتعلق بما سينجم عنه من إحداث بعض التغيير في خطط محور الخليج الذي سيتأثر بلا شك بعد إلحاق السودان بالمحور التركي الذي يسعى للتصدي لأطماع الأنظمة الخليجية في المنطقة.[2]

حيث سجلت مؤشرات العلاقات الاقتصادية بين البلدين أرقامًا متواضعة ،سواء بمعيار تصور وجود علاقات سياسية متميزة بدوافع الخليفة الإيديولوجية أو بمعيار حجم الاستثمارات التركية وتجارتها،و أقرّ "أردوغان" بذلك قائلًا :إ"ن السياسة الخارجية على الصعيد العالمي عمومًا .أو على الصعيد الإفريقي خصوصًا مجموع عدد سكان البلدين الشقيقين 119مليون نسمة .[3]

لكن حجم التبادل التجاري الراهن البالغ 500مليون دولار ،لا يليق بنا أبدًا ".مضيفًا :"يجب رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مليار دولار في المرحلة الأولى ،ولاحقًا إلى 10مليار دولار ،وكانت تركيا قدمت تسهيلات ائتمانية بمئتي مليون دولار لتشجيع الشركات التركية على العمل في السودان منذ عام 2008،كما موّل بنك تنمية الصادرات التركية بعض مشروعات البنية التحتية في ولاية الخرطوم بمئة مليون دولار،إلى جانب ذلك قدمت بعض المنح والمعونات الإنمائية من بينها مستشفى "نبيا لا" في دارفور وأخرى في الخرطوم،وترميم بعض الآثار التركية في سواكن.[4]

كما وقّع كل من السودان وتركيا في العاصمة أنقرة على اتفاق شراكة بين البلدين تشمل العديد من المشاريع ،و إقامة مناطق حرة،بالإضافة إلى تطوير الاستثمار الثنائي المشترك.

---

[1]- علي مُحَمَّد عيسى، "تواجد تركيا في جزيرة سواكن وتقاربها مع السودان وصراع النفوذ نع الإمارات في البحر الأحمر "، **مجلة الماسك**،(مركز الإمارات للدراسات و الإعلام، العدد07، د.س.ن.)، ص ص.04،03.

[2] - علي مُحَمَّد عيسى، **المرجع سابق**، ص 04.

[3]- **المكان نفسه** .

[4]- خالد التيجاني النور، "الإتفاقيات السودانية-التركية:الدلالات و الأبعاد"، **مجلة إيلاف السودانية**، (العدد 653،2018)، ص 26 .

ويضيف في ذلك وزير الدولة في وزارة التجارة السودانية "الصادق مُحَمَّد"أنه تم الاتفاق خلال اجتماعات اللجنة الفنية السودانية–التركية التي اختتمت أعمالها في أنقرة على رفع حجم التجارة والاستثمار إلى مليار دولار في نهاية عام 2018 ،والتزمت تركيا بإنشاء سكك حديدية في السودان ،وتنفيذ مشاريع كبيرة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية ،وفتح الأسواق التركية أمام اللحوم السودانية ،بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تجارية فنية في مجال التعاون الجمركي المشترك بين البلدين.[1]

و كذلك فيما يتعلق بمجال التعاون التجاري بين البلدين قامت وكالة التنمية والتعاون التركية (تيكا) بتشديد عدد من المشاريع الأخرى كمنح للسودان نذكر منها:

مستشفى نبالا بتكلفة 50 مليون (وقد تم افتتاحها في فبراير 2014)[2].

- مركز التدريب المهني في الخرطوم؛
- معمل التلقيح الصناعي بالمناطق؛
- تأهيل معامل جامعات دارفور.

حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والسودان ما يقارب 291مليون دولار لعام 2013 فيما بلغ حوالي 260مليون دولار لعام 2014 ،وبلغ 320مليون دولار لعام 2015.

وبالنسبة لأهم السلع المتبادلة بين البلدين فمن السودان هي الصادرات الزراعية،ومن تركيا هي الأجهزة الكهربائية مدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي والملبوسات.[3]

المطلب الثالث:العلاقات الثقافية السودانية التركية

انشأ البلدان العديد من الاتفاقيات التعاون في المجال الإعلامي و الثقافي و يجري السعي إلى تفعيلها لتحقيق الأهداف التي أشرنا إليها سابقاً،خاصة بعد أن أنشأت تركيا قناة ناطقة باللغة العربية وبدأت تهتم بتفعيل منتدى التعاون العربي التركي.

- خصصت 30 منحة دراسية للطلاب السودانيين في كل المستويات بالجامعات التركية.
- زار عدد من الفرق الموسيقية وفرق الفنون الشعبية تركيا للمشاركة في بعض المهرجانات والمسابقات الموسيقية؛
- خصصت تركيا سبعين منحة دراسية جامعية وفوق الجامعية للطلاب السودانيين بنظام الاختيار المباشر؛

---

[1] عاصم إسماعيل، "تطوير الشركة الاقتصادية بين السودان وتركيا"، **مجلة العربي الجديد**،(2017)، alararaby.couk في يوم2018/03/10، ص 05.

[2] مُحَمَّد عبد القادر، **مرجع سابق**،ص ص 12.11 .

[3] **المكان نفسه** .

- افتتحت قنصلية عامة للسودان باسطنبول في عام 2007مألحقت بها مستشاريه اقتصادية مطلع العام 2014م؛

- الحكومات والحزب الحاكم في تركي يحكم حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية تركيا من خلال حكومة منفردة منذ نهاية 2002م، ويسيطر الحزب على مقاليد الحكومة متمتعاً بأغلبية برلمانية مريحة، وعلى رئاسة الجمهورية منذ 2007م عندما فاز '' عبد الله غول'' بأصوات الأغلبية البرلمانية التي وضعته في قصر جانكايا لسبع سنوات.[1]

ليفسح الطريق بعدها إلى رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الذي استطاع الفوز طوال الإثنتي عشرة سنة الماضية في كل معركة انتخابية خاضها، برلمانية،محلية،أو استفاء شعبي مباشر. ليفوز بمنصب رئاسة الجمهورية في الانتخاب الشعبي المباشر، وقد خاض الحزب معركة سياسية شرسة انتهت بإعادة الانتخابات التي جرت في يونيو 2015م مرة أخرى في نوفمبر 2015م حيث استعاد حزب العدالة والتنمية موقع الصدارة .جرت محاولة انقلابية فاشلة في يوليو 2016م هدفت للإطاحة بالريس أردوغان وحكومته،ولكن تلاحم الشعب التركي مع قيادته السياسية ساهم في إحباط المحاولة الانقلابية خلال ساعات واستعاد أردوغان قوته السياسية وازدادت شعبيتة بصورة كبيرة؛

- تواصل تركيا دورها الإقليمي المحوري في سوريا والعراق وفق إستراتيجية تستهدف حماية مصالحها وأمنها واستقرارها على ضوء النزاعات الإقليمية والدولية الماثلة في المنطقة.[2]

المطلب الرابع:مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه السودان

إن ما يحرك توجه السياسة الخارجية التركية نحو السودان هي المصلحة والعلاقات والمصالح القومية الاقتصادية التجارية التي نشأت بينهما ويعمل الطرفان على ازدهارها ودفعها أقوى من الخلاف الأيديولوجي للنظامين الذين يتربعان على سدة الحكم في كل من السودان وتركيا ولا قيمة للفكرة والأيديولوجية بين البلدين ،وتأسيسًا على هذه النتيجة فإنه ليس هناك ما يحد من تطور العلاقات بين السودان وتركيا في المستقبل ،أو يمنع تقدم هذه العلاقات أو القفز بها إلى الأمام .فلبلدان يملكان الإرادة السياسية لتطوير العلاقة بينهما ،والقطاعين العام والخاص في البلدين ،يمكنها تطوير العلاقات الاقتصادية التجارية المالية بينهما لمصلحة البلدين.ولا يتوقع للتداخل بين الترتيبات الإقليمية لكلا البلدين أن يؤدي إلى أضعاف العلاقة بينهما أو تحجيمها .فتعدد هويات

[1]- محمد عبد القادر، **مرجع سابق** ص ص 13،14 .

[2]- **المرجع نفسه** .

تركيا وعلاقاتها الاقتصادية مع البلدان الأخرى ليست مسألة اختيار للبدائل سواء مع أوروبا أو بالمقابل الشرق الأوسط أو رابطة الدول المستقلة أو جمهوريات آسيا الوسطى أو بلاد القوقاز .[1]

كما أن تعدد هويات السودان وترتيباته الإقليمية مع الدول العربية أو الدول الإفريقية أو حتى الدول الأوروبية الشريك التجاري المهم للسودان ليست على حساب نمو علاقته بتركيا.فالسودان وتركيا ليسا مضطرين لاختيار بديل بعينه.بل بإمكانهما أن يوسعا نطاق اقتصادهما فتكون لهما علاقة مع كل الأطراف،ويعتمد كل ذلك على سرعة توسع ونمو الاقتصاد والمصالح التي يحققها التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية مع الأطراف الأخرى. في ظل هذه الأجواء، جاءت زيارة أردوغان والتي جاءت متأخرة للغاية عند قراءتها بإقامة تركيا لعلاقات اقتصادية متميزة مع العديد من الدول الإفريقية، وهو ما يشير إلى أن العامل الأيديولوجي الذي يُفترض أنه يجمع بين حكومتي تركيا والسودان لم يكن حاضرًا في حسابات أردوغان ولم ينفع الخرطوم في لعب دورها المفضَّل كبوابة إفريقيا لتركيا[2].

وهناك العديد من العوامل التي تجعل حاجة السودان لتركيا أكبر من حاجتها إليه، بصفة خاصة في المجال الاقتصادي، صحيح أن تركيا لا تملك فوائض مالية لتساعد بها الخرطوم ،لكن الأخيرة تحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك في ظل فشل سياسة الاعتماد لفترة طويلة على "نظرية تدفق الأموال الخليجية" للاستثمار في السودان، وهي مسألة تقف وراءها جزئيًّا أيضًا أسباب ذاتية داخلية.[3]

وحتى وجود المؤسسات العربية مثل الهيئة العربية للإنماء الزراعي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في الخرطوم لم تُحدِث بعد عقود أية اختراقات في المجال الزراعي الذي كان يروِّج لفكرة أن السودان سلة غذاء العرب.

وفي ظل النمو الاقتصادي الذي تشهده تركيا، وخبرتها المتنامية في مجالات اقتصادية عديدة ومن ضمنها التحديث في القطاع الزراعي، فإن السودان يأمل في أن تفتح له العلاقة مع تركيا بابًا مختلفًا بالاستفادة من خبرتها وتجربتها المتقدمة في هذا الخصوص للنهوض الزراعي مع الموارد الطبيعية الكامنة الضخمة التي تتمتع بها البلاد.وعلى الرغم من أن السودان الذي تصنِّفه تركيا في إطار الدول الإفريقية جنوب الصحراء، إلا أنه لم يحظَ بالأولوية في انفتاحها على القارة السمراء الذي شهد تطورات كبيرة في السنوات الماضية. [4]

---

[1]– يوسف فاضل حسن، **مرجع سابق**، ص 163.162.

[2] – يوسف فاضل حسن، **مرجع سابق**، ص 163.162.

[3] – **المرجع نفسه**.

[4]– خالد التيجاني النور، **مرجع سابق**، ص07

وفي هذا الإطار، يستطيع السودان أن يقدِّم لتركيا فرصة كبيرة لتعزيز وجودها الإفريقي، بحكم ثراء موارده الطبيعية، فضلًا عن أن السودان يمكن أن يعمل كمعبر للتجارة التركية مع تكتل "كوميسا، وأن يكون معبرًا للدول المفتقرة للموانئ في غربه وصولًا إلى مجموعة دول الإيكواس ، كما أن حاجة السودان لمشروعات كثيرة في البنية التحتية في مجالات عديدة كالسكك الحديدية، والمطارات، والطرق وغيرها تشكِّل فرصًا لكبريات شركات المقاولات التركية. ولذلك، فإن المجال واسع أمام البلدين لتحقيق مصالح مشتركة ومنافع متبادلة في الفضاء الاقتصادي وتمثِّل القاعدة لعلاقة إستراتيجية تتجاوز محدودية العلاقات السياسية العابرة، والأيديولوجية الضيقة[1].

[1] – المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثالث

نستنتج في الأخير أن السياسة الخارجية التركية في السودان كانت تهدف من خلالها تركيا إلي بلورة مستوى عال من التعامل والثقة ورفع درجة التعاون التجاري والاقتصادي ...وغيرها من المجالات الجادة والمهمة بين الطرفين ،فالسودان بلد في غاية الأهمية من حيث الموقع الجغرافي الذي تمتلكه والغني بموارده فتركيا ترى في هذه الدولة أنها سوف تصبح أحد الدول الهامة في امتلاك النفط والزراعة لذلك تضعها بالدرجة الأولى ضمن اهتماماتها وتحاول من خلالها الذهاب إلى أبعد الحدود في الاستثمارات ،وتحقيق ما تريد الوصول إليه وزيادة نفوذها في المنطقة بالانطلاق من توسيع نطاق الاتفاقيات و برتوكولات التفاهم كدليل على الرغبة القوية والصادقة في اتجاه تركيا وبذلك فالموقع الاستراتيجي لكل من السودان وتركيا والأدوار والتفاعلات التي ترتبت على هذا الموقع شكلت عاملا مؤثرا في جذب ودفع كلا البلدين بعضهما نحو بعض و الذي شهد تطورات عدة على المستوى المحلي في تركيا والسودان زادت من تأثير هذا الموقع على اتجاهات السياسة الخارجية للبلدين فاستجابة السودان وترحيبها بالسياسة الخارجية التركية وساهم في حل مشاكلها الاقتصادية والخروج من الأزمات التي تعاني منها ومن ثم فقد أصبحت تركيا من الدول التي لها علاقات استثمارية مع السودان من خلال إقامة علاقات وعقد اتفاقيات تعاونية في مختلف المجالات بين البلدين وتحقيق العديد من المصالح والمشاريع وذالك بإتباع سياسات مختلفة من قبل الطرفين من اجل تحسين العلاقات أكثر بين البلدين.

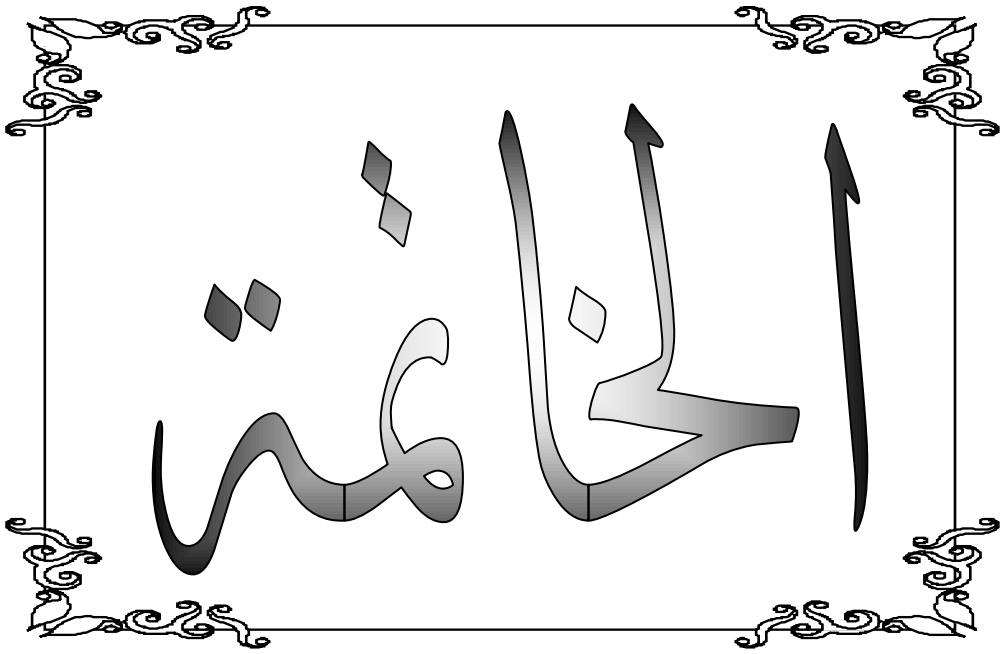
الخاتمة

يمكن القول أن السياسة الخارجية التركية تتميز بال براغماتية و انتقائية أكثر حيث كانت تركز على بعض المناطق الحيوية الهامة . فهي تستند إلى إستراتجيات عدة في توجهها الخارجي ، حيث تعتمد على إستراتجية تصفير المشكلات وتجسيد ما يعرف بالعمق الإستراتيجي وكذلك سياسة الانفتاح على العالم بما في ذلك انفتاحها على القارة الأفريقية من خلال التغلغل والتوجه نحو السودان والحرص على تواجدها داخل هذا الإقليم بقوة نظرًا لما تكتسبه القارة من أهمية كبرى لدى السياسة الخارجية التركية ، والتي تسعى إلى تمديد نفوذها و استعادة مجدها القديم و إعادة إحياء العلاقات المختلفة بين الطرفين بما أن تركيا لها حضور تاريخي من الناحية الإستراتجية والتي ترى فيها رؤية جديدة لسياستها.

وفي سياق إستراتجية السياسة الخارجية التركية الطامحة للتموضع على الساحة الدولية من خلال توجهها نحو المناطق المجاورة بناءا على الأهداف المسطرة ، فقد كانت علاقاتها مع السودان علاقات إيجابية لاقت الكثير من الترحيب والتي طغى عليها بالدرجة الأولى الجانب الاقتصادي وبذلك يمكن القول أن فرضية الدراسة صحيحة حول توجهات ومكانة القارة الإفريقية والعلاقات المختلفة مع السودان في السياسة الخارجية التركية .

كما نستنتج من خلال دراسة توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا بصفة عامة ، والسودان بصفة خاصة النقاط التالية :

- السياسة الخارجية التركية تعتمد على مجموعة من المبادئ والوسائل و الاستراتجيات التي تساعدها على بسط النفوذ وكسب مكانة على الساحة الدولية .
- تركيا حاولت إعطاء قوة دفع جديدة لسياستها الخارجية من خلال المزج بين أشكال التغير ، أي التغير في أدوات السياسة الخارجية ،ومن ومن ثم التغير في توجهاتها الخارجية.
- بفضل نجاح تركيا في تحقيق التصالح بين خصائصها الإسلامية و التقليدية وبين مميزاته ا الغربية الحديثة تمكنت تركيا من تدعيم مكانتها العالمية ، فانفتاحها على إفريقيا هو امتداد لذلك.
- إن المكانة التي اكتسبتها تركيا منذ بداية القرن الحادي والعشرون جعلها تبحث عن منافذ جديدة لسياستها الخارجية في الساحة الدولية والسودان كانت بوابة تركيا للتوجه نحو إفريقيا باعتبارها تمتلك مقومات حضارية متعددة على المستوى التاريخي والجغرافي .
- تتمتع تركيا بميزة تفضيلية وذلك ما ساعد على سهولة تنفيذ سياستها.

– السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا لا تعتمد فقط على الأهداف الاقتصادية و التجارية ، و لكن تشتمل أيضا على توجه متكامل على المساعدات التقنية في مجالات مثل مكافحة الأمراض و التنمية الزراعية و الري و الطاقة و التعليم و المساعدات الإنسانية.

– الاهتمام التركي بالسودان لم يكن مجردًا من التاريخ المشترك بين الشعبين ، فاللغة هي الحاجز الوحيد إن كان حاجزًا بين البلدين كالعلاقات الأخوية التي أساسها رابطة الدين الحنيف و التاريخ المشترك لدعائم و ركائز عميقة بين الشعبين.

– عرف التوجه التركي نحو السودان تنوع في العلاقات الدبلوماسية و التعاون المشترك بين البلدين.

– دعم الاقتصاد التركي القوي للعلاقات السودانية التركية ما جعل من تركيا واحدة من أفضل الدول التي لها علاقات استثمارية مع السودان.

– علاقات تركيا مع السودان من شأنها أن تساعد السودان على حل مشاكلها الاقتصادية و الخروج من الأزمات التي يعاني منها.

– الرؤية المستقبلية الممكنة و المحتملة لواقع العلاقات المتبادلة بين تركيا و السودان تشير إلى نوع من الاستمرارية فيما يخص حالة التطور الإيجابي لهذه العلاقات و المضامين المختلفة المتعلقة بها باعتبار أن تركيا هي الطرف المبادر في تطوير العلاقات السياسية المتبادلة بين الطرفين.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1 -أبو بكر حسن أحمد مسعود، **اللغة العربية و الهوية الثقافية : الحالة السودانية أنموذجًا** ، (السودان : جامعة القضارف، د.س.ن.).

2 -أحمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجي : مع تركيا و دورها في الساحة الدولية** ، ترجمة جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، (قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2010).

3 -أحمد رمضان، **السياسة الخارجية التركية منذ عام 2002**.

4 -أحمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، (المملكة الأردنية الهاشمية : دار زهران للنشر و التوزيع،2010)

5 -الجناح السياسي، **هيكلة نظام الحكم في تركيا وتطوره :البنية الداخلية ، توجهات السياسة الخارجية ، قسم الدراسات الإستراتيجية .**

6 -الورقة القطرية لجمهورية السودان، مؤتمر الطاقة العربي العاشر(،أبوظبي : دولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر2014).

7 -إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركي :في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ،(الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ،2014).

8 -بدر حسن شافعي خبير ، " **تركيا في عفرين: تحديات ما بعد العمل العسكري والمواقف الدولية والإقليمية**، "(القاهرة :مركز الشؤون الإفريقية، ، 2018)، ص 04.[1]- طه عبد الرحمان ساكن، "حاضر ومستقبل العلاقات التركية مع غرب إفريقيا: نيجيريا نموذجا "، (ع06)، (2015).

9 -بهاء الدين مكاوي، **البناء السياسي و مستقبل الحكم في السودان** ، (مملكة البحرين : ورقة مقدمة في جامعة العلوم التطبيقية،).

10 - بهجت قرني ، وعلي الدين هلال ، **السياسات الخارجية للدول العربية** ، (القاهرة :مركز البحوث و الدراسات السياسية ،2002).

11 – تقرير المركز العالمي للتعليم، **تطور التعليم في السودان**، (جنيف، 2008) .

12 – جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، تر: وليد عبد الحي ، (بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ،1985).

13 – حمود شاكر، **السودان : مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا** ، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط2،د.س.ن.).

14 – سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، ط 3 ،2006) .

15 – سعيد الحاج ، **محددات السياسة الخارجية التركية** ، (مركز إدراك للدراسات و الاستشارات ، مارس 2016) .

16 – سماح عبد الصبور عبد الحي ونادية محمود مصطفى ، **القوة الذكية في السياسة الخارجية** ، (مصر: دار النشر للثقافة و العلوم ، 2014) .

17 – سمير سيتان ، **تركيا في عهد رجب الطيب أردوغان** ، (الأردن: الجنادرية للنشر و التوزيع ، 2012).

18 – صايل زكي الخطايبية ، **مدخل إلى علم السياسة** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ،2010) .

19 – عامر مصباح ، **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث** ، (الجزائر : قرطبة للنشر والتوزيع ،2007) .

20 – عبد الرحمان أحمد عثمان، **الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر** ، (مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، د.س.ن).

21 – عبد السلام إبراهيم البغدادي ، **"البعد الإفريقي في السياسة التركية المعاصرة "**، (مركز الدراسات الدولية، د.س.ن).

22 – عبد اللطيف مُحَّد السعيد، **السياسة التركية نحو إفريقيا : المقومات و الأهداف** ، (مصر : معد البحوث و الدراسات الإفريقية، د.س.ن).

23 – عربي لادمي مُحَّد ، **التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ، سوريا والقضية الفلسطينية 1990–2010**،(المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ،2017) .

24 – علاء أبو عامر ، **الوظيفة الدبلوماسية** ، (عمان : دار الشروق للنشر و التوزيع ،2001) .

25 – لويد جينس ، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر: مُحَّد بن أحمد مفتي و مُحَّد سليم ، (الرياض : جامعة الملك سعود،1989) .

26 – مُحَمَّد السعيد إدريس ، **تحليل النظم الإقليمية** ، (القاهرة :مركز الدراسات السياسية ، 2002).

27 – مُحَمَّد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، (القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ط2،1998) .

28 – مُحَمَّد صادق إسماعيل ، **التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان** ، (القاهرة : العربي للنشر و التوزيع ،ط02 ،2013).

29 – مُحَمَّد ياسر خضير، **خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية ، الجزء الثالث : خرائط السياسة الخارجية التركية** ، (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 23 يونيو 2016) .

30 – محمود زكريا محمود إبراهيم، **العلاقات السياسية الإفريقية–التركية : محددات والقضايا** ، (مصر :، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، د. س. ن).

31 – معز بديع راغب الشيخ ، **السياسة الخارجية المعاصرة للدول الإسلامية المتحدة** ، (د.ب.ن:الرضوان للنشر والتوزيع،د.س.ن) .

32 – مليحة بنلي ألطون إيشيق ، **سياسة تركيا الخارجية و انعكاساتها الإقليمية** ، (أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، 2011).

33 – نازلي معوض ، **بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث** ، (القاهرة : مركز الدراسات والبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ،1998).

34 – هشام صاغور،**السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** ، (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ،2010) .

35 – هشام محمود الأقداحي ، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية** ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2012).

2– المجلات والمؤتمرات

1 –الحاج سعيد ، "تركيا من القوة الناعمة إلى القوة الخشنة" ،**مجلة المجتمع** ، (فبراير 2018).

2 –الخضر مُحَمَّد درار ، "أثر السياسات المالية على أداء الاقتصاد السوداني:الفترة 2005.2010"، **مجلة المستقبل**، (عدد 38،د.س.ن).

3 –الرنتيسي مُحَمَّد سمير ، "الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع و المكاسب"، **مجلة مركز الجزيرة للدراسات** ، (مارس 2015).

4 –الشامي صلاح الدين علي ، و كمال شوقي، وجلال حزي، و شركائه، "السودان:دراسة جغرافية" القاهرة :**مجلة منشأة المعارف**،(2002).

5 –العقباوي شهيناز ، "تقدير إستراتيجي:الوجود التركي في قارة إفريقيا "، **مجلة المركز الديمقراطي العربي** ، (ديسمبر 2017).

6 –المهداوي مثنى علي ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية "، **مجلة العلوم السياسية** ، ع،38 (2009).

7 –النعيمي لقمان عمر ، **التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة و التنمية** ، (مداخلة مقدمة في مركز الدراسات الإقليمية،جامعة الموصل) .

8 –النور خالد التيجاني ، "الإتفاقيات السودانية–التركية:الدلالات و الأبعاد"، **مجلة إيلاف السودانية**، (العدد 653،2018).

9 –باكير علي حسين ، "محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة "، **مجلة آراء** ،عدد126 ،(2010).

10 – بغدادي عبد السلام إبراهيم ، "البعد الإفريقي في السياسة التركية المعاصر". **مجلة دراسات الدولية** ، (العدد 50، د.س.ن).

11 – خالد التيجاني النور، "الإتفاقيات السودانية–التركية :الدلالات و الأبعاد"، **تقرير** (2018).

12 – دندن عبد القادر ، **نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية** ، (مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : دور الجزائر الإقليمي : المحددات و الأبعاد ،جامعة تبسة ، يومي 29–28 أفريل 2014).

13 – رمضان الشيخ سماعيل ، ا"لعلاقات السياسية التركية–الإفريقية "، **مجلة دراسات دولية** ، (العدد 50)، (2013).

14 – زكرياء محمود و إبراهيم محمود ، **العلاقات الإفريقية–التركية: المحددات و القضايا** ، (مداخلة مقدمة في معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، مصر :جامعة القاهرة).

15 – صالح مُحَّد سالم ،"القوة و السياسة الخارجية دراسة نظرية"، **مجلة الكوفا**، ع06،(د.س.ن).

16 – صخري سفيان ، "اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية "، **جريدة اليوم الجزائرية** ، عدد2774 ،(25 مارس 2007).

17 – عبد العال أحمد مُحَّد ، **المصادر الإحصائية لدراسة سكان السودان**،(المؤتمر الجغرافي العربي، 1956)، ص06.

18 – عمران عباس يوسف، و موسى يوسف البر، "أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الإقتصادي في السودان"، **مجلة جامعة بحث الرضا**،(العدد السادس عشر، مارس 2014).

19 – عيسى علي مُحَّد ، " تواجد تركيا في جزيرة سواكن وتقاربها مع السودان وصراع النفوذ نع الإمارات في البحر الأحمر"، **مجلة الماسك**،(مركز الإمارات للدراسات و الإعلام، العدد07، د.س.ن.).

20 – عيسى علي مُحَّد ، "جمهورية السودان الموقع المساحة والحدود السياسية :التقسيم الإداري و المدن المهمة"، **مجلة سودا بيديا**، (2018).

21 – غول مُحَّد زاهد ، "الرؤية التركية الإستراتيجية لإفريقيا والسودان نموذجًا "، **مجلة القدس العربي** ،(العدد الأول،2017).

22 – مؤيد سامر ، "الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي" ، **مجلة الفرات** ، ع06،(2009).

23 – مُحَّد الصالح الطاهر مصطفى ، " العلاقات الإفريقية : رؤية إستشرافية"، **مجلة قراءات إفريقية** ، ، (أغسطس 2015).

24 – مُحَّد عربي لادمي ، "السياسة الخارجية "، **مجلة المركز الجامعي** ،(2016).

25 – مختار الفاتح مُحَّد ، "الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في السودان خلال الفترة :2010.2000"، **مجلة أما باراك**،(المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، 2013).

26 – مخلوف مريم ، "نظرية الدور في العلاقات الدولية" ، **مجلة الموسوعة الدولية**،(2016).

27 – ملكاوي عصام فاغور ، **تركيا والإستراتيجية المتاحة** ، (بحث مقدم في الملتقى العلمي : الرؤى المستقبلية الغربية و الشركات الدولية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية و الرابطة العربية للدراسات المستقبلية ، السودان ، 2013) .

28 – نور الدين مُحَّد ، "تركيا و العدوان الإسرائيلي على لبنان :أدوار و توازنات "، **مجلة شؤون الأوسط** ، ع17،(24أيلول).

29 – يوسف راشد مبارك ، **العلاقات الاقتصادية و المساعدات الإنسانية** ، (ورقة بحثية في مجال التعاون الإفريقي التركي، جامعة إفريقيا العالمية، 2014).

3- المذكرات والرسائل

1 -إبراهيم يوسف حماد عودة، **الدور الإسرائيلي في إنفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين،كلية الدراسات العليا2014).

2 -أحمد سليمان سالم الدحاحلة ، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط : الفرص و التحديات** ، مذكرة غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط ،كلية الآداب والعلوم ،2004) .

3 -بوزيدي يحي، **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002** ، مذكرة غير منشورة ،(جامعة وهران، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2013).

4 -حمدوش رياض ، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ، أطروحة غير منشورة، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم السياسية ،2012)

5 -خالد مُحَمَّد كمال هنية ، **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية: 2015.2002** ، مذكرة غير منشورة، (جامعة الأقصى ، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ،2016).

6 -سلاف عبد الرحمان، أحمد عثمان، **الصراعات في القارة الإفريقية:دراسة حالة السودان** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، (، جامعة الخرطوم، الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية،2005).

7 -شلبي مُحَمَّد ، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** ،(محاضرات قدمت لطلبة الماجستير ، جامعة بسكرة ،قسم العلوم السياسية ،2009).

8 -صابر كزبر ، **دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الرابع 2014/2010**، مذكرة غير منشورة، (جامعة مُحَمَّد خيذر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015).

9 -طبي لحسن ، **السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني و البعد العلماني : فترة حكم حزب العدالة و التنمية** ، مذكرة غير منشورة،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2014-2015).

10 - عبد المالك محزم ، **البعد الإقليمي لسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة** ، مذكرة غير منشورة، (جامعة مُحَمَّد خيذر، كلية العلوم السياسية ،2008-2009).

4- المواقع الإلكترونية

1 -"السودان وتركيا يوقعان اتفاقيات للتعاون العسكري و الأمني "، **مجلة الخرطوم** ،(2017)، www.walhyat.comفي يوم 2018/03/10،

2 -أحمد إسراء عمران ، "مفهوم الدور " ، في: htt//www.elsyasi.com/article decalaspe?id=865،(6 فيفري 2018).

3 -إسماعيل عاصم ، "تطوير الشركة الاقتصادية بين السودان وتركيا "، **مجلة العربي الجديد** ،(2017)، alararaby.couk في يوم2018/03/10.

4 -السيسي هبة ، " الإتفاقيات التركية السودانية تحي فوبيا مصر وحلفائها " ، **مجلة العربي الجديد**،(2016)،hpp//www.alaraby.co.uk/politis. في يوم 2017/12/27.

5 -العاصي حسن ، "قراءة أولية في العلاقات التركية الإفريقية : شراكة إستراتيجية أم مناورة تكتيكية ؟ " ، http:www.al-ayyam.com/ar- id=128ccdc3y311217603Y128ccdc page.php? في يوم 10 /2018/03

6 -خليل مُحَّد عبد القادر ، "إيران وتوجهات تركيا نحو إفريقيا"، https://rasanah-iiis.org/، في يوم 2018/01/26

7 -خولي معمر فيصل ، "إنفتاح السياسة الخارجية التركية نحو إفريقيا"، في يوم: http:rawabetcenter.com/archives/4228 (10.04.2018).

8 -عبد الفتاح علي ، **صناع القرار في السياسة الخارجية التركية** ،(صحيفة القدس ، مصر ، يونيو2015) ، متحصل عليه من http:www.shorouk news.com/columns/view

9 -عبد القادر مُحَّد ، " العلاقات السودانية التركية : ملف متكامل"، **مجلة الحياة** ، (العدد الرابع، 2017)، alanilin.com. في يوم2018/03/11

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- -Africa Programmer ،September 2015(David Shinn ، Turkey's Engagement in Sub-Saharan Africa Shifting ، Alliances and Strategic Diversification).

2- -ali bilgic and daneila nascimento ،turkey's new focus on afrika ،causes and challenges ،(Policy Brief September 2014) .

*3- -Chaldean foreign policy analysis، **undergraduate study in economics of London** ،(management، finance and the social science university) .*

4- -federal research division، sudan a country study،(on the cover،a group of pyramids at meroe، north of kharou، firs printing2015).

5- -Federal Research Division، Sudan a country study On the cover: A group of pyramids at Meroe،(north of Khartoum، Fifth Edition، First Printing، 2015).

6- -George Modeleski ، A Theory of Foreign Policy ، (London : Pall Mall Press، 1962) .

7- -Helen chapin، (acuntry study،sudan.an nilain mosque.at the site of confluence of the blue nile andwhie nile in kharoum).

8- -Modeleski ، foreign policy ، (aconceptual underst anding) .

The Dynamics of International ،Norman J. Padelford and George A. Lincoln-

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نماذج وأمثلة لبعض أدوات السياسة الخارجية	21
02	أبرز الفعاليات الممهدة لتعاون وتوثيق العلاقات	59

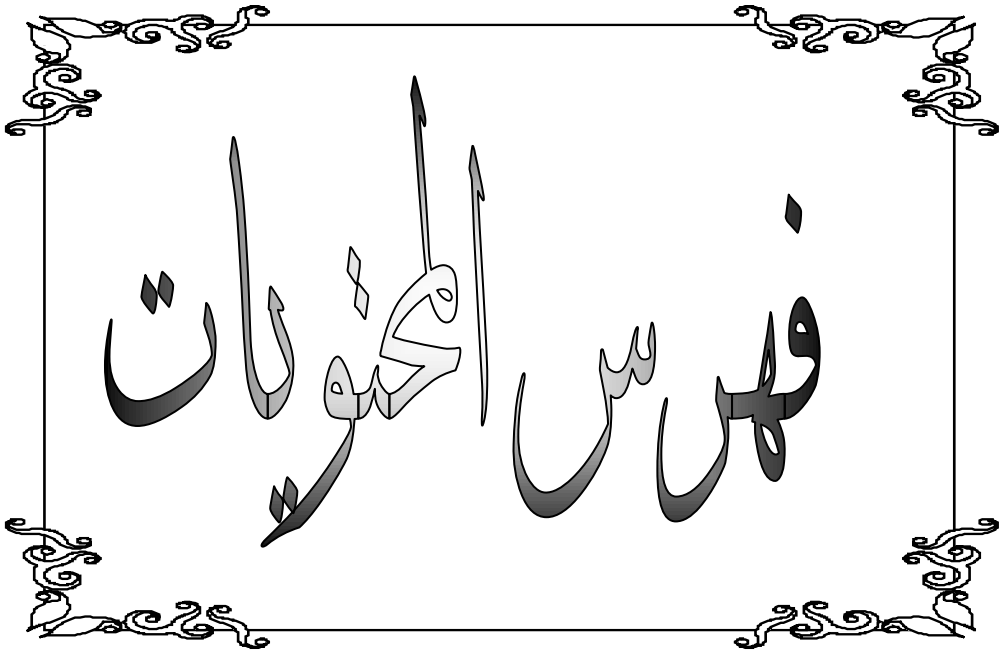
فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	-
فهرس الجداول	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة	7-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية التركية	47-08
المبحث الأول: السياسة الخارجية دراسة إبستمولوجية	09
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	09
المطلب الثاني:السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى	12
المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية	15
المطلب الرابع:وسائل وأهداف السياسة الخارجية	18
المبحث الثاني:نظرية الدور في تفسير السياسة الخارجية	24
المطلب الأول:مفهوم نظرية الدور	24
المطلب الثاني:أدوار السياسة الخارجية في العلاقات الدولية	26
المطلب الثالث: المتغيرات التفسيرية لنظرية الدور في السياسة الخارجية	29
المطلب الرابع:مسار السياسة الخارجية حسب نظرية الدور	30
المبحث الثالث:محددات صنع السياسة الخارجية التركية	33
المطلب الأول:المقدرات الوطنية لتركيا	33
المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية	38
المطلب الثالث:أهداف السياسة الخارجية التركية	41
الطلب الرابع : صناعة القرار في السياسة الخارجية التركية	42
خلاصة الفصل الأول	47
الفصل الثاني: مضامين السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا	47-08
المبحث الأول:دوافع التوجه التركي في إفريقيا	48
المطلب الأول:الدوافع الإنسانية	48

المطلب الثاني :الدوافع الأمنية	50
المطلب الثالث :الدوافع السياسية	52
المطلب الرابع:الدوافع الاقتصادية	53
المبحث الثاني:توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا	57
المطلب الأول : أهمية إفريقيا في السياسة الخارجية التركية	57
المطلب الثاني: أبعاد الشراكة التركية الإفريقية	59
المطلب الثالث:الشراكة الإستراتيجية التركية الإفريقية	62
المطلب الرابع: تركيا والعالم الإسلامي(شمال إفريقيا)	64
المبحث الثالث :محددات العلاقات السياسية الإفريقية–التركية	67
المطلب الأول:المحدد التاريخ	67
المطلب الثاني:المحدد الدولي	69
المطلب الثالث:المدركات المتبادلة	70
المطلب الرابع:ركائز ومنطلقات العلاقات التركية الإفريقية	72
خلاصة الفصل الثاني	75
الفصل الثالث: أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه السودان	103-77
المبحث الأول:دراسة عامة حول السودان	77
المطلب الأول: جغرافية السودان	77
الطلب الثاني طبيعة: السكان في السودان	78
المطلب الثالث :الجانب الاقتصادي للسودان	81
المطلب الرابع:البناء السياسي في السودان	85
المبحث الثاني:الخلفية التاريخية للوجود التركي في السودان	89
المطلب الأول:التطور التاريخي للعلاقات التركية السودانية	89
المطلب الثاني:علاقة السودان مع تركيا بعد استقلاله	90

المطلب الثالث:العلاقات التركية السودانية المعاصرة	92
المبحث الثالث: علاقات التعاون التركية السودانية	96
المطلب الأول :التعاون العسكري بين تركيا والسودان	96
المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي و التجاري بين تركيا و السودان	97
المطلب الثالث:العلاقات الثقافية السودانية التركية	99
المطلب الرابع: مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه السودان	100
خلاصة الفصل الثالث	103
الخاتمة	104
قائمة المراجع	106
فهرس الجداول	114
فهرس المحتويات	117-115

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة الخارجية التركية و أهم توجهاتها تجاه إفريقيا من خلال تقديم دراسة لها ومعرفة خلفياتها وآلياتها والبنية المؤسساتية لها ،بالإضافة إلى التعرض لأبرز مضامينها وإسهاماتها خاصة على المستوى الدولي بأخذ دولة السودان كدراسة حالة بإعتبارها بوابة القارة السمراء ولتمتعها أيضًا بموقع جيو-إستراتيجي هام بالنسبة لتركيا، وتم من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتمثلة في إبراز أهم الإستراتيجيات و الوسائل المتخذة من قبل تركيا لتضمين مكانتها عالميًا و إقليميًا وذلك من خلال إقامة شراكة واسعة وتعاون مختلف الأبعاد و هو الأمر الذي رحبت به السودان مما ساعد على تطور العلاقات بين البلدين .

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- السياسة الخارجية التركية إعتمدت في توجهها على عدة سياسات مثل "سياسة تصفير المشكلات".

- عملت تركيا على توسيع علاقاتها مع إفريقيا بصفة عامة و السودان بصفة خاصة من خلال المشاريع و الإتفاقيات المختلفة.

- تطور العلاقات السودانية –التركية إلى الأحسن ،وذلك راجع إلى إيجابية السياسة الخارجية التركية و أدواتها المختلفة.

Summary

This study aims to highlight the role of Turkish foreign policy and its most important orientations towards Africa by providing a study of its background, mechanisms and institutional structure, as well as exposure to its most important contents and contributions, especially at the international level, taking the State of Sudan as a case study as the gateway to the continent, This study tackled the problem of highlighting the most important strategies and means taken by Turkey to include its position globally and regionally through the establishment of a broad partnership and cooperation of various dimensions, which is To the order welcomed by Sudan, which helped the development of relations between the two countries.

The main findings of the study are:

- Turkey's foreign policy has relied on a number of policies such as the "zero-tolerance policy."

-Turkey has worked to expand its relations with Africa in general and Sudan in particular through various projects and agreements

-The development of Sudanese-Turkish relations to the best, due to the positive foreign policy of Turkey and its various tools..